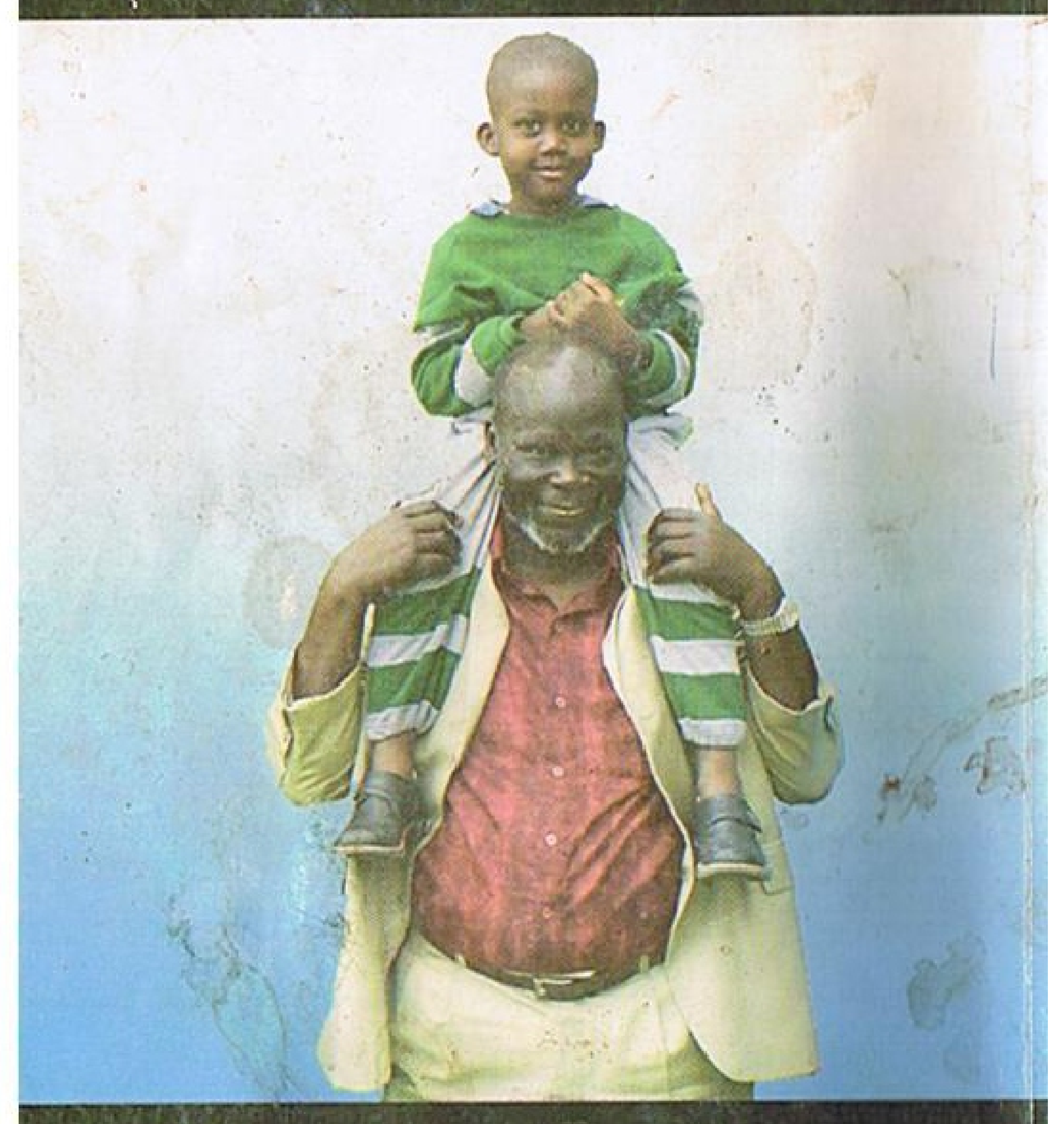
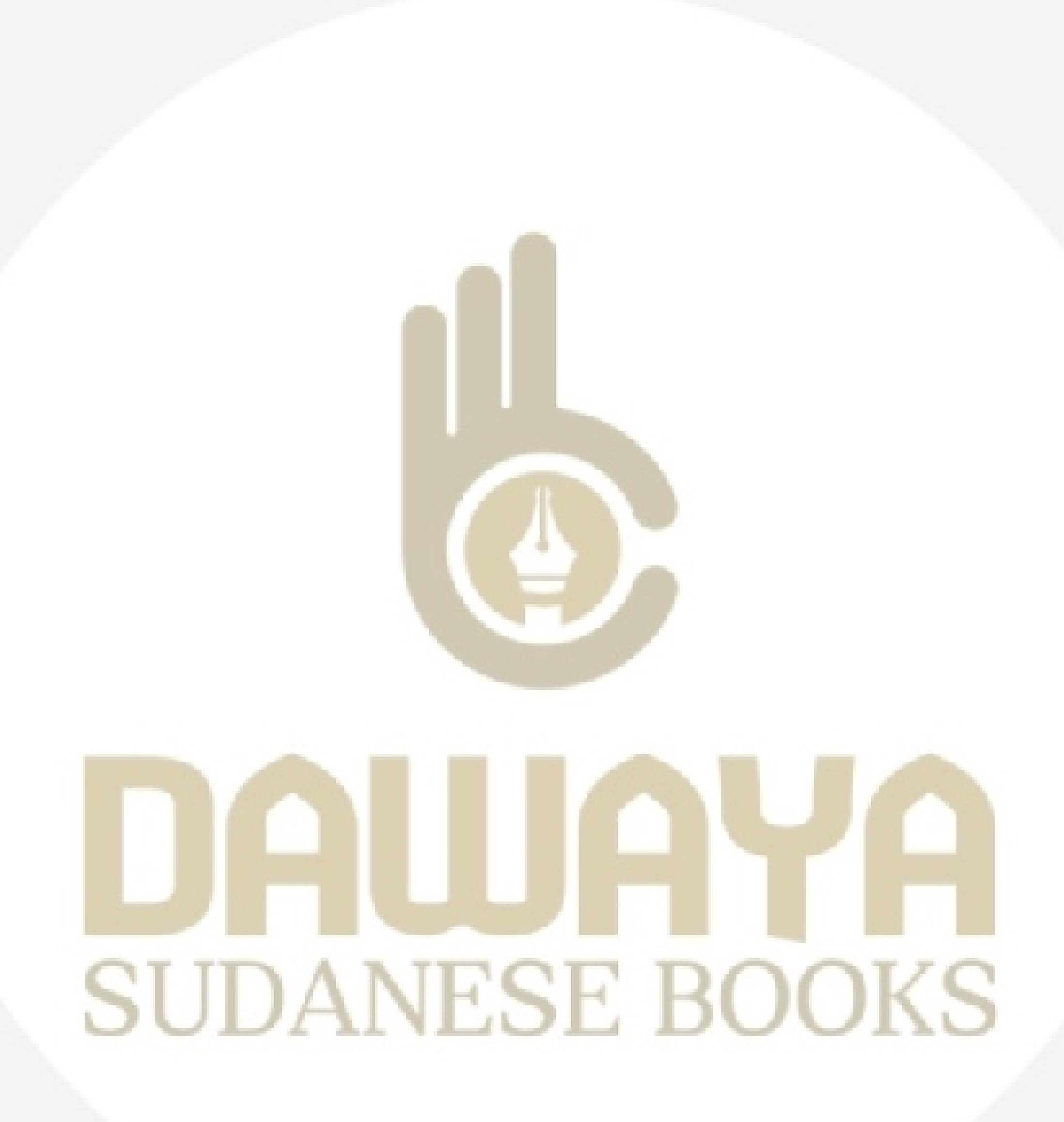
جون قرنق

رؤيته للسـودان الجـديد
واعادة بنـاء الدولة السودانية



تحرير وتقديم : د. الواثق كمير


DAWAYA
SUDANESE BOOKS

جون قرنق

رؤيته للسودان الجديد

وإعادة بناء الدولة السودانية

فهرسة المكتبة الوطنية - السودان

9624 - 320 الواثق محمد حاج الخضر علي كمير

و ج

جون قرنق : رؤيته للسودان الجديد واعادة بناء الدولة الجديدة

الواثق محمد حاج الخضر علي كمير

الطابعون: ماستر للطباعة - سبتمبر ٢٠٠٥م

344 ص - 21 سم.

الطبعة الثالثة

رقم الإيداع : ٦١٨/ ٢٠٠٥

ردمك ISBN 99942-806-0-9

جون قرنق

رؤيته للسودان الجديد

وإعادة بناء الدولة السودانية

تحرير وتقديم الدكتور

الواثق كمير

■ المحتويات ■

الموضـــوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الصفحة	الموضــــوع

الموضـــوع | الصفحة

الصفحة	الموضـــوع

الملاحق:

الصفحة	الموضوع

تصدير

يتسم التركيب السكانى للسودان بالتعددية العرقية واللغوية والدينية ويختلف سكان السودان الجنوبى عن سكان السودان الشمالى فى هذه الجوانب جميعها . وقد حرص الإنجليز طوال عهد الحكم الثُنائى على تكريس هذه الفروق بين الشمال والجنوب بصفة خاصة فاتخذوا من خط العرض الثانى عشر فاصلاً رسمياً فيها ، كما عملوا على تكريس الفَوَارِق والاختلافات وتعميق الفجوة بينهما من خلال سياسة صارمة اعتمدت فى تنفيذها على إصدار قوانين ما أسموها «المناطق المغلقة» لأنها كانت تستهدف غلق الجنوب أمام الشماليين ، ولذا كانت إجراءات الانتقال إلى الجنوب بالنسبة للشماليين أصعب بكثير من إجراءات السفر إلى خارج السودان ذاته. وقد أدّى ذلك إلى إضعاف الوجود الشمالى فى الجنوب وصولا لتصفية الوجود الشمالى فى الجنوب .

واستمرارًا لهذه السياسة أنشأت الحكومة ما أطلقت عليه اسم «الفرقة الاستوائية» والتى تشكّلت من أبناء الجنوب وحدهم، وحلت هذه القوات محل القوات الشمالية وخرج آخر جندى شمالى من جنوب السودان فى ديسمبر ١٩١٧ .

وواصل الانجليز سياستهم فكان إبعاد وإجلاء القوات المصرية من السودان فانفردت بريطانيا بحكمه ومن ثم كشفت مخططها لفصل الجنوب عن الشمال ، حتى تستطيع أن تجنى من ذلك بعض الفوائد لعل من أهمها إحاطة جنوب السودان بعزلة كاملة تمنع تعامله مع السودان الشمالى ، وتحويل ولاء جنوب السودان إلى بريطانيا .

وفى نهاية عام ١٩٢٩ وجّه حاكم السودان إدارته لتنفيذ سياسة جديدة فى الجنوب . وصدر إنذار بريطانى حدّد بمُوجبه

اليوم الحادى والثلاثين من ديسمبر ١٩٣٠ كآخر موعد لاكتمال هجرة الشماليين من الجنوب .

ثم أحدثت اتفاقية فبراير ١٩٥٣ بين مصر وبريطانيا رد فعل عنيف لدى الجنوبيين ، فبينما استمع إلى رأى السودانيين الشماليين من خلال أحزابهم حول مصير السودان ، لم يسأل الجنوبيون عن رأيهم .

ولما تكوَّنت لجنة السودنة فى فبراير ١٩٥٤ انتظر الجنوبيون تحقيق الوعود التى قطعت لهم غير أنها لم تتحقق ، فقد تم سَوْدَنَة ٨٠٠ منصبًا حصل منها الجنوبيون على أربعة مناصب فقط رغم أنهم يشكلون ربع مجموع سكان السودان .

وقد أدّت السياسة البريطانية طوال عهد الحكم الثنائى من جهة ، وما تم من مفاوضات وإجراءات سابقة تمهيداً للاستقلال من جهة أخرى الي نشوء حركة تمرّد فى الفرقة العسكرية الاستوائية بجنوب السودان فى أغسطس ١٩٥٥ . وتعد حركة التمرد هذه الإرهاصة الأولى لثورة الجنوب قبل أن يعلن استقلال السودان فى أول يناير ١٩٥٦ .

وانتقل الحكم فى السودان إلى العسكرين فى نوفمبر ١٩٥٨ بعد عامين فقط من الحكم البرلمانى . وانتهجت الحكومة أسلوب البَطش والعنف فى الجنوب فزادت هجرة الجنوبيين إلى الأقطار المجاورة ، وتكون ما سمى الاتحاد الوطنى السودانى الأفريقى

(ســانو) Sudan African National Union (SANU) مستهدفا استقلال جنوب السودان .

وسرعان ما دب الخلاف بين القادة الجنوبيين ، فتكون جناح عسكرى بقيادة (جوزيف لاجو) والذى آلت إليه ، فى عام ١٩٦٤ قيادة حركة (أنيانيا) والتى تصاعدت خلالها العمليات وازدادت الخسائر والضحايا . وظلّت الحرب الأهلية مستمرة فى الجنوب إلى أن وقع انقلاب مايو ١٩٦٩ .

وفى ٩ يونيو ١٩٦٩ أصدر الرئيس جعفر نميرى بيانًا أعلن فيه الحكم الذاتى الإقليمى للجنوب . وقد كان لهذه الخطوات الإيجابية أثرها فى فتح الطريق لحل مشكلة جنوب السودان فى إطار الوحدة القومية للسُودان مع توفير حكم ذاتى للجنوب . وقد ساعدت هذه العوامل على عَقدِ اتفاقية أديس أبابا فى الثالث من مارس ١٩٧٢ .

وقد نعم جنوب السودان بالاستقرار النسبى فى ظل الحكم الذاتى أكثر من عشر سنوات (١٩٧٢ - ١٩٨٣) إلى أن أصدر الرئيس جعفر نميرى القرار الجمهورى رقم (١) لعام ١٩٨٣ الذى ألغى بموجبه اتفاقية أديس أبابا وتم بمُوجبه تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم .

اشتعلت الثورة فى الجنوب فى يونيو ١٩٨٣ بواسطة الحركة الشعبية لتحرير السودان التى شكلت الجيش الشعبى لتحرير

السودان بقيادة جون قرنق الذى أعلن أن هدف حركته هو تأسيس سودان جدَيد قائم على المساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية ، وعليه فإن هذه الحركة تختلف عن حركة أنيانيا التى كانت تنادى بانفصال جنوب السودان عن شماله .

□ □ □

وإذا كانت هذه المعلومات الجغرافية والتاريخية تلخص أوضاع السودان حتى عام ١٩٨٣ ، عندما كان قد مر على استقلاله نحو ٢٧ عامًا ، كلها قلاقل وحُرُوب فى الجنوب وانتفاضات وانقلابات فى الشمال ، فإن الأوضاع قد تغيرت كثيراً خلال عام ١٩٨٣ بالذات ، لأنها عاصرت ما صار يعرف بقوانين وتشريعات سبتمبر ١٩٨٣ ، والتى كانت تعنى تطبيق الشريعة فى السودان ، وتم بالفعل الحكم على كثيرين بقطع الأيدى والأرجل ، وأثار ذلك استياءً محليًا وعالميًا ، وأعلن جعفر نميرى أنه قد صار «إمام السودان» ولم يكن من سبيل إلاَّ التفكير فى حركة جديدة تقوم وتسعى لتحرير السودان كله ، للتخلص من آثار الماضى من فصل الجنوب عن الشمال وكذلك تلك الجروح التى لا تزال عالقة ببعض أذهان قلة من الجنوبيين والشماليين متأثرة بمُمارسات تجارة الرق فى قرون مضت .

وربما يُسجّل التاريخ فى مستقبل الأيام أن عام ١٩٨٣ كان إيذانًا بمولد سودان جديد ، يتجاوز الخلافات والفروق العرقية بين

ما استقر في ذهن البعض من أن الجنوب أفريقي والشمال عربي ، واستقر أيضًا في ذهن البعض الآخر ، الفروق الدينية وكيف أن بالجنوب ديانات أفريقية موروثة عبر التاريخ ممزوجة ومتداخلة مع المسيحية المستحدثة من خلال حركات التبشير ، كما سبق القول ، واختلطت الأوراق مع فاعليات الأحزاب السياسية الرئيسية في الشمال هي حزب الأمة وركيزته حركة الأنصار المهدية ، ثم حزب الاتحاد الديمقراطي (طائفة الختمية) والتي تتربع على قيادتها عائلة الميرغني .

فضلاً عن هذه الأحزاب التقليدية ظهرت كيانات وتنظيمات أحدث في المدن الشمالية وارتبطت بألوان متباينة شملت ضمن ما شملت الأيدلوجيات اليسارية والقومية ، بما فيها الحزب الشيوعي السوداني والذي كان مرتبطًا مع اليسار المصري في أول عهده من النشاط في حقبة الخمسينات وهذه الأحزاب الحديثة كانت متمركزة أساسًا في المدن وبين فئات المثقفين على وجه الخُصُوص وعبر سنوات الاستقلال .

وربما في زمن سابق على الاستقلال تكونت حركة نقابية فاعلة وقوية بين العمال على مختلف أنواعهم وربما كان من أشهرها نقابة عمال السكك الحديدية السودانية وبالذات في مدينتي عطبرة والخرطوم ، كما تكونت حركة نقابات أخرى غير عمالية في مجال المهن لخريجي الجامعات حسبما كان سائدًا في مرحلة الخمسينيات في مصر وكان في مقدمتها ، نقابة المحامين

ذات التيار الوطني الجارف ، تشبُّهًا بما جرى في مصر على مطلع هذا القرن ثم نقابة الأطباء والمهندسين وغيرها وقد تم كل ذلك بعد أن تبلور في الخرطوم تَجمُّعًا لخريجي جامعة غوردون ، صار يعرف بـ «مؤتمر الخريجين» .

وفي الريف السوداني تجمع الفلاحين (وفي السودان يعرفون بكلمة المزارعين) وكان أبرزها اتحاد مُزارعي منطقة الجزيرة وغيرها وصارت اتحاداتهم قوة اجتماعية مُؤثِّرة لها تواجد سياسي وفاعلية وطنية ذات نكهة يسارية .

□ □ □

وهكذا تَجَمَّعت في السودان كل التناقضات الموجودة في العالم، تناقض بين الأعراق والسلالات بين الشمال والجنوب ، والحقيقة أنها تمتد لتشمل كيانات وقبائل وسُلالات في الغرب والشرق ، أما في أقصى الشمال فالمنطقة معروفة تاريخيا بـ «بلاد النوبة» ، وهذا الكيان التاريخي الجغرافي – وهو بلاد النوبة – كان مؤثرًا كحلقة اتصال حضاري بين مصر والسودان ، فنصف بلاد النوبة في جنوب مصر (من الشلال حتى عنيبة) والنصف الآخر في شمال السودان من وادي حلفا حتى دنقلة ، ولكن هذا الكيان الحضاري الهام قد انشطر من خلال إنشاء مشرُوعات تخزين المياه اللازمة للري في مصر ، فكان أولاً خزّان أسوان والذي انتهت المرحلة الأولى منه عام ١٩٠٢ أي على مطلع هذا القرن ، ثم تلى

ذلك تعليات أخرى ، وفى كل مرة كانت تعلية الخزان تعنى غرق مزيد من القرى فى مصر ، إلى أن جاء السد العالى وبعد أن تم إغلاق مجرى النيل وتحويله عام ١٩٦٤ فأغرق بلاد النوبة المصرية بأكملها وتم تهجيرها إلى منطقة كوم أومبو شمال أسوان ، فاهتز الكيان النوبى المصرى ، وكاد يندمج ويذوب فى الكيان المصرى لسكان محافظات أسوان وقنا وسوهاج ، فالبعض هاجر من النوبة واستقر فى القاهرة والاسكندرية وغيرهما .

وفى كل ذلك يتّضح أن استقلال السودان عام ١٩٥٦ والذى جاء تتويجًا لنضال الشعب السودانى ضدّ المُستعمر وثمرة «مبكرة» لمفاوضات بين نظام عبد الناصر وانجلترا ، ولم يكن أمام أى من الطرفين (وهما تنظيم الضباط الذى قاد ثورة يوليو ١٩٥٢ من جانب والإنجليز من جانب آخر) خصوصًا بعد أن تغيرت التوازنات السياسية العالمية بعد الحرب العالمية الثانية وضمور نفوذ كل من انجلترا وفرنسا ، وظهُور الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى كقوى عالمية (صارت الإشارة إليهما بأنهما قطبى الصراع الدولى) فنقول، لم يكن من سبيل إلاّ إعلان استقلال السودان فى ١/ ١/ ١٩٥٦ ، حيث كانت قد قامت حركة التمرد فى الفرقة العسكرية الاستوائية فى أغسطس ١٩٥٥ - كما سبق الذكر - أى أن الصراع المسلح فى الجنوب كان سابقًا على إعلان الاستقلال عام ١٩٥٦ . مما يَعنى أنّ الأحوال فى السودان كانت حبلى بالصراع العسكرى قبل الحصول على الاستقلال

وكان الشعور وقتها أن الاستقلال ربما يستوعب ويحل مشكلة الجنوب وهو الأمر الذى لم يحدث .

□ □ □

كانت مصر قد استطاعت أن تكون «دولة قومية» - Nation State عام ١٩١٩ من خلال شعَارات طرحها الناس فى الشارع وقتها وهى : «الدين لله والوطَن للجميع» ثم ذاك الشعار الآخر الذى كان هامًا وله دلالته فى إطار عملية الانصهار الدينى بين الأقباط والمسلمين هو «عاشت وحدة الهلال مع الصليب» ، فضلاً عن ذلك فإن مصر كان لديها أقدم دولة مركزية Central Government فى التاريخ ، لذلك كانت عملية الانصهار الوطنى أكثر سهولة مما كان الوضع المعقد فى السودان وهكذا تكونت بالفعل الشخصية المصرية الوطنية التى مكنتها من الحصول على الاستقلال (الجزئى) فى تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ ، فكان هذا الإعلان خُطَوة مُبكِّرة فى سلم إنشاء الدولة المستقلة الحديثة حيث ولدت الركيزة الدستورية الأساسية وهى المُساواة بين جميع المواطنين وهى أمور واضحة وصريحة فى كل دساتير مصر ابتداءً من دستور ١٩٢٣ حتى دستور ١٩٧١ الحالى .

أما السودان الشقيق فقد فُرضَ عليه أن يمَّر بفترات صعبة حتى تتبلور هذه الشخصية السودانية المُنصَهرة أى تلك التى تتجاوز الانتماء الجغرافى فى الشمال أو الجنوبَ أو الغرب أو الشرق ،

وكذلك الانتماء العرقى ، حيث التوجه الأفريقى فى الجنوب والانتماء إلى اللغة العربية فى الشمال ، ويصاحب ذلك الحماس للانتماء الدينى فى الشمال فصارت العروبة والإسلام هما ركيزتا «المواطنة» فى شمال السودان ، بينما الجنوب يقاوم ذلك بشدة لأن إقراره بالعروبة والإسلام كركيزتين وحيدتين للشخصية السودانية يعنى قيادة وسيادة الشمال ، ممّا يجعل من الجنوبيين مُواطنين من الدرجة الثانية ، خصوصًا وأن الجروح التاريخية المتبقية من رواسب عصور الرق القديمة لم تكن قد اندملت تمامًا فالأجيال القديمة التى عاصرت النصف الأول من القرن العشرين لا تزال تذكر هذه المذلة .

وخلال حقبة الثمانينيات ونتيجة تلك العوامل الداخلية الكثيرة «المتداخلة الدخيلة» تمت تفاعلات إقليمية فى كل من أفريقيا والعالم العربى ، وتصادف أن جاء ذلك مواكبًا التغيرات التى حدثت على الساحة العالمية مثل تفكّك الاتحاد السوفيتى ، وسيادة الأفكار الليبرالية وحقوق الإنسان وما تلاها من ظهور أيديولوجيات أمريكية مثل «نهاية التاريخ» لفرانسيس فوكوياما و«صدام الحضارات» لصموئيل هانتجتون ، فلم يكن من سبيل أمام السودان إلاّ أن يخوض بنفسه - ومن خلال معاناة إنسانية هائلة وتضحيات ضخمة - واضطر لأن يتخلى مؤقتًا عن ركب التنمية ، لكى يدخل ويستكمل معركة التوحيد والانصهار بهدف بلورة الشخصية السودانية أى خلط هذا المزيج العجيب من التناقضات والتى ربما لم تتجمع فى قطر واحد من قبل .

والأمر المثير للتأمل ، هو أن الحل الذى يراه كثيرون الأمر الأيسر كان فى السابق - ولا يزال يطرح بين الحين والآخر - هو تقسيم السودان - أو بمعنى أوضح تمزيقه - ولكن القيادات التاريخية لكل هذه الكيانات قد أدركت أن التمسك بوحدة السودان أمر أساسى ، لأن السودان بكل ما يحمل من خصائص وما يحتوى من خيرات وموارد طبيعية مُؤهّل للوحدة بالطبيعة لأنه لو تكاملت وتدعمت الموارد والإنسان - فى كافة مناطق السودان - لصار بالفعل كيانًا ودولة لها أهميتها وفاعليتها وثقلها فى كل من أفريقيا والعالم العربى على حد سواء ، فضلاً عن دورها الجيوبولوتيكى فى أمن البحر الأحمر .

وربما نكون نحن - كاتبا هذه السطور التى تُقدم لهذا الكتاب الخاص - والذى يحمل فكر جون قرنق نحو توحيد السودان - وفى إطار لزيارته التاريخية لمصر فى نوفمبر ١٩٩٧ - نقول، ربما كانت هذه المقدمة - أو التقديم - واجبًا علينا معًا لكى يعرف القارئ العربى عموما والمصرى خصوصًا، لمحة عن الظروف التاريخية والجغرافية التى دفعت بالسودان لأن يأخذ هذا الطريق الصعب من النضال لتكوين «سودان جديد» وهو أمر نراه دواءاً مراً وصعبًا بل علقمًا، ولكن - تقول الأمثال - «المضطر يركب الصعب» ولحسن الحظ فإن الشواهد التاريخية منذ عام ١٩٥٦ حتى الآن تدل على أن السودان قد قطع الجزء الأكبر من هذا الطريق الشاق لنضاله الطويل، ونراه على عتبة طريق أقصر

لتكوين وبلورة سودان جديد سيكون هو البداية الحقيقية لإنشاء كيان وطنى ديمقراطى فى شكل دولة قومية معاصرة ، تحول موارد السودان الهائلة إلى خطط تنمية متواصلة ومضطردة لتكون البداية هى بإنشاء بنية أساسية من طرق وخطوط كهرباء وموانى ومرافق واستكمال وتجديد شبكة السكك الحديدية ، وفى ذات الوقت القيام بمشروعات زراعية هائلة تحول السودان إلى خلية نحل تُقدِّم المواد الغذائية بأسعار تنافسية فى مناطق كثيرة من العالم وفق آليات «الجات» ، ومع الاستقرار السياسى ستتنافس الشركات العالمية لتستخرج البترول والثروة المعدنية من كنوز أرضها لتساهم فى ثراء سودان جديد ، فيلحق السودان الجديد بركب الحضارة الإنسانية ويعوض سنوات الحرب والنضال ليخرج من التخلف إلى النور .

□ □ □

إننا سعيدان وفخوران بأن الزعيم السودانى المفكر د. جون جارنج هو الذى بادر بتشريفنا لتقديم هذا الكتاب ، وهو أمر له دلالته ، ليس فقط على وحدة السودان - وهو أمر سيلمسه القارئ فى قراءة مقولاته وأفكاره ، ولكن أهميّة هذا الأمر تكمن فى أن جون جارنج يؤمن أيضًا بأهمية العلاقة بين مصر والسودان ، ليس من خلال التاريخ فحسب ، وإنما بنظرة مستقبلية فى كل من المجال السياسى والثقافى فضلاً عن جوانب التعامل الاقتصادى والاجتماعى ، ونعتقد أن نجاح التجمع الوطنى الديمقراطى بكل فصائله ومكوناته وكياناته فى صياغة وتحقيق هذا الحلم وهو

والأمر المثير للتأمل ، هو أن الحل الذى يراه كثيرون الأمر الأيسر كان فى السابق - ولا يزال يطرح بين الحين والآخر - هو تقسيم السودان - أو بمعنى أوضح تمزيقه - ولكن القيادات التاريخية لكل هذه الكيانات قد أدركت أن التمسك بوحدة السودان أمر أساسى ، لأن السودان بكل ما يحمل من خصائص وما يحتوى من خيرات وموارد طبيعية مُؤهّل للوحدة بالطبيعة لأنه لو تكاملت وتدعمت الموارد والإنسان - فى كافة مناطق السودان - لصار بالفعل كيانًا ودولة لها أهميتها وفاعليتها وثقلها فى كل من أفريقيا والعالم العربى على حد سواء ، فضلاً عن دورها الجيوبولوتيكى فى أمن البحر الأحمر .

وربما نكون نحن - كاتبا هذه السطور التى تُقدم لهذا الكتاب الخاص - والذى يحمل فكر جون قرنق نحو توحيد السودان - وفى إطار لزيارته التاريخية لمصر فى نوفمبر ١٩٩٧ - نقول، ربما كانت هذه المقدمة - أو التقديم - واجبًا علينا معًا لكى يعرف القارئ العربى عموما والمصرى خصوصًا، لمحة عن الظروف التاريخية والجغرافية التى دفعت بالسودان لأن يأخذ هذا الطريق الصعب من النضال لتكوين «سودان جديد» وهو أمر نراه دواءً مرًا وصعبًا بل علقمًا، ولكن - تقول الأمثال - «المضطر يركب الصعب» ولحسن الحظ فإن الشواهد التاريخية منذ عام ١٩٥٦ حتى الآن تدل على أن السودان قد قطع الجزء الأكبر من هذا الطريق الشاق لنضاله الطويل، ونراه على عتبة طريق أقصر

لتكوين وبلورة سودان جديد سيكون هو البداية الحقيقية لإنشاء كيان وطني ديمقراطي في شكل دولة قومية معاصرة ، تحول موارد السودان الهائلة إلى خطط تنمية متواصلة ومضطردة لتكون البداية هي بإنشاء بنية أساسية من طرق وخطوط كهرباء وموانى ومرافق واستكمال وتجديد شبكة السكك الحديدية ، وفي ذات الوقت القيام بمشروعات زراعية هائلة تحول السودان إلى خلية نحل تُقدِّم المواد الغذائية بأسعار تنافسية في مناطق كثيرة من العالم وفق آليات «الجات» ، ومع الاستقرار السياسي ستتنافس الشركات العالمية لتستخرج البترول والثروة المعدنية من كنوز أرضها لتساهم في ثراء سودان جديد ، فيلحق السودان الجديد بركب الحضارة الإنسانية ويعوض سنوات الحرب والنضال ليخرج من التخلف إلى النور .

□ □ □

إننا سعيدان وفخوران بأن الزعيم السوداني المفكر د. جون جارنج هو الذي بادر بتشريفنا لتقديم هذا الكتاب ، وهو أمر له دلالته ، ليس فقط على وحدة السودان - وهو أمر سيلمسه القارئ في قراءة مقولاته وأفكاره ، ولكن أهميّة هذا الأمر تكمن في أن جون جارنج يؤمن أيضًا بأهمية العلاقة بين مصر والسودان ، ليس من خلال التاريخ فحسب ، وإنما بنظرة مستقبلية في كل من المجال السياسي والثقافي فضلاً عن جوانب التعامل الاقتصادي والاجتماعي ، ونعتقد أن نجاح التجمع الوطني الديمقراطي بكل فصائله ومكوناته وكياناته في صياغة وتحقيق هذا الحلم وهو

«السودان الجديد» سيكون بالفعل هو حجر الزاوية ونقطة البداية لبناء جديد للسودان ، غير أن آثار هذا الحدث الضخم الذى نراه متحققا فى القريب المنظور سوف يؤدى إلى تداعيات أخرى إيجابية نحو وحدة وادى النيل ثم نَستكمل الحلم ليكون وادى النيل الجديد نواة لتجمع إقليمى عربى أفريقى يساهم فى تطوير حوض النيل بكل دوله وشعوبه وأغلب الظن فإن التداعيات وقتها ستربط المنطقة العربية بالقارة الأفريقية مع تكوينات أخرى تتفق مع مسار العالم فى ألفية ثالثة قادمة والتى لها معطياتها التى لم تتبلور بعد .

ربما تُثبت الأيام أن هذا الكتاب ، كان مجرد بداية لتحرك وفكر جديد فى وادى النيل ، فيتحقّق الأمل الذى طالما هتفنا باسمه نحن كتاب هذه المقدمة - كجزء من الحركة الوطنية المصرية - ولكن هذا الشعار - وحدة وادى النيل - لم يتحقق فى وقته أى فى منتصف العشرينات ولكنه قد يتحقق فى أوائل القرن الحادى والعشرين ، ذلك أن حركة التاريخ لا تسير فى خطوط مستقيمة بل لها طريقتها وفاعلياتها التى لا يكتشفها السياسيون إلا فى وقت متأخر .

مجمل القول هو أننا نتطلع لأن تتحقق الآمال الكبار بإذن الله وفى مقدمتها «السودان الجديد» ، كما نتطلع لأن يتحقق حلم وادى نيل جديد يختلف كثيراً عن تصورنا له فى الخمسينيات كما

نتطلع لأن تُستكمل المسيرة فى اتجاه حُوض نيل يشمل كل دول وشعوب حوض النيل ، تتعاون فى نسق اقتصادى واجتماعى منشود ذلك أن العالم كله يتجه إلى الكيانات الكبيرة ، ولكن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة ، وآمال الشعوب يتبنَّاها جيل يرحل ، ويسلم العلم لجيل قادم له معطيات عصر مختلف غير عصرنا ولكن كُلهَا أمور فى مصلحة البشرية ورفع المعاناة عنها ومن خلال المودَة وقُبول الآخر .

د.صبحى عبدالحكيم

رئيس مجلس الشورى المصرى «سابقا»

رئيس أسرة وادى النيل

ميلاد حنا

كاتب ومفكر

شكر وتقدير

أنا ممتن لفخامة الرئيس محمد حسنى مبارك والحكومة وشعب مصر لما أسبغوه علىّ وعلى أعضاء وفدى من كرم وحفاوة . وسنظل دوما نذكر مصر والسودان كشعب واحد . . فقد كانا شعبا واحداً قديمًا فى التاريخ كما أنهما شعب واحد الآن .

إنه شرف كبير لى ولوفدى أن نزور القاهرة ومصر ونتحاور مع الحكومة المصرية والشعب المصرى ، ومع بقية العالم العربى وذلك بالتحدث من هنا . لقد كانت الزيارة إيجابية جداً ومثمرة للغاية وسيمتد أثرها إلى أمد بعيد . وقد أتيحت لى فرصة مقابلة المسئولين على كل المستويات . كما قابلت فخامة الرئيس محمد حسنى مبارك . كان اللقاء حاراً جداً ، وهو رجل عظيم وقد توصلنا إلى فهم مشترك حول كل القضايا والتقت أفكارنا فى كثير منها . لقد تميزت محادثاتنا بالصراحة وكانت أيضًا إيجابية ومثمرة . إن هذا مهم لأن مصر يمكن أن تلعب دوراً هامًا فى حل قضايا السودان . وقد أسلفت القول عما يربط بيننا من علاقات

تاريخية راسخة وعلينا أن نعيد قراءة الماضي لاكتناه الحاضر وشق طريق مشترك نحو المستقبل .

كما أتيح لى أن ألتقى بالسودانيين فى مصر وأخاطبهم فى لقاء جماهيرى كبير ، وأنا أشكر الرئيس والمسئولين لتوفيرهم قاعة المؤتمرات الدولية لنا لعقد هذا اللقاء . الزيارة تاريخية لأننى تمكنت من خلالها أن ألتقى بحكومة وشعب مصر ، وبقية الدول العربية وتعريفهم بقضيتنا .

لقد قمت بزيارة ممتعة إلى الأهرامات ، صعدت إلى أعلى الهرم وأشعر أننى أوفر صحة الآن مما كنت عليه . كما زرت المتاحف وشاهدت المومياء . وخرجت من كل ذلك بانطباعات لا تنسى ، فقد كانت زيارة ملهمة جداً ، شاهدت فيها بعينى الأشياء التى قرأت عنها واعتقدت فيها بشدة . إننى راض تماماً عن الزيارة .

جون قرنق دى مابيور

القاهرة

٢٤ نوفمبر - ٥ ديسمبر

■ شكر وتقدير ■

مقدمة

تضافرت عوامل عدةٌ دفعت لإصدار نسخة جديدة ومنقحة من هذا الكتاب . أول هذه العوامل أنه قد تمت طباعة ٣٠٠٠ نسخة (باللغتين العربية والإنجليزية) فى عام ١٩٩٨م إلا أن معظمها تم توزيعه خارج السودان ، وبالتحديد فى جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ، بينما تسرّب القليل منها إلى داخل السودان فى وقت كانت فيه الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان تعدّ عدواً لدوداً للدولة مما لم يسمح للمطبوعات المتصلة بها من التداول فى الخرطوم والمناطق التى تُسيطر عليها الحكومة . وحتى الذين تحصلوا على نسخة خارج البلاد لم يكن أمامهم غير تهريبها إلى الداخل بكل ما يحمل ذلك من مخاطر وتبعات . وثانيها : أن عدداً كبير ممن التقينا بهم أثناء زيارتى القصيرة للخرطوم فى أبريل ٢٠٠٥م قد عبّروا عن رغبتهم فى اقتناء نسخة من الكتاب . وعَقِب عودتى للقاهرة فى

مايو ٢٠٠٥م طلب مدير دار رؤية للطباعة والنشر موافقتى لطباعة ونشر طبعة جديدة ومُنقّحة من الكتاب .

وللطلب المتزايد علي الكتاب اعيد طباعة الطبعة المنقحة بالخرطوم لتكون في متناول الجميع . خاصة أن معظم الموضوعات والقضايا التى يتطرق إليها الكتاب لا تزال هامة وتحتفظ بحيويتها ، كما أنها وثيقة الصلة بالحوار الدائر حاليًا حول التحول الديمقراطى فى السودان فى أعقاب التوقيع على اتفاقية السلام الشامل بين الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان وحكومة السودان . وتأكدت أهمية هذه الموضوعات والقضايا من خلال المناقشات العديدة التى دارت بينى وبين مجموعة من المثقفين والمهنيين بالخرطوم .

ولا تَهدِف هذه الطبعة الجديدة إلى إحداث تغيير فى محتويات

الكتاب أو إعادة ترتيب فصوله ، وإنما سنكتفى بإضافة بعض الوثائق الجديدة ذات الصلة . بل ترمى هذه الطبعة إلى تقديم أحاديث زعيم الحركة الشعبية بصورة أكثر وُضُوحًا تبرز مغزى ومعنى هذه الأحاديث فى ضوء التطورات السياسية الدرامية التى شهدتها الفترة المنقضية (١٩٩٧ - ٢٠٠٥) على المستوى الوطنى والإقليمى والدولى ، بالتركيز على التغيير الراديكالى الذى طرأ على الوضع السياسى الداخلى فى السودان . واستهدف الكتاب ابتداءً شرح وتوضيح رؤية «السودان الجديد» والقضايا المرتبطة ببناء الدولة السودانية ، إضافة إلى توثيق أطروحات وأفكار وحوارات زعيم الحركة الشعبية خلال زيارته التاريخية لجمهورية مصر العربية (٢٤ نوفمبر - ٥ ديسمبر ١٩٩٧) .

فالكتاب يتناوُل بالمعالجة قضايا السودان الأساسية المتعلقة بالوحدة والتنوع ، الهوية ، حق تقرير المصير ، نظام الحكم ، والتحالفات مع مختلف القوى السياسية والاجتماعية بالسودان . ولذلك فإنه من الضرورى بمكان تقديم تقييم تحليلى موضوعى لمواقف الحركة الشعبية تجاه هذه القضايا واختبار مدى صدقيتها وثباتها مع مرور الأيام وفى سياق متغير للصراع السياسى . ومن جانب آخر توفر هذه الطبعة فرصة جيدة للتشديد على رسائل مفتاحية كمدخل لحوار عميق مع حلفاء ومُناصرى الحركة الشعبية ، وكذلك المتوجسين والمتشككين فى توجهاتها من النخب السياسية فى الشمال (والتى اعتدنا أن نطلق عليها تعبيرات «القوى

الحديثة» / «التقدمية» / «الديمقراطية») وخاصة المتحمسين لوحدة البلاد .

ومنذ صُدور الطبعة الأولى للكتاب فى أوائل عام ١٩٩٨م تدفقت مياه كثيرة تحت الجسر تمثل أهمها فى التالى : انقسام الحزب الحاكم إلى جناحين متصارعين أفضى إلى انفراد المؤتمر الوطنى بالسلطة بينما دفع بالمؤتمر الشعبى إلى صفوف المعارضة . ومن جهة أخرى ، شهدت الفترة المنصرمة عودة قيادات جماعة «الناصر» التى قادت انشقاقًا عام ١٩٩١م إلى حظيرة الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان . وخرج حزب الأمة القومى من مظلة التجمع الوطنى الديمقراطى ووقع «اتفاق جيبوتى» مع حكومة السودان وخرجت المبادرة المصرية - الليبية المشتركة فى عام ١٩٩٩ فى محاولة لإنقاذ مفاوضات السلام المتعثرة بين الحركة الشعبية وحكومة السودان والتى ترعاها منظمة الإيقاد (IGAD) . إلا أن المبادرة جانبها التوفيق فى إيقاف تطور الحرب الأهلية والتى تصاعدت وتيرتها بشكل غير مسبوق ، فقد زادت حدة الصراع العسكرى بين جيش الحكومة والجيش الشعبى لتحرير السودان واتسعت رقعته ليشمل كل مناطق جنوب السودان . وجاء انفجار الصراع المسلح فى دارفور (غرب السودان) وتطورات الجبهة العسكرية فى شرق السودان لتضيف أبعادًا جديدة وتحديًا ضخمًا لعملية السلام الشامل فى السودان . وتأسيسًا على اتفاق مشاكوس الإطارى (٢٠ يوليو ٢٠٠٢م) جاءت اتفاقية السلام الشامل لتشكل

نقطة تحوُّل تاريخي ومَعلَمًا بارزًا في تاريخ السودان المعاصر . فتوقيع الاتفاقية يُمثّل علامة فارقة في الانتقال نحو السودان الجديد، وحسب كلمات زعيم الحركة الشعبية «توقيع اتفاقية السلام الشامل يعني نهاية جمهورية السودان الأولى»[١] .

لقد كان موضُوع وحدة السودان من بين القضايا الهامة التي تطرق لها زعيم الحركة الشعبية خلال زيارته لمصر . فمنذ تأسيسها في ١٩٨٣ ظلت الحركة الشعبية ملتزمة بالوحدة (السودان الجديد) التي تقوم على شكلين من التنوع ، التاريخي والمعاصر ، وعلى خلق رابطة سياسية واجتماعية جامعة يتساوى فيها كل السودانيين في الحقوق والواجبات . بمعنى آخر ، وحدة يفخر بها ويشعر بالانتماء إليها كل السودانيين بغض النظر عن العرق أو الدين أو اللون أو الانتماء الإثني (العِرقي) أو الجنس .

إن هدف بناء «دولة تسع الجميع» لا يعكس موقفًا تكتيكيًا من جانب الحركة وإنما هو خيار استراتيجي لحل «مُشكلة السودان» الأساسية وليس «مشكلة جنُوب السودان» . ويؤكد عقلانية هذه الاستراتيجية انفجار وتصاعد الحرب في دارفور ، غرب السودان ، مع تهديد بحرب أخرى في شرق البلاد وتكمن المشكلة

(١) للتعرّف على وجهة نظر تحليلية مُفصّلة لبروتوكولات نيفاشا، بما في ذلك الرد على المنتقدين لمواقف الحركة الشعبية في مُفاوضات السلام ومن البروتوكولات الموقّعة ، انظر سلسلة مقالات الدكتور منصور خالد المنشورة في جريدة الرأى العام السودانية .

الأساسية والتى تحدد طبيعة النزاع السودانى سواء فى الجنوب أو الشرق أو الغرب - فى المحاولات المختلفة التى ظلت تقوم بها الأنظمة السياسية المتعاقبة فى الخرطوم لبناء دولة إسلامية - عربية أحادية مع إقصاء واستبعاد كل مكونات التنوع السوداني الأخرى . وبفشل كل هذه المحاولات ، فإن مشروع السودان الجديد يَظلّ هدفًا واقعيًا يُمكن تحقيقه . وذلك ليس لأن عددًا كبيرًا من السودانيين الشماليين يُشاركون الحركة الشعبية فى رؤيتها هذه فحسب، وإنما أيضًا لأن التاريخ يدل أنه بمقدور السودان أن يصبح قطرًا واحدًا أو دولة - أمة واحدة (انظر الفصل الأول من الكتاب) وهذا الأساس التاريخى للسودان الجديد ، كما يقول زعيم الحركة الشعبيةُ فى خطابه عند الاحتفال بتوقيع اتفاقية السلام الشامل (نيروبى، ٩ يناير ٢٠٠٥م)، هو الذى «استهدت به الحركة الشعبية وعزز رؤيتها طوال الإحدى وعشرين عاما الماضية ، ومكّننا من الوصول إلى اتفاقية السلام الشامل هذه»[١] ولم يتغير قط موقف الحركة الشعبية حول الوحدة سواء فى ١٩٨٣ عند تكوين الحركة أو فى ١٩٩٧ عندما زار زعيم الحركة مصر لأول مرة وقدم سلسلة من المناقشات والمحاضرات منشورة فى هذا الكتاب ، أو فى ٢٠٠٥م عندما وقعت اتفاقية السلام الشامل .

إن مسألة الوحدة الطَوْعيّة وإعادة بناء الدولة السودانية تتداخل وتتشابك مع قضيتين أخريَين مهمتين ، هما قضية علاقة الدولة

(١) خطاب زعيم الحركة الشعبية منشور فى ملاحق هذا الكتاب .

والدين وخيار الكونفيدرالية . ففى زيارة زعيم الحركة الشعبية لمصر فى ١٩٩٧ تعرّض اقتراح الحركة بقيام دولة كونفيدرالية إلى سوء فهم واسع وأدى ذلك إلى إثارة شكوك وعواطف الكثير من الشماليين وخاصة وسط الصفوة والمتحمسين للوحدة . فقد نظروا لاقتراح الترتيبات الكونفدرالية كخطة مدبرة تهدف لتهيئة الجنوب للانفصال . ومصدر سوء الفهم هذا يتمثل فى أن هذه الانتقادات تخلط ، بوعى أو بدون وعى ، بين موقف الحركة المبدئى والثابت حول قضية الوحدة وبالذات فصل الدين عن الدولة ، وبين «الموقف التفاوضى» الذى تبنته آنذاك . فموقف الحركة الشعبية حول هذه المسألة ظل واضحًا وقاطعًا على الدوام - فالوحدة القائمة الآن فى «السودان القديم» والتى تجعل بعض المواطنين مواطنين من الدرجة الثانية بسبب الانتماء الدينى أو العرقى أو الإثنى ، هذه الوحدة ليست هى ذات الوحدة التى ظلت الحركة تناضل من أجلها ، ولذلك كان اقتراح الكونفدرالية رد فعل مباشر لموقف الحكومة المتعنت ورفضها المتشدّد لفصل الدين عن الدولة . وتكتيكيًا استهدفت الحركة طرحه كموقف تفاوضى ، بحكم التفاهم العام حول الموضوع فى إطار التجمع الوطنى الديمقراطى فى مؤتمر أسمرا للقضايا المصيرية فى يونيو ١٩٩٥م . والمهم - هنا - أن نشير إلى أن موقف التجمع الوطنى وقتها كان يستهدف الإزاحة الكاملة للجبهة الإسلامية القومية من سدة الحكم (قتلاع النظام من الجذور) بينما يستبعد كلية الوصول معها إلى

تسوية سياسية .

يبدُو أن قوة منطق ومعقولية حجة الحركة الشعبية قد أسكتت الانتقادات ولكن إلى حين . فقد عادت الأصوات نفسها مرة أخرى، كخمر قديم فى زجاجات جديدة ، لتنتقد موقف الحركة حول قضيتين مُتداخلتين : الوحدة وعلاقة الدين والدولة . أثار توقيع بروتُوكُول مشاكوس وما أعقبه من مُفاوضات فى نيفاشا شكوكًا واسعة - وامتدت الانتقادات لتشمل نصوص اتفاقية السلام الشامل . فقد اعتبر الإقرار بفكرة (دولة واحدة بنظامين) ، التى سأعود إليها لاحقًا، كمُقَدِّمة لتقسيم البلاد . ورأى البعض أن الحركة قد تنكرت لموقفها حول العلاقة بين الدين والدولة ، وذلك بموافقتها على بقاء واستمرار الشريعة فى الشمال . ويعكس هذا الموقف قراءة خاطئة لنتائج المفاوضات وعجزاً عن فهم منطقها وأحكامها . وبداية نشير إلى أن اتفاقية السلام الشامل لا تمثل برنامج الحركة ولا المشروع الذى يتطلع المؤتمر الوطنى إلى تحقيقه ومبادئ العلوم السياسية تعلمنا أن «السياسة هى فن الممكن» . وفى حالة التسويات المتفاوض عليها لا يمكن الحديث عن منتصر ومهزوم، وذلك لأنه ليس هناك طرف فى موقف يؤهله لفرض شروطه بالكامل . وفى السياق الخاص للنزاع السودانى ، فإن الحركة الشعبية ، والتجمّع الوطنى لنفس السبب ، لم تهزم الحكومة ، وبالتالى لم تحقق الشرط الضرورى لتمكينها من إلغاء

القوانين السائدة والتوجه لبناء نظام سياسى سودانى جديد ، تسميه الحركة «السودان الجديد» . فإذا لم تستطع الجمعية التأسيسية المنتخبة فى ١٩٨٦ «تجميد» قوانين الشريعة ناهيك عن إلغائها فى أعقاب توقيع مبادرة السلام السودانية فى ١٩٨٨ [١] ، فكيف لنا أن نتوقع من حركة حرب عصابات ، تستند بشكل كبير على قاعدة من غير المسلمين ، أن تفرض تصورها لسودان علمانى فى طاولة مفاوضات ؟ كما أن موقف الحركة حول هذه القضية الحساسة لم يجد حماسًا أو تعاطفًا من جانب الوسطاء . فماذا كان يتوقع المتقدون أن تفعل الحركة ؟ ففى ظُروف المفاوضات كان أمام الحركة خياران فقط . الخيار الأول أن تتمسّك وتصرّ على فصل الدين عن الدولة فى السودان ككل ، وبالتالى إدخال المفاوضات فى مأزق قد يؤدى إلى انهيارها . ومثل هذا الموقف لا يُرضى قاعدة الحركة فى الجنوب (خصوصًا الانفصاليين) أو الوسطاء ، على حد سواء . والأخطر أنه يعود بالبلاد مرة أخرى إلى حرب مدّمرة . والطريق الثانى كان يتمثل فى البحث عن حلول عملية لإنهاء الحرب ، دون مساومة فى مواطنة غير المسلمين ليس فقط فى الجنوب وإنما فى كل السودان .

---

(١) مُبادرة السلام السودانية هى الاتفاقية التى توصلّت إليها الحركة الشعبية والحزب الاتحادى الديمُقراطى ، المعرُوفة باتفاق الميرغنى/ قرنق ، ووقعت فى أديس أبابا فى نوفمبر ١٩٨٨ ، والتى يقول البعض أنها أسهمت إسهامًا مباشرًا فى قيام انقلاب الجبهة الإسلامية القومية فى ٣٠ يوليو ١٩٨٩ .

واختارت الحركة الطريق الثانى من خلال تقديم عدة مقترحات، بما فى ذلك عاصمة قومية لا تحكمها قوانين الشريعة أو منطقة إدارية لا تخضع لقوانين دينية . فإذا لم تجد هذه المقترحات مكانًا فى النتائج النهائية للمفاوضات فليس من العدل أن نحمّل الحركة مسئولية ذلك . والسؤال الذى يجب توجيهه للمنتقدين والمتشككين هو : ماذا فعلوا هم وكل القوى السياسية والاجتماعية فى الشمال لدفع الأجندة العلمانية إلى الأمام ؟ ولو على سبيل مساندة موقف الحركة التفاوضى حول الدين والدولة . إننى لا أعنى هنا أن هذه القوى لم تساهم بأى جهد فى النضال من أجل التغيير ، وإنما فقط أشدد على أنه حان الوقت لأن تقوم هذه القوى بإعادة النظر فى استراتيجياتها وأشكال تنظيمها وبإجراء تقييم موضوعى لما أحرزته من تقدم فى سبيل تحقيق أهدافها المعلنة . فالكيانات السياسية لا تقيّم فقط ببرامجها جيدة الكتابة ، رغم أهميتها المؤكدة ، وإنمّا بقدرتها على تعبئة وتنظيم قواعدها المعنية بشكل فعّال وتأثير تلك البرامج فى الواقع العملى . ومع كل ذلك فما حدث لا يعدو أن يكون فقدانًا لمعركة دون أن نخسر الحرب من أجل فصل الدين عن الدولة . إن إعادة صياغة القوانين، بما فى ذلك إلغاءها ، عملية طويلة ومعقدة وليست بحدث عابر . وما تحقّق فى اتفاقية السلام الشامل يمكن إخضاعه للتعديل والتطوير من خلال الانتخابات العامة بعد أربع سنوات ، شريطة أن تستعد تلك

القُوى لذلك من الآن . وفوق ذلك تم الاتفاق على تأجيل النظر فى مسألة العاصمة القومية (الخرطوم) والبت فيها بواسطة البرلمان القومى المنتخب ، وبالتالى سيجد الشماليون الراغبون فى طرح الأجندة العلمانية فرصة أخرى لقيادة المعركة من داخل البرلمان[1]

وإلحاقًا للإساءة بالأذى ، لم يكتف المُنتقدون بالتقليل من شأن الحركة الشعبية ، بل يتهمونها بالخضوع لإملاءات الأمريكيين والقوى الدولية من خلال تبنيها لنموذج (دولة واحدة بنظامين) واعتبار هذا النموذج مقدمة للانفصال . وهذا أيضًا فيه مجافاة للحقيقة ومطاوعة للظنون ، فعلى النقيض من هذا الادعاء ظل زعيم الحركة دومًا مشغولاً بالتزامه بالوحدة ووسائل المحافظة عليها وصيانتها . فقد أشار فى القاهرة ، قبل ثمّانى سنوات ، كما ألمحنا فى مكان سابق ، إلى أن اقتراح الترتيبات الكونفدرالية كان رد فعل مباشر لموقف الحكومة المتشدّد حول فصل الدين عن الدولة ولذلك استهدف المقترح تأكيد الوطنية دون تحويل السودانيين غير المسلمين إلى مواطنين من الدرجة الثانية فى وطنهم . والواقع أن مقترح الكونفدرالية كان يُمثّل النُموذج الثانى من النماذج الخمسة المطروحة فى ورقة (وسائل حلّ النزاع السودانى) التى قدمها زعيم

(١) الفقرة ٢ ، ٤ ، ٥ من اتفاقية السلام الشامل حول العاصمة القومية ، حيث الشريعة الإسلامية وتطبيقها فى العاصمة القومية «دون انحياز ضد حق أى مؤسسة قومية (برلمان) لإصدار قوانين «وهذا يعنى ضمنيًا أن ذلك البرلمان يمكنه إصدار أى قانون ، بما فى ذلك القوانين العلمانية .

(٢) الرسم التوضيحى لوسائل حل النزاع السودانى منشور فى ملاحق الكتاب .

الحركة فى عام ١٩٩٣ أثناء مفاوضات أبوجا[٢] . وهذا النموذج الثانى يشير إلى (السودان الجديد فى حدّه الأدنى) ويستند إلى فرضية أن الترتيبات الكونفدرالية ستوفر مساحة لتطوير وتعزيز رابطة سودانية جامعة خلال فترة انتقالية قد تقود إلى (سودان متحوّل ديمقراطيا) كما يشير (النموذج الأول) أو إلى تقسيم البلاد إلى دولتين مستقلتين (النموذج الخامس) ، والنمُوذج الثالث يقوم على فرضية سودان عربى إسلامى يسيطر على الجنوب (وضعية ما قبل اتفاقية السلام الشامل) والذى يفضى بالتأكيد إلى انفصال الجنوب. والنموذج الرابع هو نموذج نظرى بحت يقوم على افتراض سيطرة دولة علمانية أفريقية محلية تؤدى إلى تكوين دولة مستقلة فى الشمال . أما الطريقة المثُلى للمحافظة على الوحدة فتتمثل فى التحول مباشرة من النموذج الثالث (السودان القديم) إلى النموذج الأول (سودان متحوّل ديمقراطيا) ، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بهزيمة نظام السودان القديم المسيطر هزيمة حاسمة ونهائية . وعلى أى حال ، إن لم يكن ذلك ممكنا واختارت الحركة المفاوضات كطريق تسوية النزاع ، فإن الخيار الأفضل الثانى يتمثل فى التوجه للسودان الجديد عن طريق النموذج الثانى (السودان الجديد فى حده الأدنى ، الكونفيدرالى) أو نموذج (دولة واحدة بنظامين) . والواضح أن هذا الخيار يعنى القبول بمخاطرة احتمال الانزلاق للنموذج الخامس (الانفصال) باعتباره مساويًا لتكلفة فشل القوى الداعية لسودان جديد علمانى وديمقراطى فى تحقيق انتصار

حاسم ونهائى على النظام . وهذا بالتأكيد ليس خياراً انفصاليًا ، وإنما يمثل تحديًا لتلك القُوى بفرض عليها القيام بكل ما هو ضرورى لتحريك الأوضاع من النموذج الثانى إلى النموذج الأول، بدلاً من السماح لها بالانحدار نحو النموذج الخامس . ولذلك ، فإن مفهوم الإبقاء على نظامين فى البلاد كما طَرَحته الحركة هو محاولة جادة من زعيمها فى سعيه الدائم من أجل تحقيق هدف الوحدة الغالى . ولذلك فإن تبنت المجموعات الفكرية الأجنبية (Think-Tank) أو الوسطاء فى النزاع السودانى مفهوم (دولة واحدة بنظامين) بعد عقد كامل من الزمان ، فلا يعنى ذلك بأية حال من الأحوال أنه إملاء من القوى الأجنبية ، بل تظل نشأة الفكرة وملكيتها راجعة للحركة الشعبية . ومن هنا فإن التحدى الذى يواجه القوى السياسية والاجتماعية فى الشمال ، وخاصة أنصار الوحدة ، يتمثّل فى قدرتها على تعبئة جهودها بشكل واسع وفعال واستغلال ظروف التحول الديمقراطى المرتبط باتفاقية السلام الشامل، وذلك بهدف تحريك أجندة الوحدة ودفعها إلى الأمام .

يقُودنى هذا إلى اتهام آخر يوجهه المنتقدون للحركة الشعبية ويعبرون عنه بما يعد «تراجعًا ملحوظًا عن موقف الحركة من قضية الوحدة» . يأتى هذا الانتقاد من بعض المثقفين فى الشمال عند تفسيرهم (بالأصح سوء تفسيرهم) لملاحظات د. جون قرنق فى أجهزة الإعلام فى أعقاب التوقيع على اتفاقية السلام الشامل ، حيث أشار إلى أن «مسؤولية المحافظة على الوحدة فى مرحلة ما

بعد الاتفاقية تقع على كاهل الشماليين» وهكذا، ظن البعض أن تحميل الشماليين وحدهم هذه المسؤولية الضخمة ما هو إلا إعلان بتخلى الحركة والجنوبيين عن التزامهم بالوحدة . وقد يتوقع المرء سوء فهم تلك الإشارة من الناس العاديين . ولكن يصعب فهمها عندما تأتى من النخب المتعلمة التى تمتلك قدرة الحصول على المعلومات والتحليل الموضوعى . فالعبارة المشار إليها أعلاه تدعو الشماليين ، وخاصة النخبة الشمالية ، لتحمل عبئهم من مسئولية المحافظة على وحدة البلاد . وإذا كان بعضُ الشماليين يتساءلون ، بشكلٍ دائم ومتواصل ، عن موقف الحركة من الوحدة ، فلماذا لا يتساءلَ زعيم الحركة عن موقفهم ويطلب منهم ربط القول بالعمل؟ لماذا تضطر الحركة ، والجنوبيون بشكلٍ عام ، على الدوام ، للدفاع عن التزامها بالوحدة ، بينما يعتبر الشماليون التزامهم اللفظى المعلن مقدساً لا يمس ، بل يجب قبوله دون نقاش ؟

لا نذيع سراً إن قلنا أن هناك توجهاً انفصالياً واسعاً فى صفوف الحركة الشعبية ، وذلك نتيجة لعقود من الإقصاء والاستبعاد والظلم التى تحملها الجنوبيون والمجموعات المهمشة الأخرى فى السودان . ونحو تحقيق هدف الحركة الأسمى والمتمثل فى بناء السودان الجديد توصل المؤتمر الأول فى ١٩٩٤ إلى فهم مشترك مفاده أنه حتى من أراد الانفصال لا يمكنه تحقيق هدفه بدون إعادة هيكلة السلطة فى المركز . أكد قوة وصحة هذه النظرة فشل مجمُوعة الناصر فى تحقيق الانفصال عن طريق توقيع اتفاقية

الخرطوم مع الحكومة وعودة قيادات تلك المجموعة أخيراً إلى صفوف الحركة الشعبية . لقد تحملت الحركة مآسى وأعباء الحرب من أجل حماية وحدة البلاد خارج مرحلة الصراع المسلح ، التى انتهت الآن باتفاقية السلام الشامل والتى أفرزت واقعًا جديداً أساسه ضمان المساواة فى حقوق المواطنة لكل السودانيين بمختلف انتماءاتهم العرقية والإثنية والدينية . وهى تمنح سكان الجنوب والمناطق المهمشة الأخرى ، ضمن أشياء أخرى ، سلطة فعلية فى الجنوب ، ونصيبًا مقدراً فى السلطة المركزية ، ونصيبًا عادلاً فى الثروة ، وجيش تحرير SPLA مستقل خلال الفترة الانتقالية ، وحق تقرير المصير والمشورة الشعبية ، ونظام مصرفى خاص فى الجنوب، واتفاقية حول حسم النزاع فى جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق . وإشارة زعيم الحركة إلى مسؤولية الشماليين تجاه الوحدة كان القصد منها حثهم ودفعهم لتأييد ودعم اتفاقية السلام الشامل والمكاسب المستحقة التى قاتل من أجلها الجنوبيون والمجموعات المهمشة الأخرى ودفعوا ثمنا غاليا . فمن المهم تطمين الجنوبيين والمجموعات المهمشة الأخرى وضمان حقوقهم فى المساواة والعدالة. وحينها فقط سيقفُون مع الوحدة بالتصويت لصالحها فى الاستفتاء المنصوص عليه فى اتفاقيّة السلام الشامل والذى سيتم فى نهاية الفترة الانتقالية بعد ست سنوات .

يُروّج المتشككون فى توجهات الحركة الشعبية واتفاقية السلام الشامل لمنطق آخر يفيد بأن الجنوبيين على الأرجح ، سيصوتون

للانفصال وتكوين دولتهم المستقلة ، استناداً إلى المكاسب الكبيرة في السُلطة والثروة التي حقَقتها لهم تلك الاتفاقية . ولكن ، وبنفس المنطق ، يمكننا أن نتساءل : لماذا يختارون الانفصال طالما أن هذه المكاسب ستظل كما هي دون أي تغيير في حالة بقاء البلاد موحدة ؟ وبجانب ذلك ، فإنه من المتاح للجنوبيين والمجموعات المهمشة الأخرى الحُصُول على فوائد أكثر بصفتهم مواطنين سودانيين لهم حقوق متساوية في كل مجالات الحياة وفي كل أنحاء السودان . فالبعض ، مثلاً ، يعتقد بأن الحصول على منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية هو قمة ما يطمح إليه الجنوبيون وهم به قانعون ، وفاتهم أن من حق أي سوداني جنوبيًا كان أم شماليًا التطلع المشروع لأن يصبح رئيسًا لكل السودان . فان شعر الجنوبيون بأنّ المنافسة الحرة والنزيهة لتبؤ أعلى المواقع السيادية مكفولة لا تعيقها كوابح دستورية أو مؤسسية أو اجتماعية أو ثقافية، فلماذا يفضلون الانفصال على الوحدة ؟ إن الدعم الكامل للاتفاقية يوفر مناخاً ملائمًا ومدخلاً صحيحًا لمعالجة قضية المُواطنة دون تمييز تمليه اعتبارات عنصرية أو إثنية أو دينية . وكما عبّر زعيم الحركة بشكلٍ صحيح ، فإن «اتفاقية السلام الشامل هي اتفاقية الكل فيها منتصر وليس هناك من خاسر . الاتفاقية تعطي الناس حقوقهم» . ومرة أخرى نقول أن ما يقصده زعيم الحركة في إشارته لمسئولية «الشماليين في المحافظة على الوحدة» ، هو أن عليهم تأييد

اتفاقية السلام الشامل ، ودعم ومتابعة ومراقبة تنفيذها المخلص والجاد ، وتكييف مواقفهم وممارساتهم لتتلاءم مع مقتضيات وشروط المواطنة . وذلك لا يعنى ، بأى حال ، تخلى الحركة الشعبية عن مسؤولية المحافظة على الوحدة . بل العكس هو الصحيح ، ففى الذكرى الثانية والعشرين لتكوين الحركة الشعبية (١٦ مايو ٢٠٠٥) أشار زعيم الحركة إلى أن «اتفاقية السلام الشامل تمكن الحركة الشعبية لتحرير السودان من تأكيد شخصيتها القومية وتوسيع نشاطها وعضويتها فى كل أنحاء السودان . فالحركة سوف تدعم وجودها فى جنوب السودان ، حيث تستحوذ على ٧٠ ٪ من السلطة ، ولديها ٤٥ ٪ من السلطة فى جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق ، كما ستشارك فى السلطة بنسبة ١٠ ٪ فى كل الولايات الشمالية الأخرى. ومع وجود الحركة فى جنوب السودان وتوسيع عضويتها وتدعيم نشاطها فى جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق والولايات الشمالية الأخرى ، فإن كل ذلك يدل على طاقات كامنة تؤهلها لأن تصبح حزب الأغلبية فى الانتخابات القومية القادمة وعلى كافة المستويات المحلية والولائية»[1] . إذن ، لماذا صارعت الحركة بكل قوة فى المفاوضات وتمسكت بحقها كحركة قومية وفى توسيع وترسيخ وجودها فى الشمال وفى كل أنحاء السودان ، إن كانت تضمر أى أجندة خفية أو خططًا مدبرة للانفصال ؟ لماذا لا ننظر إلى الجانب المضىء من القمر ونتعامل مع

(١) نص الخطاب منشور بكامله فى ملاحق الكتاب .

إشارة زعيم الحركة حول مسئولية الشماليين كدعوة «مبطنة» للانضمام للحركة الشعبية ؟ وبالفعل ، هذا هو ما أشار إليه «بشكل سافر» فى الخطاب نفسه ، إذ قال : «لذلك ، وبمناسبة احتفالات الذكرى الثانية والعشرين لميلاد الحركة ، أدعو كل السودانيين فى كل مكان فى الجنوب ، جبال النوبة ، النيل الأزرق ، شرق السودان ، شمال كردفان ، دارفور ، السودان الأوسط والشمال الأقصى ، للانضمام للحركة الشعبية والاصطفاف خلفها من أجل استكمال مشروع السودان الجديد وبناء سودان عظيم» .

توجّه زعيم الحركة الشعبية ، خلال زيارته لمصر فى ١٩٩٧ ، بمناشدة قوية للشباب دعاهم عبرها لاتخاذ خطوات حاسمة والانضمام لعضوية الحركة عندما كان النضال المسلح هو الوسيلة الرئيسية للتغيير . ولكن بعد التوقيع على اتفاقية السلام الشامل فى يناير ٢٠٠٥م فقد انتهت هذه المرحلة وبدأت مرحلة مختلفة وفرت فرصًا جديدة وفتحت الطريق أمام كل السودانيين لاستخدام أدوات النضال السياسى بشكلٍ واسعٍ والمشاركة فى بناء الحركة فى الشمال وفى السودان ككل . وهذا يقودنى إلى إلقاء بعض الضوء على هذا التحدى الكبير والجهود التى بذلتها الحركة لتحقيق هذا الهدف خلال السنوات العشر الماضية ، كموضوع مهم للمناقشة ومدخل لحوار عميق مع كل القوى ذات الاهتمام .

دخل زعيم الحركة فى مناقشات صريحة ومفتوحة ، أثناء زيارته للقاهرة فى ١٩٩٧ ، مع مجموعة المثقفين والنقابيين

والمهنيين، معظمهم من الشمال ، حول الفرص الواسعة المتاحة لبناء حركة للسودان الجديد ، من خلال العمل المُشترك مع هذه القوى في كل مناطق السودان . وفى ضوء هذه الخلفية ، فإن هذه الطبعة المنقحة للكتاب توفر فرصة لإعادة المبادرة بفتح هذا الحوار . وهذا يستدعى بالضرورة تقديم فكرة مُختصرة لتطور هذا الحوار بين الحركة وتلك القوى خلال العقد المنصرم . فقد طرحت الحركة خلال مَرحلة النضال المسلح ثلاثة أشكال للتعاون والتفاعل المشترك بينها وبين القُوى السياسية فى الشمال الداعية لإجراء تغيير أساسى فى أوضاع البلاد . ويبدُو أن هذه الخيارات الثلاثة لم تكن جذابة أو لم تجد طريقها إلى قُلوب وعُقُول هذه القوى . الخيار الأول كان هو أن تنضم هذه القوى كمجموعات أو كأفراد للحركة وتمارس نضالها من داخلها . فالحركة ليست كيانًا أيدلوجيا مغلقًا أو دوغمائيًا ، وبالتالى يمكنها استيعاب أناس ومجموعات لها خلفياتها واتجاهاتها السياسية المتعددة ، طالما التزم الجميع بهدف بناء السودان الجديد . سُودانيون شماليون عديدون انضموا للحركة الشعبية وظلوا يعملون فى إطارها . ولو اتجّهت أعداد أكثر من الملتزمين بمشروع السودان الجديد للعمل فى صفوفها ، فإن ذلك سيؤدى حتمًا إلى تغيير الوضعية الراهنة وتدعيم موقف الوحدة . وهذا هو ما أسماه زعيم الحركة «إلقاء النفس فى الماء "taking the plunge" . وبالطبع لم يكن مستغربًا أن لا تستجيب هذه القوى الشمالية لهذا الخيار – فقد كان من الصعب عليهم أن يضعوا قيادة حركة النضال التحررى التحول الديمقراطى

فى أيدى زعيم جنوبى أو يأتمنوها لحركة ترتكز على قاعدة إثنية وتضمر ، كما يعتقدون ، نزعات معادية للعرب والمسلمين . وفى هذا الاتجاه ، نشير إلى أن مثقفًا شماليًا معروفًا وصف كل الشماليين الذين ارتبطوا بالحركة الشعبية بأنهم متمردون ومارقون «خلعوا رداءهم الثقافى»[1] وفى نفس الاتجاه قامت المؤسسة الحاكمة باستحداث تعبير (الطابور الخامس) لدمغ المثقفين السودانيين الذين شاركوا فى ورشة عمل قاموا بتنظيمها مع الحركة الشعبية فى أمبو فى إثيوبيا فى فبراير ١٩٨٩ م .

جاء الخيار الثانى فى مبادرة محددة ، طرحتها قيادة الحركة فى فبراير ١٩٩٥ ، هى مبادرة «لواء السودان الجديد» . لقد ظلت قضايا بناء الدولة الوطنية الحديثة والتحرر الوطنى تشكل دوما أهدافًا رئيسية للحركة الشعبية . وجاءت مبادرة لواء السودان الجديد كاستجابة موضوعية لإنجاز هذه المهام الضرورية لبناء السودان الجديد . هدفت المبادرة إلى تشكيل منبر للتفاعل السياسى والعسكرى بين قوى السودان الجديد المختلفة ، التى ستتبلور وتفضى فى نهاية الأمر إلى تكوين «حركة السودان الجديد السياسية» ، القادرة على تحقيق هذه الرؤية فى أرض الواقع ، وبالتالى تعزيز وحدة البلاد على أسس جديدة . يتمثل الهدف النهائى للواء السودان الجديد إذن ، فى كونه عاملاً مساعداً فى تكوين هذه الحركة الوطنية التى تمتلك القدرة على تحقيق هذه الأهداف والانتقال بالسودان القديم إلى سودان جديد . ومن المهم

(١) عبد الله على إبراهيم ، الثقافة والديمقراطية ، ١٩٩٦ .

للذين لا يزالون يتشككون فى التزام الحركة بقضية الوحدة ، أن يتفهموا ظروف طرح المُبادرة وتطورها . جاءت المبادرة نتيجة للتطورات التى أفرزتها أحداث الانشقاق الذى قادته مجموعة الناصر عام ١٩٩١ م . فمن جهة ، ظهر على السطح شعار «انفصال الجنوب» داخل صفوف الحركة الشعبية ووسط مجتمعات السودانيين الجنوبيين بشكل عام . ومن جهة أخرى ، أدى انقسام الناصر إلى تساؤل الكثير من السودانيين الشماليين حول احتمالات تخلى الحركة عن هدفها الأساسى والتزامها بتحقيق السودان الجديد والذى ظلوا يقاتلون من أجله لسنوات طويلة ، وفى الوقت نفسه بدأ الجنوبيون يتشككون فى استراتيجية الحركة الشعبية ويعبّرون عن مَخَاوِفهم عما إذا كانت الحركة تعبر عن تطلعاتهم ومصالحهم بصدق .

بالطبع لا يُمكن الإدّعاء بأن المبادرة كانت تخلو من العيوب وأوجه القصور فى محتواها أو فى الطريقة التى أعلنت بها ، بما فى ذلك تسميتها المربكة . وعلى أى حال ، كانت الملاحظات التى طرحتها التنظيمات والمجمُوعات السياسية الشمالية ، التى ناقشنا معها الفكرة ، تتجاهل «مضمونها» وتركز على «شكلها» وذلك رغم أن بعضها كان موضوعيًا ، وركزت هذه الملاحظات على أن الحركة لا تمثل «النموذج الديمقراطى» الذى تتطلع إليه تلك التنظيمات والمجموعات ، وأن الحركة الشعبية حركة جنوبية وأن لواء السودان الجديد صممّ بشكل أساسى لاحتواء تلك التنظيمات

والاستحواذ عليها . ففى لغة لا لبس فيها أشار «زعيم» أحد هذه التنظيمات إلى أن «الهدف الرئيسى وراء مبادرة لواء السودان الجديد هو أن الحركة تسعى لسحب البساط من تحت أرجلنا» . وهذا المنطق بالذات لم يكن يبشر ببداية طيبة . وتحوطًا لهذه الشكوك والتوجسات واستباقًا لها ، فإن الفكرة قامت على أن المجموعات التى ارتبطت بالمنبر سوف تحتفظ بكياناتها وهويتها المستقلة ، بما فى ذلك أسماء تنظيماتها . والواقع أن المنبر لم يقصد به أن يكون تنظيمًا جاهزًا ومعدًا سلفًا بغرض احتواء الأفراد والمجموعات وضمّها إليه ، وإنّما كان صيغة للعمل المشترك والتفاعل بين مختلف القوى الملتزمة ببناء السودان الجديد ، بينما سيأخذ المنبر شكله النهائى من خلال مساهمات هذه القوى متعددة المشارب والتوجهات وتبادل الخبرات بينها .

أصبح جليًا من تلك المناقشات أن الأسباب التى أدت إلى عدم الاستجابة لتلك المبادرة وعدم تفهمها فى سياقها الصحيح لا علاقة لها إطلاقًا بالملاحظات التى أبدتها تلك المجموعات ، بل أميل للاعتقاد بأن السبب الرئيسى هو أن عقلية بعض المثقفين الشماليين لا تزال أسيرة لمفاهيم «الحداثة» و«التقليدية» كما ظلت حبيسة للإطار العام الذى تطورت فيه تاريخيًا الحركة السياسية فى الشمال . ولا يمكن لهؤلاء أن يتقبّلوا رياح التغيير أن تأتى ، أو أن تكون قياداتها من الجنوب أو أى مكان آخر لا تألفه القلوب أو العقول . فالتغيير والقيادة يجب أن ينطلقا من الشمال على الدوام .

ويبدو أن هذه القوى لم تدرك بعد أن التحول الديمقراطى ، الجارى الآن فى البلاد ، لا يستهدف تغيير النظام الحاكم ، كما حدث فى ١٩٦٤ و ١٩٨٥ ، وإنما يستـهـدف إعـادة بناء وهيكلة الدولة السودانية ، وبالتالى بناء كيان سياسى اجتماعى جديد .

الخيَار الثالث الذى طرحته الحركة لقوى التغيير فى الشمال هو العمل فى إطار التجمع الوطنى الديمقراطى ، كتحالف عريض ومفتوح ، يوفر مكاناً لكل قوى السودان الجديد لدفعه فى طريق بناء هذا السودان . وفى رأى زعيم الحركة هذا خيار مهم، لأن هناك توجهـا وسط بعض أقسام هذه القوى لتكوين تحالف استراتيجى مع الحركة الشعبية وإقصاء واستبعاد القوى «التقليدية» وهو توجه محفوف بالمخاطر . فقد يُقدّر المرء استياء هذه القوى من بطء حركة التجمّع الوطنى الديمقُراطى ، ولكن يجب أن يؤخذ التجمع كتنظيم واسع وفضفاض ولكنه ، يتحرك كالجبل ، فإذا تحرك لمسافة نصف مليمتر فى الاتجاه الصحيح ، فإن ذلك يمثل إنجازاً لا يستهان به . ومن ناحية أخرى ، فإن قوى الريف والحركة الشعبية لا تعرف الكثير عن هذه القوى «الحديثة» إلا من خلال تعريفها الذاتى لنفسها كقوى «ديمقراطية» «وتقدمية» مما يجرد التحالف المطروح من شروطه الموضُوعية وضروراته الواقعية . والأكثر أهمية هو أنه مع صعود قوى الريف و«القوميات» المهمشة (كما يحدث الآن فى دارفور والشرق) على المسرح السياسى ، فإن

قضايا التحالفات السياسية تصبح ، وبشكل متزايد ، أكثر تعقيداً، ولا يمكن النظر إليها والتعامل معها بطريقة جامدة وساكنة ، بل يجب أخذها كعملية تحول وتغير أساسي ومتواصلة .

وبينما لم تنجح محاولات الحركة الشعبية الهادفة لبناء حركة السودان الجديد ، فشلت أيضًا كل تلك التنظيمات والمجموعات فى تحويل نفسها إلى قوة سياسية نافذة وفعالة ، بل توالدت وتكاثرت من خلال الانقسامات والانشقاقات . فبعضها تشظى إلى مجموعات نَوَوِيَّة صغيرة وبعضها الآخر أفل نجمه وطواه النسيان . وإذا كانت قوى التغيير فى الشمال ترفض العمل داخل الحركة بسبب طبيعتها العسكرية ، من بين جملة أسباب خلال فترة النضال المسلح ، فإن اتفاقية السلام الشامل تطرح الآن واقعًا جديداً. صحيح أن الحركة الشعبية بدأت فى الجنوب ، ولكنها ، مع مرور الوقت ، تمكنت من تمديد نشاطها فى جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق وتوسيع قاعدة عضويتها فى الشمال . ومن ناحية التركيب الإثنى ، فإن الحركة الشعبية قومية التكوين مثل سائر التنظيمات السياسية الشمالية إن لم تكن أكثر منها تمثيلاً لقوميات السودان المختلفة . ومن جهة أخرى ، فإن رؤية السودان الجديد تجد ترحيبًا وإقبالاً واسعًا فى الخرطوم وفى كل مناطق شمال السودان . ولا أقول ذلك من باب الدعاية ، فقد كشفت زيارة وفد الحركة للخرطوم فى أبريل ٢٠٠٥م عن مدى التأييد الشعبى لها فى الشمال والإمكانيات الهائلة المتاحة لتوسيع قاعدتها ونفوذها

السياسي. كما أن الاستقبال المليوني الحاشد والغير مسبوق الذي حظي به الزعيم الراحل بالخرطوم في ٨ يوليو ٢٠٠٥م كان بمثابة استفتاء عفوي في هذا الشأن.

إن التحول الديمُقراطى الذى ألهبت حرارته اتفاقية السلام الشامل يوفر فرصة عظيمة للحركة الشعبية لتحويل نفسها إلى حركة سياسية جماهيرية مقتدرة فى كل مناطق السودان. وتعى قيادة الحركة جيداً كافة التحديات المتصلة بتحولها إلى قوة سياسية فى سياق الانتقال من حالة الحرب إلى السلام ومن المعارضة إلى المشاركة فى الحكم. ويبدُو أن الوقت قد حان بأن تدخل قوى التغيير والسودان الجديد فى الشمال فى حوار جاد وصريح فيما بينها، من جهة، وبينها وبين الحركة الشعبية من جهة أخرى، مع الوعى التام بضرورة تعزيز ودعم كل أهل السودان لاتفاقية السلام الشامل. وكمدخل لهذا الحوار فإنه من المهم هنا أن أشدد على أربع رسائل مفتاحية؛ أولاً: تمثل اتفاقية السلام الشامل مدخلاً لتحقيق التحول الديمقراطى الذى طال انتظاره. وبنفس الدرجة، فإن من مَصلحة السودانين فى الشمال، خاصة المتطلعين لسودان جديد موحد، أن يدعموا الحركة الشعبية من خلال مشاركة فعالة فى تحولها إلى حركة سياسية. وذلك باعتبارها الضمان الوحيد لمحاصرة الأجندة الانفصالية والاتجاهات القائمة على الانتماءات الضيقة للتيارات المتكفئة على ذاتها. ثانيًا: بينما يشهد السودان القديم تغييراً أساسيًا فى تحوله نحو السودان الجديد، فإن الحركة

الشعبية نفسها لابد أن تتطور وتخضع لتحولات أساسية هي الأخرى . ولذلك بينما ظل مضمون رسالتها الأساسية كما هو ، فقد تعرضت الحركة لتغييرات وتطورات كثيرة خلال السنوات السابقة . وفي مراحل تطورها كانت تبدو مختلفة في نظر مختلف الناس (أو مجموعات المصالح) في الفترات المتباينة . وربما يساعد هذا في توضيح الخلط والتشويش الجاريين حول طبيعة الحركة وجوهرها . ثالثًا : يجب أن لا ننظر للحركة «كهيكل تنظيمي ساكن ومتحجر» ، بل يجب أن نفهمها في علاقتها بالإطار الذي نشأت وتطورت في داخله منذ عام ١٩٨٣ . ففي سياق هذا التطور طرحت الحركة «مشروعًا وطنيًا ديمقراطيًا» هو الوحيد، في رأيي ، القابل للتطور والتطبيق . ويحمل هذا المشروع كل ما هو إيجابي وثمين في تجربة الحركة الشعبية ، كما يأخذ من قوى السودان الجديد في شمال السودان أرقى وأكثر مكونات تجاربها السابقة إيجابية ، إضافة إلى العناصر الإيجابية للسودان القديم . رابعًا : لا يُمكن تناول ومعالجة المشكلات والتناقضات الفكرية والمنهجية إلا من خلال الولوج في حوار مفتوح وشفاف مع مختلف مجموعات المهنيين وتنظيمات المجتمع المدني ورجال الأعمال في سياق عملية الانتقال بالحركة الشعبية لتصبح حركة وطنية حقيقية وفعالة ومعبرة عن السودان الجديد .

يطرح هذا الكتاب في مجمله صورة شاملة ومتكاملة لرؤية الحركة الشعبية لتحرير السودان لقضايا السودان الأساسية في

سياقها التاريخي والمعاصر وتصورها للحُلول السياسية التي ستمهد الطريق لسودان جديد مُوحّد وبناء دولة مُواطنة حقة (Nation-State) قابلة للتطور والاستمرار ولها القدرة على استيعاب تنوع البلاد العرقي والإثني والثقافي والديني . فقد ظل موقف الحركة المبدئي حول وحدة السودان على أسس جديدة ثابتًا ومتماسكًا ولم يتغير منذ ١٩٨٣ . كما لم يتغير في ١٩٩٧ أو في ٢٠٠٥ . وما نُواجهه من تحدي الآن يتمثل في تنفيذ اتفاقية السلام الشامل بشكل جاد وأمين وتعبئة كل أهل السودان لتوفير الدعم والمُساندة لها . إن الحركة تحمل رؤية واضحة وعناصر برنامج واقعي قابل للتنزيل على أرض الواقع . وعلى منتقدي الحركة ألا يخلطوا بين قوة وصدق الرؤية ، من جهة ، والعقيدة أو الانتماء الإثني لصاحبها ، من جهة أخرى . علينا أن لا نُقلّل من شأن هذه الرؤية فقط لمجرد صدورها من فرد أو مجموعة لا تشاركنا العقيدة أو الانتماء الإثني .

وكما نقول في السودان «الكلام حلو في خشم سيدو» فإلى بقية أجزاء الكتاب .

د. الواثق كمير

تونس – يونيو ٢٠٠٥

الخرطوم – سبتمبر ٢٠٠٥م

□ □ □

تحية وسلام

أنا بقـول، أنا بخـاطبكم زى مـا أنا بخـاطب ناس فى الغـابة هناك[1] . أنا بيدأ تقول أنا أكُب السلام ليكم ، أنا أكب السلام ، سلام كتير ليكم أنتم السودانين جماهير بتاع السودان فى كايرو ، فى مصـر عامة ، أنا بقول ليكم سلام عليكم أنتم كله ، نساء ورجال ، صغير وكبير ، بلسان بتاعكم امشوا كلم الناس الما جاى وقـول ليـهم دكتـور جـون بسلم عليكم . أنا عـوز تقـول شكراً للتجمع الوطنى الديمقراطى فى كـايرو للكلمات الهمن قـالوا، وللشغل العظيم الهمن عملوا هنا فى كـايرو . برضو إذا كـان ما عندى دعوة نزور مصر ، المناسبة ده كان ما حصلت ، فأنا عاوز

(١) هذه لغة عربية هجينة . تعرف بـ «عربى جوبا» وتستخدم كأداة أساسية للتخاطب فى جنوب السودان حيث تتعدد الألسنة ، فهناك حوالى خمسين لغة محلية ، وقد ابتدر بها الدكتور جون قرنق مخاطبته للسودانين فى اللقاء الجماهيرى بقاعة المؤتمرات الدولية فى ٢ ديسمبر ١٩٩٧ .

نقول ونكُب الشكر الكتير لحسنى مبارك رئيس بتاع بلد دى ، ولى أخوى الرئيس حسنى مبارك وحكومة بتاعو وشعب بتاع مصر أنا أكب السلام وأنا أكب الشكر الكتير . برضو أنا عاوز أحيى جماهير بتاع السودان من هنا ، من كايرو ، عشان نكلم لجماهير السودان من كايرو ، من مصر ، ده فرصة كبيرة «ناس ترابى فى الخرطوم مبرجل النهاردة . كان همن هسع سمع قال نحن بنخاطب هنا فى كايرو ، بقول : هو شنو ودا هم هناك كمان ؟ ، أى نحن بمشى فى أى محل . الحركة بتاعكم الـ SPLM/A والـ NDA[1] بمشى فى كل محل من كايرو والاسكندرية لغاية كيب

(١) الـ SPLM/A هى الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان والـ NDA هو التجمع الوطنى الديمقراطى .

تاون وما فى حاجة ترابى يعملوا»[1] . أنا برضو عاوز أحيى ، أعمل التحايا بتاعى للنساء العملو شغل بتاع أم بارح فى الخرطوم . هم عملو كلام ده أم بارح وبرضو المحامين وقفوا معاهم»[2] ، فده جزء لا يتجزء من نضال الشعب السوداني . «وإذا نسوان خلاص مشوا فى شكله ، شكله ده هسع بيتهى» .[3]

---

(١) «الترابى والجبهة الإسلامية مضطربون اليوم وهم يسمعوننى أتحدث إليكم من هنا من القاهرة ويتساءلون : كيف يحدث هذا ؟ نعم ، نحن نذهب إلى أى مكان . حركتكم ، الحركة الشعبية ، والتجمع الوطنى يذهبان إلى كل مكان من القاهرة والاسكندرية وحتى رأس الرجاء الصالح ، ولا يستطيع الترابى أن يفعل أى شىء ليمنع ذلك» .

(٢) «أنا أيضًا أحيى النساء اللاتى قمن بعمل عظيم أمس فى الخرطوم ، كما أحيى المحامين الذين ساندوهن فى موقفهن الشجاع» فى أول ديسمبر ١٩٩٧ ، تجمهر عدد من النساء ، واللاتى قدتم تجنيد أبنائهن قسرًا للقتال ، خارج مبنى برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) بالخرطوم بغرض تسليم مذكرة احتجاج لمنسق الأمم المتحدة المقيم بالسودان ، وقامت قوات أمن نظام الجبهة الإسلامية باعتداء وحشى على جمهرة النساء السلمية وضربوهن بفظاظة بالهراوات وبدون تمييز . وقد أصيب بعضهن إصابات بالغة مما استدعى بقائهن بالمستشفى لأسابيع . كما قامت قوات الأمن باعتقال ثمان وثلاثين امرأة ، وقدمن لمحاكمة فورية فى مساء نفس اليوم وحكم عليهن بالجلد . ورفضت المحكمة لمجموعة المحامين السودانيين للديمقراطية والحريات المدنية الدفاع عنهن واللذين عقدوا مؤتمرا صحفيا أدانوا فيه تعسف السلطة وإيذاءها للنساء . وقد واصل المحامون احتجاجهم بأشكال مختلفة بما فى ذلك الإضراب ليوم عن الوقوف أمام المحاكم .

(٣) «طالما النساء قد دخلن ميدان المعركة ، فهذا يعنى أن نهاية نظام الجبهة قد دنت» .

«النهاردة أنا مبسوط عشان بكون معاكم ، الزيارة بتاعى لمصر بيفتح أبواب كتيرة لى ناس هنا فى مصر وللنضال بتاعنا فى السودان فى SPLM وفى NDA . فزى ما قلت كلام ده ما بكون كويس فى الخرطوم لى ناس ترابى . الزيارة ده زيارة مهمة خالص. أنا عاوز نقول الكلام بتاعتى قالوه الإخوة والأخوات قبيل، التطور بتاع الحركة وكل الحاجات الحصلت قالوه ، قرؤوه ليكم قبيل ، والكلام بتاعى مختصر وأنا بقول الشعب السودانى بيتنصر وحكومة الجبهة بمشى ، بكون تاريخ . أنا مبسوط أشوف أنتم جالسين ذى ده ، بى شكل بتاعكم ده ، أنتم قاعدين زى ده، أنتم يا هو سلطة ، أنتم يا هو السودان الجديد . القعاد بتاعكم هنا فى القاعة ده فى شماليين وفى غربيين وفى شرقين وفى جنوبيين وفى وسطيين ، فى القاعة ده كل الناس موجودين . الصورة الأمامى ده ياهو ده السودان الجديد» .

«أؤكد ليكم أنو النصر ما بعيد وأنه حكومة الجبهة ضعيفة . نحن ، فى الحركة الشعبية والجيش الشعبى ، وفى التجمع ، عندنا اتفاق عشان نشيل الحكومة ده عشان ترابى يمشى بسرعة . أنا عارف الترابى بيسمع الكلام ده وأنا عاوز أقول ليه هو بقى معجزة الدنيا الثامنة لكن حنخته فى المتحف «لتشاهده أجيال المستقبل باعتباره الرجل الذى أوشك على تحطيم السودان . وسوف نعمل على إنقاذ السودان من التحطيم الذى أعملته فيه الجبهة الإسلامية» . وبما تمتلكه من موارد وقدرات ، وإن تبعنا الطريق

الصحيح والاتجاه الصحيح ، فأنا واثق من المستقبل وفى أننا سنبنى أمة سودانية عظيمة تحتل مكانًا لائقًا وسط الأمم فى العالم وتعمل بجد على رفع مستوى معيشة الشعب السودانى . أود أيضًا أن أستغل هذا المنبر ، ومن خلالكم ، لأحيى الشعب السودانى فى كل مكان ، وفى جنوب السودان ، فى غرب السودان ، فى شرق السودان ، وأولئك الذين يعانون فى تخوم عاصمتنا وكل الذين قام النظام بتهميشهم . أحيى النساء اللاتى يناضلن فى الخرطوم ، على صمودهن وتعرضهن للجلد البارحة على يد زبانية الجبهة الإسلامية . هذا هو النهج الذى نختطه لبناء السودان الجديد ، وكما قلت بالأمس «إذا نسوان مشوا فى شكلة ، شكلة ده بيتهى هسع دى» .

أود أن أنهى حديثى بتقديم الشكر لفرع التجمع الوطنى الديمقراطى هنا وأعضاء هيئة قيادة التجمع الموجودين بالقاهرة لتنظيمهم هذا اللقاء وجعله ممكنا مما أتاح لى مخاطبتكم هنا فى القاهرة . هذه هى رسالة للشعب السودانى ، رسالة أمل مفادها أنه إن كان من الممكن أن أخاطب الشعب السودانى من القاهرة فإننا لمنتصرون . وأنا واثق بأن الترابى يرتجف فى نومه الآن . فإن حركتكم ، الحركة الشعبية والجيش الشعبى ، ونضالكم ، والتجمع الوطنى قد بلغوا سن الرشد ، فقد استطعنا أن نكون بالقاهرة ونخاطبكم منها وهذا حدث كبير بالنسبة لنا . فهو يمدنا بالثقة كما هو إشارة إلى الخرطوم بأنه فى إمكاننا أن نخاطب

الشعب السودانى من الاسكندرية إلى رأس الرجاء الصالح . هذا شىء جد كبير . ولهذا أنا ممتن لفخامة الرئيس محمد حسنى مبارك والحكومة وشعب مصر لما أضفوا علىّ وعلى وفدى من كرم وحفاوة . وسنظل دوما نذكر مصر والسودان كشعب واحد فقد كانا شعبًا واحداً قديمًا فى التاريخ كما هو شعب واحد الآن .
وأخيراً، أود أن أشكركم جميعا لتجشمكم الحضور للاستماع إلى هذه الليلة . وأنا سعيد جداً بمشاهدة هذه الصورة الزاهية أمامى ، صورة السودان الجديد .

الفصل

الأول

1

الالتزام بالوحدة:

رؤية السودان الجديد

الوحدة فى التنوع

أود أن أطرح رؤيتنا ، رؤية الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان ، الطريق الذى نرى أنه سيقودنا إلى الأمام . وأعتقد أنه نفس اتجاه التجمع الوطنى الديمقراطى . وسمينا هذه الرؤية رؤية السودان الجديد . وهى ترتكز على تحليل علمى للأوضاع وتستند على تقويم متماسك لها فى واقعنا التاريخى والمعاصر معا . وأنا لا أفتعل هذه الأشياء ، فهذه حقائق . هذا هو الموجود فعلاً ولابد من تأسيس السودان الجديد على الواقع وليس على الخيال . فى عام ١٩٨٣ اجتمعنا فى الغابة ، بعد حوادث بور ، البيبور ، فشلا وأيوت[١] ، وكان السؤال الذى واجهنا هو :

---

(١) بور ، البيبور ، فشلا وأيوت هى مدن بجنوب السودان بها رئاسة « حاميات » للقوات الحكومية فى إقليم أعالى النيل ، انطلقت منها شرارة العمل المسلح ـ

نقاتل من أجل ماذا ؟، ما هو هدفنا؟ . . ومنذ اليوم الأول - وقد أشرنا إلى ذلك فى مانيفستو الحركة والذى اطلع عليه بعضكم - وقفنا مع وحدة بلدنا . ولكن ، كان هنالك تشويش إذ بدا وقتها غريبا لحركة تنطلق من جنوب السودان أن تدعو لوحدة البلاد . ارتبك الجنوبيون وهم يتساءلون : ولكن ، كيف نتحد مع الشماليين ؟، فهم المشكلة . بينما تساءل الشماليون: كيف يأتى التحرير من الجنوب ؟ . ونحن نقول: ولما لا؟ . كما تشكك الشماليون فى معنى هذا التحرير ، تحرير ممن «من منو»؟، وقد رددنا بدورنا على ذلك : فهو ليس بتحرير ممن بل تحرير من ماذا «من شنو» . لذلك ، أود أن أشدد من البداية على أن الحركة ظلت

= الأول الذى قاد إلى تكوين الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان . وقد قاد التمرد فى منطقة بور كاربينو كوانجين بول ، وفى منطقة ايوت - البيبور المرحوم وليم نيون .

ثابتة على أهدافها ، خلال الأربعة عشر عاما الماضية ، بالرغم من الاضطراب الذى يطرأ من وقت لآخر ، نتيجة لما يحدثه الخارجون على هذه الأهداف من بلبلة .

الوحدة التى نتحدث عنها فى الحركة الشعبية ، وأتمنى أن يكون هذا ما تتجه نحوه فى التجمع الوطنى الديمقراطى ، هى نوع جديد من الوحدة . لا يمكن أن نكون قد حملنا السلاح ودخلنا الأحراش ، فى عام ١٩٨٣ ، لنأتى بوحدة تضطهدنا ، فهذا ليس طبيعيا ، ولم يكن ممكنا أن نفعل ذلك . فالوحدة التى ننادى بها مختلفة تمامًا وهى ليست نفس الوحدة التى يتحدث عنها الآخرون، وهنا يكمن مصدر الخلط والتشويش . فلام أكول[1] مثلاً، عندما تحدث إلى راديو بى. بى. سى وطرح سؤالاً بلاغيا (طرحه لمجرد التأثير فى النفوس لا ابتغاء الحصول على جواب) : «جون قرنق يتحدث عن الوحدة والبشير يتحدث عن الوحدة ، فما هو الفرق بينهما ؟»، نقول له : هناك عالم من الفرق بين الاثنين ، فالوحدة التى نعنيها تقوم على واقعين ، أولهما أسميه الواقع التاريخى أو التنوع التاريخى ، والثانى أطلق عليه التنوع

---

(١) عضو القيادة السياسية العسكرية العليا للحركة الشعبية والجيش الشعبى حتى أغسطس ١٩٩١، حينما شارك مع الدكتور رياك مشار فى قيادة الانشقاق الذى وقع فى صفوف الحركة والذى أطلق عليه «حركة الناصر» . انشق لاحقًا بدوره عن التنظيم الذى جمعه مع رياك مشار ، ووقع اتفاق سلام مع حكومة الجبهة – عرف باتفاقية فشودة – فى أواخر عام ١٩٩٧ وعين وزيرا للمواصلات فى الحكومة المركزية فى أوائل عام ١٩٩٨ .

المعاصر أو الواقع المعاصر . هذان التنوعان أو الواقعان يمثلان عناصر تكويننا وتشكيلنا ولابد من تأسيس الوحدة عليهما . فالأساس الأول للوحدة هو التنوع التاريخى ، فكتب العصور القديمة ، بما فى ذلك الكتاب المقدس ، زاخرة بذكر السودان ، إن كانت تحت اسم كوش أو السودان أو مصر ، وأنا لا أختلق هذه الأشياء .

التنوع التاريخى

هذا هو الكتاب المقدس ، وهو بين يدى وليس فى رأسى ، فى سفر التكوين ، الإصحاح الثانى ، الله بحكمته المطلقة خلق كل شىء ، «غرس الرب الإله جنة فى عدن شرقا ووضع هناك آدم الذى جبله ، وكان نهر يخرج من عدن ليسقى الجنة . ومن هناك ينقسم فيصير أربعة رؤوس . اسم الواحد فيشون . وهو المحيط بجميع أرض الحويلة حيث الذهب . وذهب تلك الأرض جيد . هناك المقل وحجر الجزع (العطور النادرة والأحجار الكريمة) . واسم النهر الثانى جيجون. وهو المحيط بجميع أرض كوش. واسم النهر الثالث حداقل . وهو الجارى شرقى آشور . والنهر الرابع الفرات» . للناس فكرة مبسطة عن جنة عدن إذ يعتقدون أنها قطعة صغيرة من الأرض . فى الحقيقة ، إن جنة عدن مساحة كبيرة وممتدة من الأرض - فهى تنبسط من قيهون (قيحون) جنوبا - وهناك فندق فى أديس أبابا يحمل اسم قيهون

- إلى الفرات شمالاً . وفيهون وفيشون اللذان يجريان فى أرض كوش هما نهرى النيل الأبيض والنيل الأزرق . وتقع كوش - وفقًا لتفسير إحدى الحواشى - فى السودان . فالسودان مذكور بالحرف فى الكتاب المقدس بينما يعتقد د. الترابى أن تاريخ السودان لم يبدأ إلا فى عام ١٩٨٩ عندما استولى على السلطة .

ذكر السودان أيضًا فى سفر الملوك الثانى ، الإصحاح التاسع عشر ، «فرجع ربشاقى ووجد ملك أشور يحارب لبنة لأنه سمع أنه ارتحل عن لخيش ، وسمع عن ترهاقة ، ملك السودان، قولا قد خرج ليحاربك قائدا لجيش المصريين فعاد وأرسل رسلا إلى حزقيا ملك يهوذا» ، ونلاحظ هنا عمق الروابط التاريخية بين مصر والسودان وأنهما كانا بلدا واحدا . ويذكر سفر أخبار الأيام الثانى ، الإصحاح الرابع عشر ، أن حربا وقعت بين الإسرائيليين وجيرانهم ، وكان السودان أحد هؤلاء الجيران ، «وكان للملك آسا جيش يحملون أتراسا ورماحا من يهوذا ثلاثة مائة ألف ومن بنيامين من الذين يحملون الأتراس ويشدون القسى مائتان وثمانون ألفا . كل هؤلاء جبابرة بأس . فخرج إليهم زارح السودانى بجيش ألف ألف وبمركبات ثلاث مائة وأتى إلى مريشة . وخرج آسا للقائه واصطفوا للقتال فى وادى صفاتة عند مريشة . ودعا آسا الرب إلهه وقال يا أيها الرب ليس فرقا عندك أن تساعد الكثيرين ومن ليس لهم قوة» .

ويتضح من ذلك أنه كان لنا حاكم يدعى زارح استطاع أن يعد

جيشًا قوامه مليون رجل . إذن حينما يصرح البشير بأنه سيجهز جيشا من مليون مقاتل فهو لن يكون أول سوداني يفعل ذلك ، فهذا ما تم فعله قبل آلاف السنين . أيضًا ، في سفر زكريا، الإصحاح الثامن عشر ، كما يعلم الكثيرون منكم ، ورد أن الله سيعاقب السودان ويبدو أن هذا العقاب قد وقع علينا بالفعل . هذا هو تاريخنا وهذا ما صنعنا نحن . لابد من الرجوع إلى الماضي حتى ندرك الحاضر ونمهد الطريق إلى المستقبل . فقد ازدهرت حضارات كوش ، مصر الفرعونية ، والممالك القروسطية، منذ آلاف السنين قبل الميلاد[1] . ومن ثم ، ومع بداية الحقبة المسيحية ، قامت في السودان حضارات قوية تمثل في ممالك النوبة المسيحية والتي دامت لأكثر من سبعمائة عام . وتبع ذلك ، ومع ظهور الإسلام وتدفق المهاجرين من شبه الجزيرة العربية ، إقامة ممالك إسلامية قوية . وبعدها جاء الحكم التركي - المصري، ثم المهدية ، ثم الحكم الثنائي الإنجليزي - المصري إلى أن نال السودان استقلاله في ١٩٥٦ . هذا هو ما أطلق عليه التنوع التاريخي ، وهو جزء منا . فالناس الذين ورد ذكرهم في الكتاب المقدس ، والذين غزوا يهوذا بجيش مكون من مليون فرد ، من ناحية أحفادهم ، حاضرون بينكم هنا ، فإلى أين تعتقدون أنهم قد ذهبوا ؟ فالأرض لم تنشق لتبتلعهم بل هم موجودون في

---

(١) دلت الدراسات التاريخية على تواجد مجموعات بشرية في وادي النيل ترجع إلى العصر الحجري الاول وتقدم هذه البحوث دليلاً على ان هذه المجموعات قد عاشت في السودان منذ ٢٥٠,٠٠٠ ق.م.

الســودان . هذا جميعه ما زال وحتى وقتنا الراهن ، يشكلنا ويكون جزءاً من هويتنا . يجب أن نكون فخورين بتاريخنا ويجب أن ننقله لأولادنا ، كما يجب تضمينه فى المناهج التعليمية وتدريسه للطلاب لكى ندرك ثقافتنا وثراء ماضينا . فالتاريخ لم يبدأ مع د. الترابى ولكنه يرجع طويلاً جداً إلى الوراء . هذا هو التنوع التاريخى الذى أقصده .

التنوع المعاصر

الشكل الآخر من التنوع هو التنوع المعاصر . يتكون الســودان من قوميات متعددة ، من مجموعات إثنية متعددة ، أكثر من ٥٠٠ مجموعة تتحدث أكثر من ١٠٠ لغة مختلفة ، ومن قبائل كثيرة . هذا هو الموجـود وأنا لم أختلقه . فالدناقلة ما زالوا يتكلمون «بالدنقلاوى» والبجة ظلوا يتحدثون بلغة البجة . وحدث لى شىء غريب عندما ذهبت إلى شرق الســودان ، فى منطقة همشكوريب ، لأتفقد قواتنا الموجودة هناك . كنت أخاطب شباب البجة ، وهم لا يعرفون العربية إنما يتكلمون لغة البجة فقط ، وأنا قادم من الجنوب وأتحدث معهم بالعربية ، فكان لابد لى من الاستعانة بمترجم ، كدكتور الواثق وهو معى الآن ، ليترجم حديثى من اللغة العربية إلى لغة البجة . هذا هو التنوع المعاصر . فنجد العديد من القبائل فى الجنوب ، مثل الدينكا ، النوير ، الشلك ، الزاندى ، اللاتوكا ، الفرتيت ، المورلى وغيرها من القبائل . وفى الشمال أيضًا ،

توجد قبائل كثيرة غير عربية ، فهناك النوبة ، الفور ، الزغاوة ، المساليت ، والعديد من القبائل العربية ، كالبقارة ، الكبابيش ، الرزيقات ، الجعليين وغيرهم . لدينا كل هذه القبائل وغيرها . هذا هو التنوع ، وهو أيضًا هناك ولم أفتعله أنا . ولدينا أديان مختلفة . فهناك المسلمون ، وهناك المسيحيون وأصحاب كريم المعتقدات الأفريقية . أما مفهوم الإله الواحد فهو شائع بغض النظر عن دين الفرد - فالدينكا ، مثلاً ، يؤمنون بإله واحد ، يسمونه نيالج (Nhialic) ، ويشيع مفهوم الإله الواحد أيضًا وسط كل القبائل الأخرى . إذ ينطبق هذا على النوير والشلك كماينطبق على القبائل الأخرى فى جنوب السودان . إذن ، لدينا أديان مختلفة كلها متعايشة منذ زمن بعيد ، باختصار ، هى الإسلام ، المسيحية والديانات الأفريقية التقليدية .

وهكذا ، فإن هذا التنوع المعاصر ، «قوميا» وإثنيًا ، ثقافيا ، ودينيا ، يشكل جزءاً منا ، وكما أراكم أمامى الآن فأنتم مختلفون ولكنكم واحد ، والتحدى الذى يواجهنا فى السودان هو أن نصهر جميع عناصر التنوع التاريخى والمعاصر لكى ننشىء أمة سودانية ، نستحدث رابطة قومية ، تتجاوز هذه «المحليات» وتستفيد منها دون أن تنفى أيًا من هذه المكونات . إذن ، وحدة بلادنا ، الوحدة التى نتحدث عنها ، لابد أن تأخذ هذين المكونين لواقعنا بعين الاعتبار حتى نطور رابطة اجتماعية سياسية لها خصوصيتها ، وتستند على هذين النوعين من التنوع ، رابطة

اجتماعية سياسية نشعر بأنها تضمنا جميعًا ، وحدة أفخر بالانتماء إليها ، وأفخر بالدفاع عنها . يجب أن أعترف بأننى لا أفخر بالوحدة التى خبرناها فى الماضى وهذا هو السبب الذى دفعنا للتمرد ضدها ، إذن ، نحن بحاجة إلى وحدة جديدة ، وحدة تشملنا كلنا بغض النظر عن العرق ، أو القبيلة ، أو الدين ، بحيث إنه إذا حضر أى شخص إلى الخرطوم ، سواء كان قادما من الجنينة أو كادوقلى أو نمولى ، فهو مواطن سودانى جاء إلى العاصمة ، «وحدث ذات مرة وأنا قادم من جوبا إلى الخرطوم ، وفى القيادة العامة وكنت وقتها عقيداً ومحاضراً فى جامعة الخرطوم ، كلية الزراعة ، أن سألنى زميلى فى القيادة العامة : جون ، متى حضرت إلى السودان ؟ فالسودان بالنسبة له هو الخرطوم» .

مشكلة السودان وليست «مشكلة الجنوب»

نحن ننظر إلى السودان كبلد سيظل موحداً وترتكز هويته على هذين النوعين من التنوع ، التاريخى والمعاصر . وهكذا ، فإنه منذ عام ١٩٨٣ ، عندما أسسنا الحركة ، قمنا بهذه التحليلات وطرحنا هذه القناعة ، ثم انطلقنا بعيداً عن النضال التقليدى فى الجنوب من أجل الاستقلال . فهذا ما كان عليه الحال دوما منذ عام ١٩٥٥ حين بدأت حرب حركة الأنيانيا[١] والتى جاهرت بأن هدفها هو

(١) أنيانيا – وتعنى الثعبان السام باللهجة المحلية – هو الاسم الذى أطلق على حركة التمرد الأولى التى انطلقت فى ١٨ أغسطس ١٩٥٥ ، وانتهت بتوقيع =

استقلال جنوب السودان . هذا ، بالرغم من أن هذا الهدف لم يتحقق إذ تمت تسويته فى عام ١٩٧٢ فى اتفاقية أديس أبابا[١] والتى منحت الحكم الذاتى لجنوب السودان . انتقلنا بعيداً من منظور «مشكلة الجنوب» وحل «مشكلة الجنوب» وماذا نعطى الجنوبيين . وبهذا ينظر للسودانى الجنوبى ، وكأنه شخص مختلف عن السودانيين الآخرين وله مشكلة خاصة ، فمفهوم «مشكلة الجنوب» الذى درج السياسيون والمراقبون على استخدامه ، يعنى - ولو ضمنيا - أن أهل الجنوب هم وحدهم أصحاب المشكلة ، وهذا ليس صحيحاً . فالسودانيون لهم مشاكل فى كل مكان ، فى الغرب ، فى الشرق ، فى الوسط وفى أقصى الشمال .

إذن فتعريف المشكلة وكأنها «مشكلة الجنوب» فقط هو محاولة لتهميش البعض . وقد وقع الجنوبيون بدورهم فى هذا الفخ وأصبحوا يرددون «لنا مشكلة ، مشكلة جنوب السودان» ، ومن

- اتفاقية أديس أبابا فى ٢٦ فبراير ١٩٧٢ مع نظام جعفر نميرى وأنيانيا الثانية هى حركة مسلحة تكونت من عدة مجموعات بجنوب السودان وأعلنت تمردها على نظام النميرى عام ١٩٨٢ ، وقد انضمت إلى وانسلخت من الحركة الشعبية - بعد قيام الأخيرة فى عام ١٩٨٣ - على مراحل متعددة . وما تبقى لها من قوات تحالف مع الحكومات المتعاقبة فى الخرطوم - فى حربها ضد الجيش الشعبى - تحت اسم «القوات الصديقة» .

(١) هى الاتفاقية التى وقعها جعفر نميرى - الرئيس السودانى السابق - مع جوزيف لاقو قائد الأنيانيا الأولى فى ٢٦ فبراير ١٩٧٢ . واخذت اسمها من مكان توقيعها فى العاصمة الأثيوبية أديس أبابا . منحت الاتفاقية الحكم الذاتى لإقليم جنوب السودان مما أوقف حربا أهلية دامت ١٧ عاما .

هنا يبدأ البحث عن حلول وعما يقدم لهم حتى يصمتوا . انطلقنا بعيداً عن هذا الطرح وقلنا بأن السودان ملكنا كلنا وبالتساوى وإننا جميعا يجب أن نشترك فى تقرير مصيره . إن دعوتنا لوحدة البلاد قامت على هذا الأساس ، وكانت هذه مفاجأة للكثيرين فى الجنوب وفى الشمال على حد سواه . ففى الجنوب يقول الناس «إنه من السخف أن نحارب من أجل الوحدة ، إذ كيف نحارب من أجل وحدة لا ننتمى إليها» . فمن الناحية المنطقية ، فإنه من غير الطبيعى أن يتوقع أحد منى أن أقاتل من أجل وحدة لا أنتمى إليها .

وهكذا ، فنحن نقصد وحدة جديدة تقوم على ما أطلقت عليه «التنوع التاريخى» و«التنوع المعاصر» . نحن نعتقد بأن الحكومات التى تعاقبت على الحكم فى الخرطوم، منذ عام ١٩٥٦ ، قد أقامت وحدة البلاد وتنميتها على أسس ضيقة وعلى تعريف منقوص للسودان استبعد حقائق أساسية من واقع بلادنا . وهذا الاستبعاد هو الذى تسبب فى الحرب ، فالسودان كما نعلم ، ومنذ عام ١٩٥٦ ، يقوم على شوفينية إثنية ودينية ، وأى شكل من الشوفينية يقود إلى الفاشية فى كل مكان . مثلاً ، الشوفينية الآرية العنصرية فى ألمانيا النازية ، الفاشية فى إيطاليا ، الشوفينية الإثنية فى جنوب أفريقيا فى شكل أبارتيد (التفرقة العنصرية) وهكذا . والحال دائماً ، أن يفضى أى شكل من أشكال الشوفينية إلى الفاشية وهذا ما حدث فى السودان . فظاهرة الجبهة الإسلامية ليست بمنقطعة عما سبقها .

وتحضرنى هنا واقعة طريفة لها صلة بهذا الموضوع . فعندما صعدت إلى قمة الهرم ونزلت ، قال لى المرشد المرافق : «الأهرامات هى إحدى عجائب الدنيا السبع» ، وقلت له : «إنما عجائب الدنيا ثمان والمعجزة الثامنة لدينا فى السودان» ، فسألنى : «وما هى ؟» فأجبته : «رجل معتوه اسمه الترابى» . فهذا الرجل يعتقد بأنه شىء خارج هذا العالم ، ولكن أوضاعنا هى التى أنتجته ، فهو محصلة تراكم وذروة ما تم حدوثه من قبله . وهكذا ، فهذه هى رؤيتنا . فنحن نقاتل من أجل وحدة بلادنا ونرى هذه الوحدة شاملة للجميع ، كل قوميات بلدنا من عرب وأفارقة ، كل الأديان من إسلام ومسيحية ومعتقدات أفريقية ، حتى نستحدث رابطة اجتماعية سياسية ، سودانية على وجه التحديد ، تنتفع من الحضارات الأخرى .

ولأولئك الذين يميلون نحو منهج علم الرياضيات ، إذ أردت أن أعرف السودان فسأقدمه فى شكل معادلة رياضية بسيطة كالآتى : س = (أ + ب + ج) ، حيث (س) هى السودان أو الهوية السودانية وهى دالة مرتبطة بالمتغيرات أ ، ب ، ج . أ يمثل التنوع التاريخى ، ب يمثل التنوع المعاصر وج يمثل تأثيرات الحضارات الأخرى علينا ، فنحن لا نعيش فى جزيرة معزولة إنما فى مجتمع إنسانى . أما المتغير الثابت (س) ، والذى يمثل الهوية السودانية ، فهو للمحصلة النهائية لهذه المتغيرات أو المكونات .

الخطأ الذين ارتكبناه فى السابق هو تقييد وحصر هذه

المكونات مما أفضى إلى تشويه وإعاقة نمونا الطبيعي ودفعنا نحو الفاشية ، وفي هذه الحالة فإن فاشية الترابي في السودان تأخذ اسم الأصولية الإسلامية . نحن نحتاج لتمكين هذه الوحدة حتى تصبح دولة عظيمة ، وشعبا عظيما وحضارة عظيمة ، ونتواصل مع الحضارات الأخرى ، ومع الشعوب الأخرى خصوصًا شعوب وادي النيل والتي تجمعنا معها روابط تاريخية منذ الأزل . العالم يقترب من بعضه ، وهو يتشكل من أسواق وتكتلات مثل الاتحاد الأوربي والذي يطلق عليه الأوربيون الآن «البيت الأوربي» ، في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية يخلقون سوقًا واسعة ، ويفعلون نفس الشيء في دول آسيا ، فحتى أولئك الذين لا يجمع بينهم شيء مشترك أضحوا يقتربون من بعضهم البعض لكي يخلقوا لأنفسهم قوة تنافسية في المجال العالمي ، ونحن في وادي النيل نتمتع بفرص أفضل ، نسبة لما بيننا من روابط تاريخية تتيح لنا أن نؤسس مجتمعا رحيبا . ولكن ، لكي يكون لنا نصيب في بناء هذا النموذج فإنه من الضروري لنا في السودان أن نرتب بيتنا من الداخل أولاً إذ لا يمكن ، دون ذلك ، أن نسهم وبيتنا في حالة اضطراب .

هذا هو التزامنا بالوحدة ، قلنا ذلك في عام ١٩٨٣ ، ونقوله الآن . كما قلناه في عام ١٩٩١ ونحن نمر بظروف عصيبة عندما انشق نفر على الحركة ، رياك مشار[1] وآخرون ، واستغلتهم

---

(١) د. رياك مشار هو أحد أعضاء القيادة السياسية العسكرية العليا للحركة الشعبية والجيش الشعبي حتى ٢٨ أغسطس ١٩٩١ حينما أذاع بيانا – مع =

الحكومة فى الخرطوم لمصلحتها . رفع هؤلاء شعارات انفصال واستقلال جنوب السودان وللتشديد على الأمر كونوا تنظيما أطلقوا عليه اسم «حركة استقلال جنوب السودان» . استغلت الجبهة الإسلامية بانتهازية هذا الموقف وحاولت أن تسحب البساط من تحت أرجلنا باستمالة السودانين الجنوبيين بالإيحاء لهم بأنها مستعدة لمنحهم كل ما يطلبونه بما فى ذلك الاستقلال . وهكذا ، نحن نعيش الآن حالة شاذة ، فبينما نحن الوحدويون فى صدام مع حكومة الجبهة ، نجد الانفصاليين ، «حركة استقلال جنوب السودان» . فى تحالف مع الحكومة فى الخرطوم . هذه هى حقيقة وضعنا ، وقد ارتبكت قواعدنا مما استوجب علينا الدعوة إلى مؤتمر وطنى ناقشنا فيه وتحاورنا حول مصير حركتنا لفترة استمرت عدة أيام[1] . وبعد مداولات طويلة توصلنا إلى قرار

= اثنين آخرين من أعضاء هذه القيادة هما د. لام أكول وغوردون كونغ - أعلن فيه الانقلاب ضد قيادة د. جون قرنق ودعا إلى انفصال جنوب السودان وإقامة دولته المستقلة وإعادة هيكلة الحركة . عرفت هذه المجموعة بمجموعة الناصر - وهو المكان الذى أعلن منه الانقلاب - ثم أطلق عليها لاحقا «حركة استقلال جنوب السودان» ، والتى وقعت فى ٢١ ابريل ١٩٩٧ اتفاقا عرف «باتفاقية الخرطوم للسلام» مع حكومة الجبهة الإسلامية . وعين رياك مشار بموجب الاتفاقية مساعدا لرئيس الجمهورية ورئيسا لمجلس تنسيق الولايات الجنوبية فى أوائل عام ١٩٩٨ .

(١) عقدت الحركة الشعبية لتحرير السودان المؤتمر الوطنى الأول فى الفترة بين ٢ - ١٢ ابريل ١٩٩٤ . وذلك بغرض مناقشة كل القضايا التى تهم الحركة ومستقبلها خصوصا فى أعقاب الانشقاق الذى وقع فى صفوفها فى عام ١٩٩١ . وقد وضع أكثر من عشرين موضوعًا فى أجندة المؤتمر . من أهم =

أكدنا فيه وحدة بلدنا . ولذلك ، حينما أتحدث عن وحدة السودان فأنا لا أنطق عن قناعة فحسب بل من تفويض قواعدنا في المؤتمر الوطني الأول الذي عقدناه في عام ١٩٩٤ .

هذه هي الوحدة التي نقاتل من أجلها . وكان من الصعوبة بمكان على الكثيرين ، في عام ١٩٨٣ ، أن يفهموا مقصدنا . كان ذلك صعبا لأن العقول قد تكيفت وفقا للماضي ، ووفقا للتقاليد ووفقا لما هو معروف في وقته . ولكن ، إن أردنا بناء سودان عظيم ومجتمع عظيم فهذا يستوجب أن يكون لنا تفكير جديد ، فلا يمكن أن نستمر في التفكير بنفس الأسلوب القديم . فقد تحصلنا على استقلالنا في عام ١٩٥٦ ، أي منذ واحد وأربعين عاما ، وشهدت هذه الفترة حربين ، حرب الأنيانيا الأولى وحرب الأنيانيا الثانية (حاشية (١) صفحة ٧٨) ، إضافة إلى الحرب الحالية للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان والتي انضمت لها باقي فصائل التجمع الوطني الديمقراطي . دامت الحرب الأولى لمدة سبعة عشر عاما وتدخل الحرب الراهنة عامها الخامس عشر . وهكذا ، نحن نخوض حربا مع أنفسنا لمدة واحد وثلاثين عامًا من عمر استقلالنا البالغ واحدًا وأربعين عامًا . هذا

- القضايا التي تم نقاشها هي: مراجعة مانفستو الحركة ، دمقرطة وإعادة هيكلة المؤسسات السياسية والمدنية والعسكرية للحركة وسياسات واستراتيجيات الحركة للحل السلمي للنزاع في السودان . وقد خرج المؤتمر باثنين وعشرين قراراً شملت كل المواضيع المدرجة في أجندة المؤتمر .

شقاء بالغ إذ ليس من المعقول أن يعرض شعب نفسه لمثله إلا إذا كانت هناك قضايا مصيرية يهددها خطر داهم . وهكذا ، فإن هذا الشكل من السودان ، القائم على الظلم وعدم العدالة وعلى الاستبعاد ، هو الذى أفرز الأزمة الراهنة . فالشوفينية ، وإقامة وحدة السودان على أسس ومكونات محدودة ، هى التى أوقعتنا فى أبارتيد نظام الجبهة الإسلامية الذى يعيشه شعبنا الآن . ويمكن للمرء أن يتخيل ويتصور بعين عقله أنه لو اتبعنا الاتجاه الصحيح فى عام ١٩٥٦ ، وكان تطورنا طبيعيا خلال الواحد وأربعين عاما الماضية ، لكان لنا شأن آخر الآن ، خصوصاً بما لدينا من موارد ، مائية ، معدنية ، زراعية ونفطية . وبنظام صحيح للحكم ، ويقبولنا لأنفسنا كسودانيين ، ويخلق هذه الرابطة السودانية الاجتماعية السياسية ، وبواحد وأربعين عاما من التنمية ، كان بإمكاننا أن نصبح الآن فى مصاف نمور شرق آسيا . ولكن قيدنا أنفسنا وقزمنا نمونا بتأسيس وحدتنا على الاستبعاد والعزل .

الدين والدولة

دعونا ننفتح وذلك لأن أى مجتمع يقوم على مكونات مبتسرة لا يمكنه أن يصمد أو يعيش طويلاً . هذا هو ما ينبئنا به تاريخ البشرية ، فالمجتمع المفتوح والذى يضم ويستوعب جميع مواطنيه هو القابل للحياة والنمو والقادر على التكيف بسهولة وعلى أن يستمد أسباب القوة لاستمراريته وبقائه ، فهنالك أشياء

صغيرة تفرق بيننا ، أشياء ليس من الصعب أن نجد لها حلولا . ويمكننا أيضًا معالجة الأمور الكبيرة ، فهناك ، مثلا ، موضوع العلاقة بين الدين والدولة والذى أفضى إلى شروخ فى نسيج المجتمع السودانى. الترابى ومن معه يصرون على أن يكون للدولة دين ، ونحن نقول ، فى ظل ما تتميز به من تنوع ، أن ذلك لا يجوز ، ولا يمكن أن نتوحد على هذا النهج ، فليس كل السودانيين بمسلمين ، وحتى بين المسلمين أنفسهم لا يوجد اتفاق حول نموذج «الشريعة» التى فرضها نميرى فى عام ١٩٨٣ . وكيف يجوز «لشريعة نميرى» أن تمثل ، بأى حال من الأحوال ، شيئًا مقدسا؟، وإليكم هذا المثال : «كان فى شرى[1] اسمه أبوبت ، البت بتاع الجنوب ، ونميرى بيرقص ، يرقص ، وبعد شوية يقول : يلا أدينى بت ، ولم يكن واضحا هو عاوز الشرى والا عاوز البت ! فيجيبوا له تلاتة قزازة بتاع شرى البت وتلاتة بنات ، وسيادته يعزل ما عاوزه»[2] . هذا هو الرجل الذى أراد فى عام ١٩٨٣ أن يكون إماما . هذا هو الرجل الذى أصدر قوانين الشريعة ، قوانين سبتمبر ، بأوامر جمهورية . هل يمكن أن تكون هذه «شريعة» حقيقية ؟ . هل يمكن لأى مسلم أن يكون فخورا بـ «شريعة نميرى» ؟ .

---

(١) Sherry وهو صنف من أصناف النبيذ واسع الانتشار فى السودان ، وكانت الشركة المصنعة له تضع صورة بنت من جنوب السودان فى الرقعة على الزجاجة . ويطلق عليه «أبوبت» نسبة لذلك .

(٢) يختار ما يريد .

لا يمكن أن يكون ذلك . مفهومنا ، في الحركة الشعبية والجيش الشعبي ، إن الإنسان بطبعه روحاني ، ولدينا جميعنا معتقدات ، وإن اختلف شكلها ، سواء كنا مسلمين أو مسيحيين أو نعتقد في نيالج (الإله الواحد) ، فهذه هي الروحانية . وبهذا ، لا يمكن حظر الأديان من أي مجتمع ، فهي جزء من التركيبة الإنسانية . وبالتالي ، فإن القضية تتلخص في كيف يمكننا أن نربط بين الدين وهياكل المجتمع الأخرى .

نحن نقول بأن الدين هو علاقة بين الإنسان وخالقه وأن هذه العلاقة تحكمها التشريعات الدينية . بينما العلاقة بين الإنسان والأشياء التي صنعها بأياديه ، كالعربة والفندق والدولة ، مختلفة: ذلك لأن الدولة مؤسسة اجتماعية سياسية خلقناها نحن ، ولم يخلقها الله ولكن الله هو الذي خلقنا نحن . فالعلاقة ، إذن ، بين أنفسنا وبين ما خلقناه تختلف عن العلاقة بيننا وبين الذي خلقنا ، وهو الله . هاتان علاقتان متمايزتان .

دعنا نتحقق من ذلك بضرب بعض الأمثلة المنطقية . لم أر أبداً دولة – الدولة التي أصفها بالمؤسسة الاجتماعية – مجرد كيان، تذهب للكنيسة في يوم الأحد ، فالفرد هو الذي يذهب للكنيسة يوم الأحد . كذلك لم أر مطلقًا دولة تذهب للجامع في يوم الجمعة ، فالفرد هو الذي يفعل ذلك . لم أر أبدًا دولة تذهب إلى مكة لأداء فريضة الحج ، فالأفراد هم الذين يحجون . وعندما نموت ونقابل الخالق ، فالفرد هو الذي يقف أمام ربه ويتم

حسابه وفق ما اقترفه من أفعال في دنياه وليس على ما فعلته الدولة . إذن، لماذا نغرق أنفسنا في خلط المواضيع ونفرق بين شعبنا نتيجة لذلك . الترابي والجبهة الإسلامية يصرون على أن تكون الشريعة والعرف مصدر التشريع ، بينما نقول نحن إنه في مجتمع ديموقراطي – ونحن في التجمع نسعى إلى إقامة مجتمع ديموقراطي – يجب أن يكون مصدر التشريع هو الدستور ، وليس الدين ، وأن يكون دستوراً ديموقراطيًا . هذا أمر في غاية البساطة ، دعنا نعتمد دستورا يكفل حرية الأديان بحيث نخصص فيه قسما للدين والعرف . وسيشمل الدستور فصلاً عن الحقوق الأساسية والذى سيتضمن حرية الأديان والعبادة ، فيمكن أن يتوافر للمرء أي شيء يرغب فيه ، فالجميع يصادفون ترحيبًا إن كانوا مسلمين أو مسيحيين أو يؤمنون بمعتقد آخر . هذا هو ما يحدث في مناطق السودان الجديد . فالقائد يوسف كوه[1] ، مثلاً ، مسلم ومتزوج من مسيحية ، وهو ليس مثالاً وحيدًا أو فريدًا .

الحاجة إلى بناء دولة قومية (أمة - دولة)

إذن دعونا نتفق على أن هدفنا هو وحدة البلاد وأن هذه الوحدة يجب أن تقوم على حقائق الواقع ، فأى وحدة خلافا

(١) قائد وحاكم منطقة جنوب كردفان والتى تخضع اجزاء كبيرة منها ، خصوصاً منطقة جبال النوبة ، إلى سيطرة الحركة الشعبية، وهو عضو المجلس التنفيذى للحركة وأحد قياداتها البارزين ، ومن أوائل الشماليين الذين انضموا للحركة، وهو خريج كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية بجامعة الخرطوم .

لذلك غير قابلة للتطبيق ولا يعوزنا برهان . فلهذا السبب ظللنا نقاتل بعضنا البعض لواحد وثلاثين عاما من سنى الاستقلال الإحدى والأربعين . من المهم أن ندرك ذلك ، فهناك استياء فى الجنوب والبعض ، طبعا ، يعبر عنه بالقول : «د. جون ، الوحدة بتاعك ده ما شغال ، الجماعة ديل (الشماليين) – هذه هى اللغة التى يستخدمونها – «الجماعة ديل نحن ما ممكن نقعد معاهم» . كان هذا هو الكلام الشائع فى عام ١٩٨٣ كما هو شائع الآن . هناك انتقادان موجهان لنا ، فالجنوبيون يقولون : لماذا نقاتل من أجل كل السودان ، «ذنبنا إيه ، كدى خلينا نشيل الجنوب بتاعنا ده وخلاص وكفى» . بينما الشماليون يقولون : كيف يمكن للجنوبيين أن يحررونا ؟ . ولكن ، هذا بمثابة النظر إلى الأشياء بشكل جامد وكأنما الأمور لا تتبدل ، وأن الأشياء لا تتغير . وكانت إجابتى دائمًا صريحة ، فقد قلنا للجنوبيين فى عام ١٩٨٣ ، وربما سمع هذا الكثيرون منكم فى راديو الجيش الشعبى وقتها ، «أنه طالما أنتم تقاتلون – ده بالنسبة للجنوبيين – من أجل كل السودان ، من أجل بلد موحد ، وأنتم بدءًا من الجنوب وأنتم ماشين فوق ، وأنتم بدءًا من نمولى ، خذوا نمولى ، خذوا ياى ، خذوا جوبا ، وانت الانفصالى ده قاتل بجانبى حتى تصل إلى ما تعتقد أنه ده الحدود بتاع الجنوب وقف عند ذلك الحد ، أدينى تمام (بلغة الجيش) وقول : د. جون أنا مهمة بتاعى انتهى هنا ، فسأتركك هناك ، أنا بسبب انت هناك تكون حرس بتاع حدود» ،

أما بقيتنا الذين يؤمنون بوحدة بلدنا سنواصل القتال حتى نأخذ الخرطوم ونقيم السودان الجديد .

هناك أيضًا الذين يقولون: لماذا نذهب وغوت فى الشمال ، لماذا نقاتل من أجل وحدة لا ننتسب إليها ؟ . . مرة أخرى ، هذه نظرة جامدة وثابتة للأمور . وحينها أقول: عندما تنتقل الحرب إلى الشمال فإنها ستستغرق الشماليين أنفسهم والذين سيقاتلون من أجل حريتهم ، وليس أنتم (الجنوبيين) الذين ستقاتلون فى الشمال، وهذا هو ما يحدث الآن. وهكذا، جيش يوسف كوه فى جبال النوبة جله يتكون من النوبة ، وجيش مالك حقار فى جنوب النيل الأزرق يتشكل من أهالى منطقة الأنقسنا . وقد كونا هيكلاً جديدًا أسميناه «لواء السودان الجديد» وهو ينسجم تمامًا مع وصف البوتقة التى تنصهر فيها كل قوميات السودان . هذه هى الكيفية التى نطور بها أوضاعنا . الآن كل فصائل التجمع الوطنى تحمل السلاح كما نوهت إلى ذلك آنفا . فهناك جيش تحرير الأمة التابع لحزب الأمة ، قوات الفتح التابعة للحزب الاتحادى الديموقراطى ، قوات التحالف السودانية ، قوات البجة وقوات التحالف الفيدرالى وغيرها من القوات والتى ستنصهر جميعها فى جيش السودان الجديد . وهكذا ، مقاربتنا للمسائل ليست جامدة ، فهى تكفل حقوق الجميع ، حقوق الجنوبيين ، أهل الوسط ، أهل الغرب ، أهل الشرق والشماليين ، وذلك لأن كل هؤلاء سيشتركون فيما يحدث من تغيير ، فليس هناك من سيقوم بتحرير

الشعب السوداني غير الشعب السوداني نفسه . وهكذا ، نعتقد أن رؤيتنا علمية لأنها تقوم على حقائق علمية . فهى لا تستند إلى تهيؤات وتخيلات أو انتهازية ، ولكنها ترتكز على الواقع وهذا هو الطريق إلى الأمام . يجب أن نقاتل من أجل وحدة بلادنا ويجب أن نغير الأوضاع جذريًا فى بلادنا . أنا واثق من أننا سنفعل ذلك ، وكما قلت فى بداية حديثى فإننى مصمم لأثبت لكم بأننا سننتصر .

نحن لسنا متفردين فى ذلك ، فالأمم تتكون نتيجة للتحركات التاريخية للبشر . فالناس يتحركون ويتنقلون لأسباب متعددة ، فهم يتحركون هربًا من الاضطهاد الدينى ، أو حتى بدافع حب الاستطلاع لمعرفة ما يقع خلف التل أو المحيط . فى نهاية الأمر ، يجدون أنفسهم فى مساحة جغرافية بعينها يعيشون فيها ، فالحياة يجب أن تستمر . تتفاعل هذه المجموعات البشرية فى المجال الاقتصادى ، فى المجال الاجتماعى ، فى المجال السياسى وفى المجال الروحى ، وبمرور الوقت ، تنشأ رابطة اجتماعية وسياسية بينهم ، لها خصوصيتها .

هذا هو ما حدث هنا فى مصر ، وما حدث فى أمريكا وما حدث فى كل مكان من العالم . فأنتم المصريون هنا فى مصر ، مثلاً ، أصبحتم مصريين فى المقام الأول ، قبل أن تكونوا أى شىء آخر ، أنتم مصريون أولاً وأخيراً . وعندما زرت البانوراما

بالأمس ، شاهدت توثيقا لحرب أكتوبر والتى اشتركتم فيها جميعًا كمصريين سواء كنتم مسلمين أو مسيحيين . فانتم تنعمون بالوحدة، فى إطار دولة قومية والتى تحاربون من أجلها وتفخرون بها . أنا أفتقد هذه الأمة – الدولة فى السودان . فالسودان القديم، الذى نال استقلاله فى ١٩٥٦ ، عمل على تهميش الآخرين فلماذا ، إذن ، أقاتل من أجل ذلك السودان ؟ . وهكذا، فإن مهمتنا ، وواجبنا ، أن نخلق سودانا ننتسب له كلنا ، رابطة اجتماعية سياسية ننتمى إليها جميعا وندين لها بالولاء الكامل بغض النظر عن العرق أو الدين أو القبيلة ، أو الجنس حتى تستطيع المرأة أن تساهم بفعالية . هذا هو السودان الذى تهدف الحركة إلى إقامته ونحن نناشد الشعب السودانى أن يعى أن هذا هو اتجاه المستقبل . لكى نصبح أمة عظيمة وشعبا عظيما ، يجب أن نسير فى هذا الطريق .

الفصل

الثانى

2

التجمع الوطنى الديمقراطى

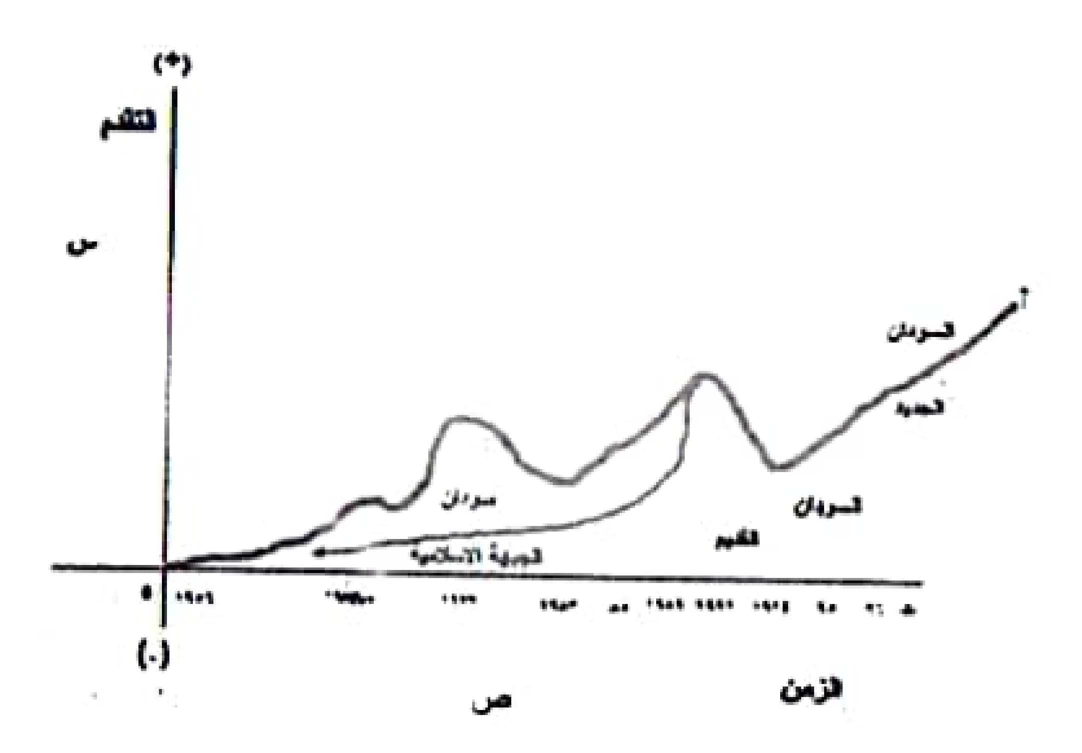
المهام والتحديات

التطور التاريخى: تعايش «سودانات» متعددة

الموضوع الثانى هو الوضع الراهن فى السودان ويرتبط بالرؤية التى قدمتها عن السودان الجديد (الفصل السابق) . يمكن أن ننظر إلى تطور السودان منذ عام ١٩٥٦ ، وفقًا لرؤيتنا «كسودانين» ، أولاً : فهناك السودان الجديد ، وهو هذه الرابطة السودانية الاجتماعية السياسية التى نسعى لبنائها ، وثانيًا : السودان الذى أخذ شكله فى عام ١٩٥٦ واستمر حتى الآن ، ولكن بشروط سأتعرض لها لاحقا . مفهوميا وتصوريا ، إذن ، يمكننا الحديث عن «سودانين» يتزامنان ويقومان جنبا إلى جنب ، ويتنافسان على مصير وتحديد هوية البلد . هذان «السودانان» يتطوران منذ عام ١٩٥٦ ، والسودان القديم ، طبعًا ، يهيمن على السلطة بينما يحتدم النضال فى كل أجزاء القطر ، وبأشكال مختلفة ، من أجل

نظام سوداني سياسي جديد . ويتم قمع هذا النضال بشكل أو بآخر ، وهو نضال يتمثل حتى في الحركات الانفصالية في الجنوب، ويعبر عنه في السودان القديم بأشكال متنوعة أدناها المشاعر بمعنى أن هنالك أموراً مشتركة ، لكنها مخنوقة ، تستوجب الإفصاح عنها .

سأستعين برسم بياني بسيط يوضح التطور التاريخي لأوضاعنا (الشكل ١) .



الشكل (١)

«السودانات الثلاثة»

المحـــور (س) يمثل التــقـــدم والمحـــور (ص) يمثل الزمن أو الوقت . يمكنك أن تمثل التقدم كـمـا تشـاء ، سـواء أردت تمثيله بوحدة البلاد أو وفقا لدخل الفـرد أو نوعية الحيـاة ، أو بأى لغة اصطلاحية ترغب فى استخدامها[1] . فالتقدم فى كل الأحوال مرغوب فيه . ولوصف هذا التطور ، يرمز الخط البيانى السميك فى الرسم إلى السـودان الجديد ، أو فكرتنا عن الســودان الجديد ، ويرمز الخط المتقطع إلى ما أسميته السودان القديم . ولتمثيل الزمن بدأت بعام ١٩٥٦ (صفر) ثم أعوام ١٩٧٢ ، ١٩٧٧ ، و١٩٨٣ . تجدر الملاحظة إلى أن عـام ١٩٧٢ ، هو الوقت الذى وقعت فيه اتفـاقـيـة أديس أبابا للسـلام ، عـام ١٩٧٧ هو وقت «المصـالحـة الوطنية» ، عـام ١٩٨٣ يمثل الوقت الذى قرر فيه نميرى أن يكون إماما (بعد أن شـرب الخمر حتى اكتفى ، فالرجل كـان يشـرب كالسمكة ، وهكذا تنمو الفاشية) ، وعام ١٩٨٩ هو نقطة التحول التى أود أن أتحدث عنها . هذا لأنها ترمز إلى مفترق طرق حينما بلغ تطور كل الســودان الذروة . وعند نقطة الذروة هذا يصـبح الخط البيانى (الأقل سمكا) فى الرسم منحنيا إلى أسفل ، هذا هو الانحطاط الذى أحـاول أن أصفه مفهوميا . الترابى ، معجزة الدنيا الثامنة ، يريد أن يتقهقر بنا إلى الوراء ، إلى القرن الثالث

(١) وتشمل معايير التقدم : الدخل القومى ، الرخاء والتضخم ، عدد القتلى فى الحرب . الاستقرار السـياسى ، عدد المدارس والمستشفيات ووحدات الخدمات الأخرى . . إلخ .

عشر ، إلى القرون الوسطى والتى تعنى الانحطاط والرجوع إلى الخلف . هذا هو السودان الراهن ، سودان الجبهة الإسلامية والذى لا يملك القدرة على ولوج القرن الحادى والعشرين .

تفسخ السودان القديم

ومع ذلك ، لعل فى استيلاء الجبهة الإسلامية على السلطة فى عام ١٩٨٩ نعمة متخفية لأنه لولا ذلك لاستمر الترابى فى الادعاء بأن له شيئًا يقدمه وأن أجندته «الإسلاموية» لديها ما تقدمه، ولكن ها هو الشعب السودانى قد رأى بعينيه ، وبعرقه ، وبمعاناته ، أن د. الترابى لا يملك أى شىء يقدمه غير الشقاء والحرب والانحطاط . هذه حقيقة نعمة متخفية ، نعمة ذات تكلفة عالية ولكنها نعمة على كل حال ، فقد فضحت الجبهة الإسلامية نفسها باستيلائها على السلطة فى يونيو ١٩٨٩ . فالترابى لا يستطيع أن يتحاجج مرة أخرى بأن لديه ما يقدمه . فالشعب السودانى قد أدرك جيدًا ما يمكن أن تجلبه أى أجندة «إسلاموية» فهى لا تعود إلا بالحرب ، بالجوع ، بالمجاعة ، بالألم وبالتهميش . هذا نظام لا يمثل أو يشرف السودان فى القرن الحادى والعشرين ، إنه نظام يحاول جاهدا الرجوع بنا إلى الخلف .

لا حاجة لى بمحاضرتكم حول الصعوبات التى سببها هذا النظام لشعبنا فى السودان . بعض الأمثلة تبين ذلك . فقد علمت ، مثلا ، أن مرتب مدير الجامعة لا يتعدى ١٥٠٠٠٠ جنيه

سودانى فى الشهر . ولكن الجنيه السودانى أضحى مجرد ورقة .
عندما دخلنا الغابة فى عام ١٩٨٣ كان الدولار يعادل ٥ , ١ جنيه
سودانى والذى كان وقتها أكثر قوة من الجنيه المصرى . بينما
الدولار الأمريكى الآن يساوى ٢٠٠٠ جنيه سودانى ، ويواصل
ارتفاعه . مرتب مدير الجامعة ١٥٠٠٠٠ جنيه ، ويعد من المرتبات
العالية ، يعادل ٧٥ دولار أمريكى فقط فى الشهر . من جانب
آخر ، أعددنا فى الجنوب برنامجا للتنمية الزراعية . فلو زرع
المزارع البسيط فى المناطق المحررة حبوب عباد الشمس وأنتج
جوالا واحداً، ما وزنه ١٠٠ كيلو جرام ، يمكن أن يبيعه ويتحصل
، بأسعار السوق العالمية ، على ١٥٠ دولار أمريكى . وهكذا ،
يستطيع هذا المزارع ، ببيعه جوال واحد ، أن يغطى تكلفة مرتب
مديرين للجامعة . يمكننى مواصلة الاستشهاد بالإحصائيات
للتدليل على ما بلغه الاقتصاد السودانى من سوء وما أوصلتنا إليه
الجبهة الإسلامية من درك . هكذا أصبحت الأمور على درجة من
السوء . فالناس فى الخرطوم الآن يعيشون على ممتلكاتهم ، فهم
يبيعون أثاثاتهم وحتى ملابسهم ليبقوا فقط على قيد الحياة . هذا
ليس بنظام للمستقبل ، أنه نظام لا يصلح إلا للماضى ، نظام عاد
على السودان بشىء غير مسبوق . فبالأمس جلدوا النساء ، أين
يجلد النساء فى العالم غير فى سودان الترابى . هذا هو ما فعله
نظام الجبهة .

وهكذا ، فى عام ١٩٨٩ انقسم ما أسميه السودان القديم إلى اثنين ، «سودان الجبهة» الذى يتقهقر إلى الخلف ، والسودان القديم ، سودان ما قبل ١٩٨٩ ، ويمثله السهم المتقطع ، ومع أنه يخطو نحو الأمام ، ويناضل ، إلا أنه يتراجع . هنالك إمكانية لقوى السودان الجديد مع قوى ما أطلقت عليه السودان القديم ، غير المنضوية فى الجبهة الإسلامية ، للتحالف مع بعضها باتجاه السودان الجديد ، قد يسأل سائل لماذا نتحالف مع قوى السودان القديم ؟ . هذا ما وضحته بالرسم البيانى ، أنه من الضرورى للسودان الجديد أن يتحد مع السودان القديم ، سودان ما قبل ١٩٨٩ ، ضد سودان الجبهة الإسلامية ، لكى نصوغ معا مستقبلاً أفضل لبلادنا . وهكذا ، فإن عام ١٩٨٩ هو ذروة الأزمة وهى محطة جد خطيرة فى تاريخنا . يمكن للسودان القديم أن ينقسم على نفسه ، ويمكن للسودان الجديد أيضًا أن ينقسم ، وفى الواقع هذا ما فعله البعض إذ انضموا إلى الجبهة الإسلامية ، أمثال رياك مشار ، والذين كانوا مع السودان الجديد. الانشقاق فى السودان القديم فى الرسم البيانى يرمز له بالخطوط المتقطعة ، فبعض المجموعات يمكن أن تنضم إلى الجبهة الإسلامية أو تطرح نفسها فى شكل جديد . يمكن ، مثلاً ، أن نسميه الشكل الليبرالى فى مقابلة الأشكال القديمة . ولكن ، من الواضح أن السودان القديم لا يمكن الاحتفاظ به (لأنه مع الزمن يحقق وتائر نمو تتجه نحو

الصفر) . ومن الواضح أيضًا أنه لا يمكن الرجوع إلى سودان ما قبل ١٩٨٩ . فالطريق الحقيقى للأمام هو السودان الجديد .

جميع السودانيين أضحوا مقتنعين بأن نظام الجبهة يجب أن يذهب. ولكن السؤال: بماذا نستبدله ؟ ، وكيف نستبدله ؟. كانت خطوة كبيرة جداً حينما اجتمعنا فى أسمرا ، فى عام ١٩٩٥ ، لإعادة تنشيط وبعث الحياة فى التجمع الوطنى الديموقراطى ، والذى كان قبل ذلك الوقت ساكنا لسنوات عديدة ، وأن نتجه جديا لاستحداث آلية لإسقاط النظام. إن هدفنا هو إسقاط النظام. حول هذه النقطة ، أود أن أؤكد لكم ، أنتم السودانيين هنا بمصر ، بأنه لن تكون هناك مصالحة أو سلام مع نظام الجبهة الإسلامية . نظام الجبهة ، نظام الترابى ، هو نمو سرطانى على جسد السياسة السودانية لابد من استئصاله . وهكذا ، عندما تسمعوا بأننا نتفاوض مع النظام ، فما هى إلا ضرورة تملى علينا ذلك لأن لسانى جزء من أسلحتى ، فلماذا أجرد نفسى من هذا النوع من السلاح ؟. الطريق إلى الأمام هو تعزيز التجمع إذ لابد أن يكون لدينا هيكل نستبدل به الجبهة الإسلامية ، هيكل مقنع لكم أنتم ، الشعب ، وله القدرة على أن يكون بديلاً لنظام الجبهة ، ولكن، هناك مشكلة بماذا نستبدل النظام ومشكلة آلية عملية الاستبدال نفسها . هذا هو ما نحاول معالجته فى التجمع الوطنى الديموقراطى .

وهكذا ، بينما نحن نناضل الآن فى التجمع ، هناك مهمتان أساسيتان فى مواجهتنا ، أولاً : خلق تجمع وطنى ديموقراطى يضم كافة القوى السودانية المعارضة لنظام الجبهة الإسلامية ، وثانيًا : تطوير القدرات الضرورية لإزالة نظام الجبهة لأن هذا النظام هو الذى يمسك بزمام السلطة . هذه هى المشكلة وإن لم نتخلص منها فإننا لن نستطيع التقدم باتجاه السودان . إذن ، لدينا مهمتان فى الوقت الحاضر : بناء التجمع الوطنى الديموقراطى نفسه حتى يصبح بديلاً مجديًا لنظام الجبهة ، ومقنعا أولاً للشعب السودانى وثانيًا لجيراننا ، إخواننا وأخواتنا هنا فى شمال الوادى ، وأخيراً للمجتمع الدولى بأسره . ذلك لأن العقول تتساءل لا نريد نظام الجبهة الإسلامية ، ولكن ماذا نضع فى مكانه ؟، ما هو البديل؟ . هذا سؤال مشروع . فإن قلنا : إنَّ الحركة الشعبية هى البديل فسيقول الناس : ولكن الحركة تنطلق من الجنوب ولا يمكن أن تستلم السلطة فى الخرطوم ، وهذه إجابة مشروعة وصحيحة فالحركة الشعبية لا يمكنها أن تقيم حكومة فى الخرطوم . وإن قلنا حزب الأمة أو الاتحادى الديموقراطى فسيكون الرد : ولكن هؤلاء قد حكموا بالأمس ويفتقرون إلى القدرة المطلوبة ، وإن قلنا القوى الحديثة فسيثار السؤال : ومن هم هؤلاء ؟ وينطبق هذا على الحزب الشيوعى وعلى أى تنظيم سياسى آخر . وهكذا ، يحتار العقل ، فالحل لن يكون عن طريق كل مجموعة بمفردها ، مهما كانت تعتقد فى نفسها ، هذه المجموعات ضرورية ولكن ليست هنالك فعالية واحدة تفى بالغرض بمفردها .

وهكذا ، فمهمتنا إذن هى تطوير التجمع ، ليس فقط من ناحية الكم كمجموع حسابى لعضويته كما بدأ فى يونيو ١٩٩٥ فى أسمرا ، بل ككيان عضوى له القدرة على استبدال نظام الجبهة . نحن فى حاجة إلى هيكل مقنع لكم (للشعب السودانى) إذ هنا يكمن السبب فى إحجام السودانيين عن دعم التجمع ماديًا . يجب أن تدفعوا مقابل حريتكم ، فالحرية لا توهب مجانا . ولكن أهلنا يحجمون عن الدفع لأنهم ليسوا بمقتنعين بأن هذا هو الهيكل الذى يشكل بديلاً لنظام الجبهة ويقود الناس إلى الأمام . فإن فعلنا ذلك فإن الشعب السودانى سيقوم بتمويله وذلك لأن أى حركة تحتاج إلى تمويل . لدينا ملايين السودانيين الذين يعملون بالخارج ، فإن استطعنا أن نخلق مثل هذا التجمع الذى يشعر السودانيون بالانتماء إليه ، واقتنعوا بأنه يمثل المستقبل ، فإنهم سيدفعون آخر قرش يملكونه لاقتلاع نظام الجبهة وإقامة نظام حكم سياسى سودانى جديد . هذه هى المهمة الأولى ، وهنا يكمن التحدى : تطوير وتعزيز التجمع وتحويله إلى تنظيم تفخرون به وتمولونه بدون ارتياب لكى يسقط نظام الجبهة وحتى تتمكنوا من الرجوع إلى الخرطوم . هذه هى إحدى المهام ونحن فى التجمع مصممون على القيام بها .

والمهمة الثانية هى تطوير آلية مناسبة لإزالة النظام . نحن أيضًا نعمل على استحداث هذه الآلية . نتصور أن تكون هذه الآلية من الأساليب المعتادة ، الانتفاضة فى الخرطوم ، التحرك داخل الجيش ، إضافة إلى النضال المسلح فى الجنوب ، فى جبال

النوبة ، فى الأنقسنا[1] والآن فى شرق السودان . يمتد القتال حاليًا من عقيق[2] على البحر الأحمر ، فقوات التجمع حقيقة تسيطر على الميناء ، فإن كان لبعضكم أشياء يرغب فى إرسالها إلى السودان يمكن أن تمر عبر عقيق ، لدينا ميناء للتجمع الوطنى الديموقراطى . ويمكنكم أن تتصوروا ما تلاقيه الحكومة من صعوبة بالغة لهزيمة قوات التجمع . هذه القوات موجودة فى منطقة بورتسودان، هم فى منطقة همشكوريب[3] ، هم فى منطقة كسلا ، وتمتلك القدرة ، وأنا أتحدث إليكم الآن ، لتفجير طريق بورتسودان – هيا[4] ، وإن فعلنا ذلك سنقطع طريق الإمداد على الجبهة الإسلامية . نفس الشىء على جبهة جنوب النيل الأزرق حيث يتم توليد ٨٠ ٪ من الكهرباء التى تمد الخرطوم من خزان الروصيرص . لدينا المقدرة أيضًا على وقف هذا الإمداد الكهربائى . لدينا المقدرة على القيام بعمليات عسكرية واسعة فى الجنوب بما فى ذلك الاستيلاء على جوبا . لكن ، يجب ألا ننظر إلى هذه الأمور بمعزل عن بعضها البعض . إن عطلنا طريق بورتسودان فسنخلق معاناة لمواطنينا فى الخرطوم . إذن ، نحتاج إلى أن نخطط بأسلوب يتيح لنا التخفيف من معاناة المواطنين . وهكذا ، إذا اعترضنا طريق بورتسودان وقطعنا الإمداد الكهربائى

(١) تلال الأنقسنا وتقع فى جنوب النيل الأزرق .

(٢) ميناء صغير على ساحل البحر الأحمر .

(٣) همشكوريب هى إحدى المناطق الرئيسية للجبهة فى شرق السودان .

(٤) جزء رئيسى من الطريق البرى الذى يربط بين بورتسودان والخرطوم .

، فحينها لا ينبغى أن نتأخر ، فوقتها لابد من التحرك نحو الخرطوم ، وسويا مع المواطنين فى الخرطوم نستولى على السلطة فى أقصر وقت ممكن . ذلك لأننا نضع مصالح أهلنا نصب أعيننا ولا نريد اتخاذ أى خطوة من شأنها أن تتسبب فى معاناتهم ومضاعفة شقائهم . نحن نتحدث بصراحة وعلى المكشوف وأنا أعلم أن البشير يستمع الآن ولكن ليس فى يده شىء يفعله . لا يستطيع أن يفعل شيئًا حول وجودنا فى الجبهة الشرقية ، وليس هناك شىء يفعله حول تواجدنا بمنطقة الدمازين ولا حول وجودنا فى الجنوب وفى جنوب كردفان . وهكذا ، دعه يسمع كل ما قلته ، وإن كان هناك أحد الحاضرين هنا سيقوم بالتبليغ فدعه يبلغ .

قد تكيفت أذهاننا فى السودان تاريخيا بأن تغيير النظام القائم فى الخرطوم يتم عبر طريقتين ؛ الانقلاب العسكرى والانتفاضة الشعبية (Popular uprising) . فقد استولى الجنرال عبود على السلطة فى ١٩٥٨ عن طريق الانقلاب العسكرى ، وتم إسقاطه بانتفاضة شعبية عام ١٩٦٤ ، واستولى نميرى على الحكم فى ١٩٦٩ بانقلاب وسقط أيضًا فى ١٩٨٥ عن طريق الانتفاضة ، كما استولى عمر البشير على السلطة عن طريق الانقلاب فى ١٩٨٩ . وهكذا ، هناك حلقة مفرغة ، انتفاضة - انقلاب - انتفاضة . . . وهكذا ، وبالتالى يسود التوقع بحدوث الانتفاضة هذه المرة . هذا هو التكيف . ما أود توضيحه هو أن ما حدث فى يونيو ١٩٨٩ ، مفترق الطرق كما بينته فى الرسم البيانى

(شكل ١) ، يختلف نوعيًا وكيفيًا عما حدث فى المرتين السابقتين. فلم يكن انقلابًا بالمعنى التقليدى للانقلاب ، انقلاب كانقلاب ، عندما استولى الجيش على السلطة باسمه . أى عندما يستولى عبود على السلطة فى عام ١٩٥٨ ، كان هناك ، مثلاً ، حكام عسكريون فى كل المديريات ، وهكذا، فنظام عبود كان نظامًا عسكريًا وليس أيديولوچيا .

أما فى عام ١٩٦٩ ، حينما استولى نميرى على السلطة ، كان انقلابا باسم الجيش رغما عن ميوله الأيديولوجية نحو اليسار . بدأ متحالفا مع اليسار ، ثم سرعان ما انقلب عليهم عقب انقلاب ١٩ يوليو عام ١٩٧١ الشهير ، وبدأ يناور شمالاً ويمينًا حتى خدع الأنيانيا وأشركهم فى حكومته ، ثم صنع المصالحة الوطنية واستمر فى لعبه حتى انتهى به الأمر لينصب نفسه إمامًا فى عام ١٩٨٣ .

صعوبة وقوع انقلاب

ومن ثم فإن ما حدث فى عام ١٩٨٩ لم يكن انقلابًا عسكريًا مجردًا ، أى متبعًا النمط المعهود ، فالانقلابات العسكرية فى السودان قد أصبحت أكثر أيديولوچية ابتداء من عام ١٩٥٨ . فانقلاب عام ١٩٦٩ كان أيديولوچيا نحو اليسار ، أما فى عام ١٩٨٩ فقد كان الانقلاب أيديولوچيا بحتا . لم يكن انقلابا عسكريا بواسطة الجيش ومن أجل الجيش ، ولكنه كان انقلابا عسكريا باسم الجبهة الإسلامية . إنها الجبهة الإسلامية ، وهى

حزب سياسى له أيديولوجيته ورؤيته للمجتمع ، وهى التى استخدمت الجيش فى الاستيلاء على السلطة السياسية . وهكذا ، فإن الترابى وحزبه هم الذين دبروا ونفذوا الانقلاب . وبالتالى فإن ما وقع عام ١٩٨٩ كان حدثًا خطيراً فى تاريخنا يستلزم منا تقييمه وتقويمه حتى لا يتوقع الناس - على نحو غير ضرورى - أكثر مما يمكن تحقيقه واقعيا ، وحتى نعرف جيداً ما يستوجب فعله لكى نحقق هدفنا وأن نتوخى الموضوعية فى ذلك . فالجبهة الإسلامية هى التى استولت على السلطة عام ١٩٨٩ ، ومن وقتها شرعت فى تحطيم الجيش السودانى بشكل مخطط ودءوب لأنهم يعلمون أنه ليس جيشهم . وهكذا ، استخدموا الجيش فى الاستيلاء على السلطة ، ومن عجب أنه بمجرد أن أتم ماموريته أصبح من الواجب تحطيم هذا الجيش واستبداله بجيش الجبهة الإسلامية . ولأن الدولة صارت إسلامية فلابد إذن من أن يكون جيشها إسلاميا ، وبذات الفهم والمنطق إذا رغبت فى إقامة دولة شيوعية فيجب أن يكون هناك جيش شيوعى ، وعليه فإذا كنا بصدد بناء سودان جديد فلابد أن يكون لنا جيش يناسب هذا السودان الجديد. فطبيعة الجيش يجب أن تتسق وتتفق مع طبيعة الدولة وهذا ما تدركه الجبهة الإسلامية جيداً ، فالذى يحدث الآن هو أن «سودان الجبهة الإسلامية» ، (الذى أرمز إليه بالخط المنحنى الأقل سمكا السابق الإشارة إليه) يعمل بانتظام على تحطيم السودان القديم - سودان ما قبل ١٩٨٩ - ، فالجبهة الإسلامية

تعتبر أحيانًا السودان القديم أكثر عداء لها حتى من الحركة الشعبية والجيش الشعبى لأنها ترى هذا السودان كمنافس لها أكثر من الجيش الشعبى الذى تتصور أنه ما زال بعيداً عنها فى الجنوب .

عندما استولت الجبهة الإسلامية على السلطة فى عام ١٩٨٩ كانت تدرك جيداً الأخطار التى تواجهها وقد حددت هذه الأخطار حتى قبل وصولها للسلطة . كانوا يعلمون بأن الجيش يمكن أن يقوم بانقلاب ضدهم ، وأنه يمكن إسقاطهم عن طريق الانتفاضة ، بجانب أن هناك عامل آخر مساعد هو الحرب فى الجنوب . لذلك فقد عملوا على تطوير - ويجب أن ننصف الشيطان - استراتيجية متماسكة لمعالجة هذه الأخطار ، وهى فى منتهى البساطة : حدد الخطر ، استحوذ عليه ، امتصه ، واستخدمه فى خدمة أغراضك ، ثم اقضِ على عناصر الخطر التى لم تتمكن من الاستحواذ عليها .

لقد فعلوا هذا حتى مع الجيش الشعبى لتحرير السودان . الخطر هو الكفاح المسلح فى الجنوب ، إذن استحوذ على المتمردين ، فهم شديدى الطموح ، وهذا بالضبط سبب وجود رياك مشار ولام أكول فى الخرطوم . فقدتم الاستحواذ عليهم . استحوذ على المتمردين الذين يمكنك «مصادرتهم» وأقضى على هؤلاء الذين لا يمكنك الاستحواذ عليهم . نفس الشىء ينطبق على الجيش ، فقد استولوا على الجيش السودانى ، بعد أن

استخدموه فى الوصول إلى السلطة ، ثم استوعبوه بأن أجهزوا على العناصر فى داخل الجيش التى لم يتمكنوا من الاستحواذ عليها ، وهذه العملية مستمرة بشكل متصاعد منذ عام ١٩٨٩ . وهكذا ، يتم تحطيم السودان القديم - ممثلاً فى الجيش - بصورة منتظمة ، أى تحطيم الجيش القديم . كانت المفارقة عندما حضر إلىّ وفد القيادة الشرعية فى عام ١٩٩١ ، فى مقر رئاسة الجيش الشعبى فى جنوب السودان ، وكانوا خمسة ، الشهيد الفريق فتحى أحمد على ، الفريق عبد الرحمن سعيد ، الهادى بشرى والذى عاد إلى الخرطوم ، وضابطين آخرين . كانت الصورة واضحة أمامهم حول ما تفعله الجبهة الإسلامية بالجيش ، وذلك بعد عامٍ واحد فقط من الانقلاب . كانوا يريدون التحالف مع الجيش الشعبى . قلت لهم آنذاك : «ما هو هدفكم ؟» ، قالوا : «نحن نريد أن ننقذ الجيش السودانى من معول تحطيم الجبهة الإسلامية» .

كان ذلك تحولاً مثيراً للأحداث ، وهو يعبر بصدق عن الصادقين فى تأسيس السودان الجديد ، فهذا يعنى إزالة نفس هذا الجيش الذى جاءت القيادة الشرعية إلينا بغرض إنقاذه ، حتى نستبدله بجيش السودان الجديد ، وأراه أمراً ضرورياً ومحورياً ولذلك نندهش أن القيادة الشرعية تأتى إلينا لنساعدها على إنقاذ الجيش السودانى الذى نحاول نحن أنفسنا أن نحطمه . ولكن هذا كلام مفهوم ومعقول فى سياق الوضع الحالى فى السودان ، بمعنى

أن الجبهة الإسلامية تمثل خطراً أكبر ، ونظرنا إلى الموضوع بهذا الفهم، ومن ثم قبلنا التحالف مع القيادة الشرعية لننقذ الجيش السوداني من هدم الجبهة الإسلامية له . هذا التناقض سيدفعنا بالاتجاه نحو السودان الجديد إن حالفنا التوفيق واستطعنا أن نزيل نظام الجبهة الإسلامية ، لأنني لا أرى أن نظام الجبهة الإسلامية سيزول خارج إطار قوى السودان الجديد ، ودون ذلك ، فسيكون هذا النظام قد تخندق بما فيه الكفاية وسيستمر ملازما لنا .

وفى هذا الإطار فإننى ، أرى أنه من الصعوبة بمكان أن يحدث انقلاب ، وذلك لأن هناك جيشين تحت مسمى الجيش السودانى ، فالجبهة الإسلامية تبنى فى جيشها الخاص وقد شرعت فى إعداد هذا الجيش منذ اليوم الأول فى ٣٠ يونيو ، ١٩٨٩ . أما جيش السودان القديم فهو يتعرض إلى تآكل منظم عن طريق عمليات الإحالة إلى التقاعد ، الفصل من الخدمة ، والحرب فى الجنوب ، بينما لا تتجدد قاعدته . وفي ذات الوقت فإن جيش الجبهة الإسلامية هو الذى يجدد نفسه عن طريق «المجاهدين» وعن طريق «قوات الدفاع الشعبى» ، فهذه العناصر الهلامية المسلحة ستندمج فى آخر الأمر فى جيش الجبهة الإسلامية، والترابى يعرف هذا جيداً وهو ما يهدف إليه . ومع ذلك ، فهناك عناصر وطنية ، ما زالت داخل الجيش ، يمكن أن تقوم بانقلاب ولكن فرصتها ضعيفة. ما أراه هو أن يحدث نزاع بين جيشين إن كانت هناك محاولة جادة للانقلاب . لذا ، فإن القيام بانقلاب فى الخرطوم

ليس أمراً سهلاً ، يمكن أن يحدث ولكنه ليس بالأمر الهين .

صعوبة حدوث الانتفاضة الشعبية

أما فيما يتعلق بالانتفاضة ، فأنا أعطيها فرصة أفضل لأننى أتحدث بلغة الاحتمالات . هناك احتمال الانقلاب ، أيضًا فلنعطه نسبة ، فلنقل ، مثلاً : أن فرصته ١٠ ٪ ، والذى يعنى أن محاولة واحدة قد تنجح من عشر محاولات . وهكذا فإن وقع انقلاب غدًا لا تقولوا أن د. جون ضللنا بتحليل خاطئ، فهناك ١٠ ٪ على الأرجح لحدوثه . مرة أخرى - بلغة الاحتمالات - فإن كان تقديرنا لوقوع الانقلاب هو ١٠ ٪ فللانتفاضة فرصة أفضل، دعنى أقدرها بـ ٢٥ ٪ . أضع للانتفاضة هذه النسبة الضئيلة ، بالرغم من التوقعات ، لأن هناك ثلاث مشاكل تتعلق بإمكانية حدوثها :

١ - المشكلة الأولى : هى المنظمون أنفسهم . فالانتفاضة ، بحكم تجربتنا التاريخية كانت دائمًا تنظمها الحركة النقابية والأحزاب السياسية ، أى انتفاضة شعبية ضد الحكم العسكرى ، غير أن ما يحدث فى الجيش يحدث أيضًا فى الأحزاب السياسية وفى الحركة النقابية ، فهناك نزاع وصراع داخل النقابات إذ تحاول الجبهة الإسلامية تحطيم الحركة النقابية واستبدالها بحركة تابعة لها وتحويلها كرافد لنظامها . وتحاول الجبهة الإسلامية ، باتباع أسلوب مماثل ، اختراق الأحزاب السياسية ، كما اخترقت النقابات ، واستمالت

قياداتها وأجزاء من عضويتها . الجبهة الإسلامية نموذج جديد ، تكوين اجتماعي سياسي جديد . فهي تأخذ من حزب الأمة ، من الاتحادي الديموقراطي وحتى من الحزب الشيوعي ، فقد ضمرت هذه الأحزاب نتيجة لنمو الجبهة الإسلامية . إذن ، هناك مشكلة المنظمين . فقد تعقبتهم الجبهة الإسلامية ووضعت كافة أنواع العراقيل في طريقهم ، وبالطبع هذه هي طبيعة النضال وللنضال مصاعبه . فقد حرم أعضاء الاتحادي الديموقراطي أو حزب الأمة من الرخص التجارية للاستيراد والتصدير (التي تمنح عادة للتجار ورجال الأعمال من الأعضاء والموالين للأحزاب الحاكمة) إلا إذا رضخوا للجبهة الإسلامية . وهم يلاحقون حتى النازحين الذين يقطنون المناطق العشوائية حول الخرطوم ويحرمونهم من الإغاثة إلا إذا انضموا للجبهة الإسلامية . وهكذا ، فإن معظم أعضاء الجبهة الإسلامية هم أصلا من الاتحادي الديمقراطي أو حزب الأمة . هناك حتى من كانوا أعضاء سابقين في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وأصبحوا من الأعضاء البارزين بالجبهة الإسلامية . إذن ، كسبت الجبهة إلى صفوفها أعضاء من كافة التنظيمات السياسية في البلاد والتي ، بدورها ، وهنت وهزلت ، ولكنها تناضل . ولهذا السبب رمزت لهم بالخط المتقطع ، فهذه التنظيمات في حالة انحسار ولكنها تصارع . هذه هي الصعوبة الأولى .

٢ - وهذه العقبة تتعلق بالجماهير . فالملاحظ في الانتفاضتين

السابقتين ، ١٩٦٤ و ١٩٨٥ ، أن الشعب السودانى كان موحداً ، بما فى ذلك المنتظمين فى الأحزاب إضافة إلى غير المنتمين حزبيا ، بينما الوضع الآن مختلف إذ للجبهة سند شعبى له وزنه وسط الجماهير . لنقل - على سبيل التقدير - الرقمى الجزافى - إنه ١٠ ٪ فقط ، إذن دعنا نفترض أن من بين كل ١٠٠ متظاهر هناك عشرة من مؤيدى الجبهة الإسلامية ، دعنا نفترض ، علاوة على ذلك ، أن اثنين من هؤلاء العشرة مسلحين ، فقد دأبت الجبهة على تسليح مؤيديها ، أى أن للجبهة الإسلامية آلية مبيته (built-in) لتخريب الانتفاضة الشعبية . هؤلاء العشرة سيحاولون عرقلة المظاهرة أما الاثنان المسلحان فسيقومان بإطلاق الرصاص على المتظاهرين . أما التسعون المعارضون للنظام ، فهم غير موحدين ويفتقرون إلى الانضباط لأنهم لا ينتمون لتنظيم سياسى واحد ، وليست لهم رؤية موحدة للسودان الجديد إذ لم تتبلور لديهم بعد رؤية مشتركة . ذلك إضافة إلى أن العشرة المؤيدون للجبهة الإسلامية لديهم رؤية واضحة ويجمعهم تنظيم ، بينما التسعون الموالون لنا بينهم الاتحاديون، والمناصرون لحزب الأمة ، والشيوعيون ، والجنوبيون ، وحتى الذين دفعهم مجرد غيظهم من النظام وسخطهم على الجبهة إلى المشاركة فى المظاهرة ، أى يفتقر هؤلاء التسعون إلى التماسك . إذن ، العشرة الموالون للجبهة لديهم القدرة على تشتيت التسعين المناصرين لنا .

وقد حدث هذا بالفعل أبان المظاهرات الأخيرة فى سبتمبر ١٩٩٦ ، والتى تعرض فيها المتظاهرون للضرب بالرصاص ، وخدعت الجبهة الرأى العام إذ وجهت الاتهام لقوات البوليس والذين أنكروا هذا الأمر الكاذب وطالبوا بالكشف على مخازن بنادقهم إذ لم يستخدموا ذخائرهم التى ظلت باقية كما هى ، فما هى الجهة التى أطلقت النار إذن ؟ . إنها ، دون شك ، مليشيات الجبهة التى اخترقت المتظاهرين .

٣ - العقبة الثالثة لحدوث الانتفاضة تتعلق بموقف الجيش إذ يمكن للمظاهرات أن تستمر لمدة أسبوع أو لمدة شهر ، أو حتى لفترة ثلاثة أو ستة أشهر ، ولكن فى نهاية الأمر لابد أن تسقط الحكومة ، فكيف تسقط ؟ ، إذ لابد من أن تكون هناك وسيلة لتغيير الحرس ، فالحسم لابد فى نهاية المطاف من أن يتخذه الجيش . ففى عام ١٩٦٤ ، مثلاً ، أعلنت حكومة عبود بأنها لن تسمح بإراقة الدماء فى شوارع العاصمة وأمرت الجيش بالرجوع لثكناته وكانت تلك هى الطريقة التى سقطت بها الحكومة . وفى عام ١٩٨٥ أعلن سوار الذهب (القائد العام) ، فى الراديو والتلفزيون ، أن القوات المسلحة انحازت للشعب ، ولم يكن هذا الأمر صحيحًا كما هو معروف ، ولكنها كانت الطريقة التى سقطت بها حكومة نميرى . ولو لم يتخذ الجيش موقفا واضحا لما سقطت الحكومة . سأستشهد بمثال من زائير ، فقد كانت هناك

انتفاضة فى كنشاسا ، مظاهرات لم تشهدها الخرطوم أبدا ولكن الحكومة لم تسقط لأن الجيش وقف بجانب موبوتو حتى النهاية ، ولذلك لم تنجح الانتفاضة .

فى الوقت الراهن فى السودان هناك جيشان ، فى داخل ما يطلق عليه اسم الجيش السودانى ، وهو فى الواقع جيش الجبهة الإسلامية ، من جهة ، ثم هناك العناصر الوطنية المتبقية من الجيش القديم من جهة أخرى . وفى ظل حالة المواجهة الراهنة بين هذين المكونين ستكون الغلبة لمكون الجبهة إذ يتمتع بميزات نسبية أفضل . فغالبية الضباط الصغار حاليًا هم من كادر الجبهة الإسلامية وهناك ست أو سبع دفعات تخرجت من الكلية الحربية، منذ عام ١٩٨٩ وهم الآن برتبة ملازم ، ملازم أول ، نقيب وحتى رائد .

توحيد أشكال النضال

من كل ما سبق ندرك صعوبة حدوث انتفاضة ، كما يمكننا أن ندرك صعوبة وقوع انقلاب عسكرى ، فالسؤال الذى يفرض نفسه هنا هو : ماذا نحن فاعلون ؟ إن هذه هى إحدى المهام الرئيسية للتجمع الوطنى الديموقراطى ويكون ذلك باستحداث وتطوير آلية ملائمة لإزالة النظام . وينبغى أن نتفهم أن ما نقوم به فى التجمع هو استحداث آلية جديدة لم تعتد عليها الجبهة الإسلامية وهى مؤلفة من مجموعة الآليات ، تتمثل أولا فى

تكامل الكفاح المسلح فى جنوب السودان ، وفى جبال النوبة ، وفى جنوب النيل الأزرق، بالتنسيق مع العمل العسكرى لفصائل التجمع فى شرق السودان . إن هذا هو أحد أشكال النضال الأساسية ، أما الشكل الآخر فهو الانتفاضة نفسها . الانتفاضة لم تفقد مصداقيتها ، فهى ما زالت ناجحة ولكنها ليست كافية بمفردها ، وعليه فنحن فى حاجة إلى أن نمزج معا الانتفاضة مع الكفاح المسلح على كافة الجبهات ، علاوة على تحرك العناصر الوطنية داخل الجيش والتى لها دور تلعبه . وذلك لأن الجيش السودانى القديم لم يتحطم تمامًا، فهناك جزء ما زال باقيا وفى واقع الأمر يناضل كما نناضل نحن تمامًا ، وهذا الجزء يشمل حتى أولئك الذين جندتهم الجبهة الإسلامية ولكنهم تغيروا . فهم بشر وسودانيون . فحتى كوادر الجبهة الإسلامية يمكن أن تتغير . المرحوم داوود يحيى بولاد كان قياديا بارزًا فى الجبهة الإسلامية عندما كان طالبًا ولكنه تغير ، وجاء إلينا وانضم للجيش الشعبى واستشهد فى دارفور فى إحدى العمليات ، فحتى الأعضاء القياديين فى الجبهة الإسلامية لن نيأس منهم . الأمر المهم هو أن يكون لدينا رؤية واضحة ، رؤية علمية تجذب الشعب السودانى بمختلف ألوان طيفه وأحزابه وخلفياته . إذن ، فإن مهمتنا تتلخص فى اجتذاب هذا المكون من الجيش ، الذى ظل وطنيا ، توحيده مع الانتفاضة ، توحيده مع الكفاح المسلح ، لكى نخلق آلية نسقط بها نظام الجبهة الإسلامية . هذا هو الأسلوب الذى

أعتقد أنه سيقود إلى انهيار نظام الجبهة وهذه هى الآلية التى نحتاج إلى تطويرها . ونخلص من ذلك أن أمام التجمع تحديين : تحويل التجمع إلى كيان عضوى ، إلى تنظيم سياسى يمتلك المقدرة على إقامة البديل لنظام الجبهة ، وأهم من ذلك كله القدرة على بناء السودان الجديد لأننا لا نرغب فى العودة إلى الحرب مرة أخرى . هذا هو وضعنا الراهن وهذه هى مهامنا .

نظام الجبهة الإسلامية ضعيف والنصر مؤكد:

قبل أن أنتقل إلى موضوع آخر ، أود أن أشدد على أننى لا أهدف من عرضى هذا تثبيط الهمم ، فعندما نعرف من هو العدو سيكون استعدادنا أفضل لمواجهته بتجهيز الأدوات الضرورية لمعالجة المهمة المطروحة أمامنا . وهكذا ، أرجو ألا يصيبكم الإحباط ، فعندما لا نوزن الأمور وزنًا علميًا دقيقًا ، ثم نحاول وتكون النتيجة الفشل ، وعندئذ سنتوصل إلى نتائج خاطئة كأن نخلص إلى أن الجبهة الإسلامية قوية العود أو أن المعارضة ضعيفة . نقول لا ، إن هذا ليس صحيحًا ، فالجبهة الإسلامية ليست قوية ، غير أننا فى حاجة لتطوير آلية إسقاط النظام ، فالجبهة ضعيفة إلى حد بعيد . ويمكن أن تستدلوا على ذلك بما تفعله الجبهة الإسلامية الآن . لقد جمدوا هذا العام (١٩٩٧) القبول فى الجامعة وقرروا تجنيد كل الطلاب إلزاميا . فعندما يبلغ بنظام الجبهة الجرأة إلى حد إرسال طلاب المدارس الثانوية إلى الحرب ، فهل تعد هذه قوة أو

مقدرة ؟ ، هذا ضعف لا تخطئه عين ، وانظروا إلى ما حدث . من المفترض أن يأخذوا ٨٠٠٠٠ طالب للتدريب العسكرى ، ولكن عدد الذين وصلوا فعلاً إلى مراكز التدريب ٦٥٠٠٠ ، بمعنى أن ١٥٠٠٠ اختفوا ولم يبلغوا فى أى من المراكز . وأثناء نشر الـ ٦٥٠٠٠ ، الذين تم تدريبهم على مواقع القتال المختلفة ، اختفى نحو ٢٥٠٠٠ آخرين ، أى لم يبق إلا ٤٠٠٠٠ ، وهؤلاء يقاومون ويختفى ويهرب منهم من استطاع حتى الآن . ويشاهد مطار الخرطوم يوميًا أعدادًا من الطلاب الفارين ، وهم يرتدون ملابس الكاكى ، ركضا وهلعا من أخذهم إلى الطائرة . ومع ذلك وصل بعضهم إلى جوبا وفور وصولهم إلى هناك دخلوا فى إضراب عن الطعام . ولا يوجد بلد آخر فى العالم بخلاف السودان يدخل الجيش فى إضراب عن الطعام ، فهذا سلوك دخيل على أى جيش . إذن ، هم فى الحقيقة ليسوا إلا مجرد طلاب يتصرفون بعقلية الطلاب ، فهل تعتقد الجبهة الإسلامية بأنها ستظل محتفظة بالسلطة تحت حماية مثل هذه القوة ؟ ، لا ، بالكاد . وهكذا ، فإن هذا البرنامج الطموح لبناء جيش من ٨٠٠٠٠ طالب ، لم يتمخض إلا عن تجنيد نحو ١٠٠٠٠ طالب من أصل ٨٠٠٠٠ كان من المفترض تدريبهم . إذن ، الجبهة الإسلامية نفسها ليست قوية عضويا . فهم يعيشون ، بلغة من يتقاضون مرتبات ، يعيشون كما يقول المثل الإنجليزى من اليد إلى الفم ، فهم يكذبون ويكذبون ويكذبون ليبقوا على قيد الحياة . هم الآن يرفعون شعار «السلام

من الداخل» ، مع رياك مشار وآخرين ، ولكن ، فى هذا المناخ يتساءل المواطنون : إن كنا قد بلغنا السلام، فلماذا تجندون أطفالنا والذين بشق الأنفس أكملوا الدراسة الثانوية، لماذا تأخذونهم للحرب بدلا من الجامعة ؟ . فضلاً عن ذلك فإن الشعب السودانى معترض على هذه السياسة كما عبرت عنه مظاهرات أمهات الطلاب . لقد علمت أنهم شرعوا فى حملة أخرى لتجنيد الطلاب وأقاموا نقاط تفتيش فى كل مكان بغرض القبض على الشباب وإعادة شحنهم إلى ميادين القتال . هذا هو الضعف الذى يؤكد أن النظام يعيش أيامه الأخيرة وسنسقطه عن طريق توحيد أشكال النضال .

وهكذا ، يمكنكم أن تدركوا أن الجبهة الإسلامية تختلق أموراً كل يوم . هم يستغلون الآن زيارة الزبير [١] الأخيرة إلى مصر ليقولو للناس أن هناك مصالحة مع مصر فاصبروا إذ أن الأحوال ستصبح أفضل قريبًا . ثم هناك قضية إنتاج البترول ، سنبيع ٥٠٠٠٠٠ برميلا يوميا بعد عامين . هم يختلفون كذبة تلو كذبة ، وحينما تستنفذ الكذبة أغراضها يلقوا بها بعيداً ويأتوا بواحدة أخرى . فالجبهة الإسلامية ليست قوية ، إنه ضعفنا نحن ، ضعف موقفنا وافتقارنا إلى الرؤية الصحيحة ، احتياجنا لتعزيز التجمع الوطنى الديموقراطى باستكمال تطويرنا لآلية إزالة النظام ، فهم

(١) الزبير محمد صالح هو النائب الأول لرئيس الجمهورية . وقد كان فى زيارة للقاهرة فى نوفمبر ١٩٩٧ قبل قدوم د. جون قرنق إلى مصر .

يستثمرون كل هذه الأشياء لصالحهم . يجب ألا نستسلم للسلبية وأن نشرع فى تعزيز التجمع وفى تطوير الآلية الكفيلة بإزالة هذا النظام . فإذا تبنينا هذا الموقف واقتنع الشعب السودانى بجدواه ، فإنهم سيدعمون النضال وسيمولونه ، وفى خلال أشهر فقط سيذهب نظام الجبهة الإسلامية .

ولسوف نطور بالفعل آلية إسقاط النظام ، ومحورها هو دعم الانتفاضة لأنها ستظل بندا رئيسيًا على جدول أعمالنا ، طالما أن النظام سيتم تغييره من تحرك داخل الخرطوم ، ونهدف من تعظيم فرصها أى رفع احتمال حدوثها من ٢٥ ٪ وهو الرقم المفترض حاليًا لنصل بها إلى ٩٠ ٪ وصولاً إلى ١٠٠ ٪ ، ويكون ذلك بالتكامل مع الكفاح المسلح ، من جهة وبالتنسيق مع العناصر الوطنية المتبقية داخل الجيش من جهة أخرى . فالوضع كما قد يبدو ليس بميئوس منه ، بل بالعكس فهنالك عدة إيجابيات ، نذكر منها :

أولاً : أكرر ، إننى أرى أن استيلاء الجبهة على السلطة فى يونيو ١٩٨٩ كان نعمة متخفية . فالشعب السودانى ، خاصة فى شمال السودان ، قد خبر بنفسه خلال السنوات الماضية كيف أن حكم الجبهة الإسلامية لعنة كبرى ، ولو لم يحدث ذلك الانقلاب لظل الترابى يردد أن أجندته الإسلامية لها الكثير الذى يمكن أن تقدمه للسودان ، ولكن بعد ثمان أو تسع سنوات من حكم الجبهة، فإن الغالبية العظمى من الشعب السودانى ، أى أكثر من ٩٠ ٪ ، قد باتت مقتنعة أن نظام الجبهة لا يخدم مصالح السودان

ولابد أن يذهب . هذا شيء إيجابي ، فقد تعلمنا من تجاربنا .

ثانيًا : في عام ١٩٩٥ شكلنا ، أو على الأصح ، أعدنا تنشيط التجمع الوطني الديمقراطي واتفقنا على تجميع كل السودانيين في تنظيم واحد للمعارضة . وأستطيع القول أنه لأول مرة أصبح السودانيون من كل أجزاء القطر ، جنوبيين وشماليين ، من الشرق ومن الغرب ، الكل يقاتل في ذات الخندق ضد الحكومة القائمة في الخرطوم . هذا لم يحدث مطلقًا من قبل . فمثلاً ، لحزب الأمة جيش ، جيش تحرير الأمة ، وللاتحادي الديموقراطي قوات الفتح ، وقوات لواء السودان الجديد ، قوات التحالف السودانية ، قوات مؤتمر البجا ، قوات التحالف الفيدرالي الديموقراطي ، قوات الجبهة الديموقراطية ، وغيرها إذن ، هناك كفاح مسلح في الشمال مما يشكك في أجندة «الجهاد» المقدمة من الجبهة الإسلامية ، ويفقدها المصداقية . ذلك ، لأنه حتى الجندي الذي يقاتل في صفوف الجبهة ضد قوات التجمع سيسأل نفسه (أو تسأل نفسها فهناك «مجاهدات») : «ما هو هذا الجهاد الذي نقوده ضد حزب الأمة ، ضد الأنصار وهم مسلمون مثلنا على حد سواء ؟» . فالصادق المهدي يملك مؤهلات إسلامية لا يتطرق لها الشك ، ومولانا محمد عثمان الميرغني له تاريخه وارتباطاته الإسلامية ، بل أقول أنه أكثر تأهيلاً من الترابي نفسه . الجهاد ، إذن ، أمر غير مفهوم ولا معنى له . فهؤلاء المقاتلون ليسوا بأغبياء وبالتالي يناقشون مثل هذه الأمور في عقولهم . فتكوين التجمع كان شيئًا إيجابيًا ورائعًا ومناشدتي لتعزيزه وتقويته ودعمه شيء طبيعي

ومنطقى .

مناشدة إلى الشعب والشباب السودانى

قبل أن أختم حديثى حول هذا الموضوع ، أود مجدداً أن أؤكد ثقة التجمع الوطنى الديموقراطى والحركة الشعبية والجيش الشعبى فى أن النصر حليفنا وفى حتمية القضاء على نظام الجبهة الإسلامية . ليس هناك شيء على الإطلاق تستطيع الجبهة أن تفعله لتمنع ذلك ، لأن الشعب سينتصر فى نهاية المطاف غير أننى أناشدكم ألا تنظروا إلى النضال بشكل غامض وكأنه مكتنف بالأسرار . ليس هناك أحد سيأتى لتحريركم ، فالشعب السودانى هو الذى يحرر نفسه بنفسه لأن هذا مهم إذ أنه حتى لو كان هناك فرد ، أو قوى تستطيع تحريرنا ، حتى وإن كان ذلك بشكل معجزة، فإننى سأرفض لأن ذلك يحرم الشعب السودانى من تجربته لتحرير نفسه . فالمؤكد أنه ليس هناك شخص غامض سيأتى من مكان ما ليقوم بهذه المهمة ، ولكننا نحن الذين نحرر أنفسنا . إذن ، أناشدكم أن تعتبروا أن التجمع الوطنى الديموقراطى هو تنظيمكم ، ومهما كانت عيوبه ، ومهما شابه من أخطاء ، ثابروا واعملوا على إصلاحه ، أنتم بأنفسكم ، حتى يصبح التجمع تنظيماً شعبياً حقاً حيث الديموقراطية وحيث الجميع مشاركون ، حتى يتطور إلى ذلك التنظيم الذى يمتلك القدرة ، ويكون مقنعا للشعب السودانى

فيلتف حوله ويعمل على التخلص من نظام الجبهة الإسلامية .

كذلك ، أناشد الشباب الذين أكملوا دراستهم ولا يعملون شيئاً هنا أو هناك أن يأتوا إلينا . تعالوا لنا فى أى مكان ، فى أسمرا ، فى كمبالا ، فى نيروبى ، أينما استطعتم أن تذهبوا ، ومن هناك سننقلكم إلى الأراضى المحررة . فالبندقية ليست وحدها هى التى نحتاج إليها هناك ، نحن منفتحون على الكل وفى حاجة إلى كل يد تمتد إلينا ، فهى مفيدة ، وكذلك الذين يرغبون فى الانضمام للجيش سنلحقهم به ، لكن لدينا مجالات أخرى . الزراعيون ، مثلا ، سيعملون فى الزراعة والمعلمون سيقومون بالتدريس . نحن شرعنا فى فتح كل المجالات والمؤسسات مثل تلك المتصلة بالصحة والتنمية والتعليم والإدارة ، لكى ينمو السودان الجديد شيئاً فشيئاً على أرض الواقع . سنبنى ونحن نحرر ، سنبنى ونحن نخطو إلى الأمام . إذن ، هناك مكان للجميع وإذا رغب أحدكم أن يذهب ويبنى لنفسه بيتا ويعيش فى الريف فسيجد ترحيباً ومساعدة .

مناشدتى الخاصة لكم هى ألا تنظروا إلى التحرير بشكل غامض ، يجب ألا نحول التحرير إلى لغز ، نحن نقف ضد تعمية التحرير (mystification of liberation) . إنكم ، أنتم الشعب ، الذين ستحررون السودان . ومن ثم ، عندما يقول بعضكم : «ناس التجمع ما شغالين ، ده أنتم ذاتكم التجمع ، أنتم تتحدثون إلى أنفسكم ، أنتم ما شغالين» .

الفصل

الثالث

3

محادثات

الإيقاد للسلام

تقرير المصير حق ديموقراطى:

الموضوع الآخر الذى أود أن أتناوله يتصل بالقضايا الجارية مثل مفاوضات السلام الأخيرة (أكتوبر - نوفمبر ١٩٩٧) التى أجريناها فى نيروبى مع النظام - تحت رعاية دول الإيقاد[١] وذلك لأننى أعلم أنها تهم الكثيرين . لقد تحدث الناس عن تقرير المصير

(١) «الإيقاد هى المنظمة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف Intergovernmental Authority on Development (IGAD) وتضم فى عضويتها سبعًا من دول منطقة القرن الأفريقى هى : كينيا ، يوغندا ، إثيوبيا ، إرتريا ، الصومال ، جيبوتى والسودان ، وقد شكلت الإيقاد ، فى نوفمبر ١٩٩٣ ، لجنة من أربعة دول أعضاء (كينيا ، يوغندا ، إثيوبيا وإرتريا) للبحث فى تسوية سلمية للنزاع السودانى ، وقد توصلت اللجنة إلى وثيقة أطلقت عليها «إعلان المبادئ» كأساس للتفاوض . لم تقبل حكومة الخرطوم هذه المبادئ وانسحبت من المفاوضات فى عام ١٩٩٤ ، ثم عادت ووافقت عليها فى يوليو من عام ١٩٩٧ . وفى ضوء ذلك انعقدت جولة المفاوضات الأخيرة فى نيروبى (أكتوبر - نوفمبر ١٩٩٧) .

، عن الكونفدرالية والتى طرحناها فى هذه المحادثات كما سبق وأن تقدمنا بها فى أبوجا ١٩٩٣[1] . وقد تعرضنا لها فى المناقشات التى أدرناها مع المسئولين ومع مختلف التجمعات هنا فى القاهرة . أنا شخصيا لا تقلقنى هذه المواضيع . كما قلت بالأمس (اللقاء الجماهيرى مع السودانين فى قاعة المؤتمرات الدولية ، ٢ ديسمبر ١٩٩٧) إنه إن أخذنا قضية تقرير المصير بجدية ، سأقع فى تناقض مع نفسى إذا اعتقد البعض أنه بطرحنا لها فى المفاوضات كنا نقصد مطالبة نظام الخرطوم بمنحنا هذا الحق . فإذا تمعنا فى الكلمتين تقرير - مصير self-determination - مترجمة فى الإنجليزية - فالكلمة الأولى self تعنى النفس ، أى الذات ، هى التى تقرر .

(١) أبوجا هى العاصمة السياسية لنيجيريا ، وقد استضافت تحت رعاية الحكومة النيجيرية جولتين من المفاوضات بين حكومة الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان فى مايو - يوليو ١٩٩٢ وأبريل - مايو ١٩٩٣ .

ولكن ، إذا أحلنا المسألة إلى البشير وقلت إننى سأذهب للبشير أو الجبهة الإسلامية للتفاوض معه أو معها حول تقرير المصير ، فسيكون هذا تناقضا أساسيا ، لأننى بذلك أكون قد تنازلت عن هذا الحق والذى قلت إنه للنفس ويرجع للذات . فكأنك تقول ، من جهة ، إن النفس هى التى ستقرر ، بينما تقول ، من جهة أخرى ، سأتفاوض حول هذا الحق مع الجبهة الإسلامية ، فهل هذا معقول ؟! إنه تناقض . ومع ذلك فهو موقف تفاوضى ، لأن العملية السياسية لابد وأن تتحرك . لا يمكنك أن تسترخى ولا تفعل شيئا ، وكتنظيم سياسى له قاعدة جماهيرية يصبح من الضرورى لنا مخاطبة قضايا هذه القاعدة . فإن اعتقد البعض أن تقرير المصير شىء خاضع للتفاوض فقد فاتهم أن يدركوا أو يفهموا الأمر .

تقرير المصير هو حق ديموقراطى وسياسى . فإن كان هو حق إنسانى ، فمن هو «الإنسان الآخر» الذى سيمنحك هذا الحق ؟! البشير ؟! إذن هو أكثر إنسانية منك . لذلك ، عندما نتحدث عن تقرير المصير ، حتى فى مواثيق التجمع الوطنى الديموقراطى ، فإننا نتناوله بفهم عميق مفاده أن وحدة البلاد ، السودان الجديد نفسه ، يجب أن تتحقق عبر تقرير المصير . ومن يقرر ذلك ؟ ، إنه الشعب السودانى بنفسه . وهكذا ، حينما يتحدث الناس بصورة عاطفية عن أن وحدة السودان فى خطر ، يصاب المرء بحيرة هل هم حقيقة يقصدون ما يقولون أو أنهم يدركون ما يقولون ؟ فأى وحدة

نتحدث عنها ؟ ، أى وحدة تلك التى ندافع عنها ؟ ، فإن كانت هى الوحدة التى يعنيها البشير ، وحدة السودان القديم ، إذن كيف يتوقع منى أن أدافع عنها ؟ ، لماذا يتوقع منى أى شخص أن أدافع عن الوحدة التى تمردت ضدها ؟ . كما قلت البارحة (قاعة المؤتمرات الدولية ، ٢ ديسمبر ١٩٩٧) ، الوحدة التى نقصدها هى نوع جديد من الوحدة والتى لم نخلقها بعد . نعم ، السودان موحد رسميا وأصبح مستقلاً رسمياً فى عام ١٩٥٦ ، ولكننا ارتددنا على أعقابنا . قانون علم الطبيعة ، قانون نيوتن ، يفيد بأنه إذا اندفع ثقل فى اتجاه ما فإنه سيستمر مندفعا فى ذلك الإتجاه مالم توقفه قوة مساوية له أو أعظم منه ثقلا . فالسودان منذ عام ١٩٥٦ يندفع فى الإتجاه الخاطىء وسيستمر يتنقل فى ذلك الاتجاه مالم توقفه قوة مساوية أو أكبر . لا يمكننا تغيير هذا القانون . إذن ، حينما ندافع عن وحدة السودان ، هل نحن ندافع عن الوحدة فى هذا الاتجاه (اتجاه السودان القديم) ؟ ، أم نحن نفترض أننا أوقفنا الاندفاع ؟ أى قد غيرنا الاتجاه ونحن الآن متوحدون وندافع عن الوحدة فى الاتجاه الآخر .

الكونفدرالية ضرورة سياسية

هناك موضوع الكونفدرالية ، هل هو تكتيكى أم مقصود ، وهو أيضا موضوع يلهب المشاعر . ومرة أخرى ، أعتقد أن ذلك سببه الافتقار إلى الوضوح حول ما نعنيه بالوحدة التى نتحدث

عنها . إذا كانت هى الوحدة القائمة على نموذج الجبهة الإسلامية والنظام القديم ، يكون من المستحيل على أى فرد فى الحركة الشعبية أن يدافع عن تلك الوحدة ، وبهذا الفهم فإن الترتيبات الكونفدرالية ، بما شابها من تشوش ، تصبح مسألة تفرض نفسها على الواقع ذلك لأن السودان القديم ، الذى نتفاوض معه ، يصر على الاحتفاظ بقوانين الشريعة وبأن الدين والدولة لا ينفصمان .
ومن ثم ، يمكن أن تجد عدة احتمالات أو أمور ، فيمكنك أن تفض المحادثات على الفور ، تخلص نفسك وتنصرف جانبا ، ويمكنك أن تتقدم بمبادرات واقتراحات تبدو معقولة . وكما يعرف الكثيرون ، انعقدت فى نيروبى (أكتوبر - نوفمبر ، ١٩٩٧) مفاوضات إيقاد للسلام والتى توقفت منذ عام ١٩٩٤ ، فقد انفضت وقتها المحادثات على وجه التحديد ، انهارت المحادثات بسبب الخلاف حول إعلان مبادىء الإيقاد[1] . يشتمل إعلان المبادىء ست نقاط . على وجه التحديد ، إنهارت المحادثات بسبب الخلاف على

---

(١) أكد الإعلان على المبادىء التالية : (١) التزام الطرفين بالوسائل السلمية لحل النزاع ، مع تأكيد حق تقرير المصير لجنوب السودان لتحديد مستقبله عن طريق الاستفتاء . (٢) إعطاء أولوية لإيجاد حل يبقى على وحدة السودان وفق مبادىء معينة فى الإطار السياسى والقانونى والاجتماعى للبلاد . (٣) السودان مجتمع متعدد الأعراق ، الإثنيات ، الأديان ، والثقافات ، ويجب التأكيد التام على واستيعاب كل أشكال التنوع هذه . (٤) التأكيد على حق تقرير المصير على أساس الفيدرالية أو الحكم الذاتى ، إلخ . . لأهالى مناطق السودان المختلفة . (٥) الدولة السودانية تكون دولة ديمقراطية علمانية . يجب فصل الدين عن الدولة ، يمكن للدين =

موضوعين : ١) مسألة تقرير المصير و ٢) مسألة العلاقة بين الدين والدولة .

ومن ثم انسحبت حكومة الجبهة من المحادثات فى سبتمبر ١٩٩٤ ، وفى هذا العام (١٩٩٧) ، أعلنوا عن رغبتهم فى العودة إلى المحادثات . وبالطبع ، لا يمكننا أن نقول لا ، فهم الذين انسحبوا، فنحن لم نترك مكاننا فى المحادثات ، فقد ظللنا جالسين على طاولة المفاوضات وعادوا هم ووجدونا فى مكاننا . وسألناهم : ماذا تحملون معكم هذه المرة؟ . قلنا لهم صراحة : إن كنتم حقا راغبين فى العودة إلى الإيقاد، فعليكم إعلان المبادىء وأرغمنا البشير على توقيع إعلان المبادىء فى يوليو ١٩٩٧ .

تلك هى أسس المحادثات ، والأشياء التى تهم البعض هى المقترحات التى تقدمنا بها أثناء المفاوضات فقد تقدمنا بحزمة من المقترحات إلى لجنة الإيقاد ، وفى هذه الحزمة قلنا : لدينا أولويات ، نحن نقف مع وحدة بلدنا ، تلك كانت النقطة الأولى . غير أن هذه الوحدة يجب أن تقوم على مبادىء محددة ، وما ذكرته لكم فى حديثى هذا هو على وجه الدقة ما قلناه فى نيروبى . كما قلت لكم ليس هناك شىء مجهول، التحرير لا تكتنفه

= والعرف أن يكونا أساسا لقوانين الأحوال الشخصية . (٦) إذا استحال الاتفاق على الدولة السودانية الموحدة التى تحكمها تلك المبادىء . يكون للطرف المعنى حق تقرير المصير ، للاختيار بين الوحدة والاستقلال عن طريق الاستفتاء . (للنص الكامل لإعلان المبادىء ، انظر ملحق (VIII)

الأسرار ، نحن نتحدث عن الوضع الماثل كما هو تماما . الكتاب المقدس يقول : الحقيقة ستجعلكم أحرارا ، وهكذا فالحقيقة هى التى ستمكننا من الحرية . النقيض للحقيقة ، الكذب ، سيبقينا فى الاسترقاق . وهذا ما قلناه بالضبط فى نيروبى هو أن الوحدة التى نرغب فيها يجب أن تؤسس على المبادىء التالية ، واحد ، اثنان ، ثلاثة ، أربعة وهذا ما رفضته الجبهة الإسلامية . أحد هذه المبادىء هو ضرورة فصل الدين عن الدولة وإقرار حرية الأديان وعند هذه النقطة انهارت المحادثات ، والتى شكلت واحدة فقط فى حزمة المقترحات ، حتى قبل أن نصل إلى النقاط الأخرى . الاقتراح الثانى الذى تضمنته الحزمة هو : إن تمسكتم برفض فصل الدين عن الدولة ، دعونا نتفق على ترتيبات كونفدرالية لكى نظل بلدا واحدا .

الكونفدرالية : استجابة مباشرة لرفض الجبهة الإسلامية مبدأ فصل الدين عن الدولة

إن تقرير المصير والكونفدرالية هما معا ضرورة سياسية استوجبتها أوضاعنا ، فقد طرحنا الكونفدرالية في نيروبى كاستجابة مباشرة لرفض الجبهة الإسلامية فصل الدين عن الدولة وهذا هو الوجه الأخر للعملة ، فلا يمكنك أن تحتفظ بالكعكة وتأكلها فى نفس الوقت كما تقول الأمثال . وهكذا ، فالترتيبات الكونفدرالية والعلاقة بين الدين والدولة هما وجهان لعملة واحدة، لا يمكنك

النظر إلى واحد منهما بمعزل عن الآخر . عالجنا هذه المشكلة فى أسمرا ولذلك لم تطل هذه المسألة برأسها هناك[1] .

فى الواقع ، ووفق مقررات أسمرا سمينا هذه الترتيبات «كيانات» وتجنبنا الحديث عن كونفدرالية أو فدرالية ، بينما ناقشنا محتوى السلطات التى يجب أن يحتفظ بها المركز ، وتلك التى يجب أن تؤول إلى «الكيانات» . لم يكن هناك أدنى مجال للمناقشات حول وحدة بلدنا ، فقد تم التأكيد عليها . عممنا حق تقرير المصير ، وفق مقررات أسمرا ، ليشمل كل مناطق البلاد ، فحتى الوحدة نفسها يمكن أن تتحقق عبر الإرادة الحرة للشعب ، وهذا هو المعنى الحقيقى لتقرير المصير . إذن ، الأمر المهم هو فى التزامنا المبدئى بوحدة بلدنا ، سواء كنا نناقش ذلك فى أسمرا ، أو فى أبوجا ، كما تم بالفعل فى نيجيريا ، أو إن كنا نناقش ذلك فى

(١) عقد التجمع الوطنى الديمقراطى مؤتمره الخامس ، بمدينة أسمرا عاصمة دولة إرتريا ، تحت شعار مؤتمر القضايا المصيرية وذلك فى الفترة من ١٥ إلى ٢٣ يونيو ١٩٩٥ . شاركت فى المؤتمر كافة الفعاليات والقيادات السياسية والعسكرية والنقابية والشخصيات الوطنية المنضوية تحت لواء التجمع الوطنى الديمقراطى وهى : الحزب الاتحادى الديمقراطى ، حزب الأمة ، اتحاد الأحزاب الأفريقية السودانية ، الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان ، الحزب الشيوعى السودانى ، النقابات ، القيادة الشرعية ، مؤتمر البجة ، قوات التحالف السودانية ، وشخصيات وطنية مستقلة . وقد تداول المؤتمر فى قضايا الوطن الأساسية وتوصلت القوى المشاركة إلى اتفاق بشأنها وخرجوا بمقررات مصيرية حول حق تقرير المصير ، علاقة الدين بالسياسة ، شكل الحكم خلال الفترة الانتقالية ، آليات إسقاط نظام الجبهة الإسلامية ، ترتيبات ومهام الفترة الانتقالية ، مقومات سودان المستقبل ، هيكلة التجمع ، والقضايا الإنسانية .

نيروبى ، نحن دائمًا واضحون منذ البداية ودائمًا نؤكد على وحدة بلدنا . لهذا ، طرحنا الكونفدرالية أثناء المفاوضات وكما فصلنا سابقًا .

الكونفدرالية: فضح أكاذيب وخداع الجبهة الإسلامية

لماذا فعلنا ذلك ؟ البعض قد يحتج بأن هذا الطرح يتناقض مع موقف الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان . أود أن أوضح لكم أنه ليس هناك تناقضًا ، فعندما ذهبنا إلى نيروبى كنت أضع على رأسى قبعتين إحداهما قبعة التجمع الوطنى الديمقراطى ، والأخرى قبعة الحركة الشعبية والجيش الشعبى ، وكان هدفنا أن نفى بمتطلبات القبعتين معًا ولقد أشبعنا حاجة القبعتين معًا ، بالنسبة إلى قبعة الحركة الشعبية والجيش الشعبى ، خصوصًا فيما يتصل بقواعدنا داخل ما نطلق عليه السودان الجديد فى الوقت الراهن ، الأقاليم الجنوبية الثلاثة ، جبال النوبة ، والأنقسنا فى جنوب النيل الأزرق ، فهناك حرب استغرقت حتى الآن أربعة عشر عاما ، ، وبالتالى ، نحن نتصدى لما تروجه الجبهة الإسلامية من دعايات وشائعات ، فالجبهة ، وهى تستغل لمصلحتها رياك مشار ولام أكول وغيرهم ، تقول لهم : «إننا سنعطيكم ، أنتم الجنوبيين ، أى شىء تطلبونه ، المشكلة هى جون قرنق ، فهو العائق ، نحن سنعطيكم كل ما تطلبونه بما فى ذلك الاستقلال» . هذه بالطبع كذبة ، فالجبهة لا تستطيع أن تمنح

استقلالاً . هم ، فى المقام الأول لا يملكون الحق فى أن يفعلوا ذلك . ثم كيف سيمنحون الاستقلال لرياك مشار ومن معه ؟ فى «قفة»![1] هذا هراء، إنها دعاية ، فهم يحاولون أن يحطوا من شأننا ويشوهوا سمعتنا فى الجنوب . هم يقولون : «د. جون، يعقد «مشكلة الجنوب» بعضويته فى التجمع الوطنى الديمقراطى وبإصراره على وحدة البلاد . وهكذا ، فإذا تخلت الحركة الشعبية عن التجمع ، ولم تصر على هدف الوحدة ، نستطيع أن نصل إلى حل للمشكلة مع الجنوبيين» . هذا تضليل وتهميش ، فهم يعاملوننا باعتبارنا «جنوبيين» . هذا المدخل للمشكلة وكأنها «مشكلة الجنوب» فكر خاطىء ، علاوة على أنه محفوف بالمخاطر . فهو خطر لأنه – أولا – يعنى أنك تعامل الجنوبى على أنه مواطن من الدرجة الثانية، ثم ثانيا وكأن الأجزاء الباقية من البلاد تخلو من المشاكل وأن المشكلة فى الجنوب فقط . إذن ، ستتجه الأنظار الآن لحل «مشكلة الجنوب» وستلتفت الناس بالتالى هنا وهناك ويقولون : «ماذا تطلبون ؟ فيدرالية ، حكم ذاتى ، وأى اقتراحات أخرى» . وهكذا ، انطلقنا بعيدا عن «مشكلة الجنوب» ، فهى ليست كذلك وإنما مشكلة السودان ككل ، فالناس عانوا ما فيه الكفاية ، فإن دعاية بمثل هذه المقولات : «إننا على استعداد لمنحكم ما تريدونه»، تربك البعض .

---

(١) «القفة» هى سلة منسوجة من السعف ، ، ومعروفة بذات اللفظ فى مصر وربما فى بلدان عربية أخرى .

أما السبب الثانى لطرح اقتراح الكونفدرالية هو أننا قصدنا أن نضع الجبهة الإسلامية تحت المجهر . نحن تنظيم سياسى ولا يمكننا أن نناضل فى فراغ إذ يجب أن يكون هناك تحرك سياسى للأفكار ، أى لكل من الاستراتيجيات والتكتيكات . فالحكومة وبانتهازية سافرة استغلت لصالحها هؤلاء الذين انشقوا عن الحركة فى عام ١٩٩١ وتوصلت إلى اتفاق معهم . فالجبهة ، كما ذكرت سابقا ، تقول لهم : «سنعطيكم كل شىء بما فى ذلك استقلال الجنوب والعقبة الوحيدة شخص يدعى جون قرنق» . هذه بالطبع ، مخادعة فجة لأنه من الصعب أن يستوعب الشخص العادى فى الجنوب مثل هذا الكلام ، وباقتراحنا للكونفدرالية - وهى أقل درجة من الانفصال الذى اتفقوا حوله مع رياك مشار - فقد فضحنا برنامج حكومة الجبهة فى أعين الناس فى الجنوب ، فالناس ليسوا بأغبياء بل سيقلبون كل هذه الأمور فى عقولهم وسيتساءلون : لماذا تقبل الجبهة الإسلامية منح الانفصال لرياك مشارك ، بعد أربع سنوات ، بينما ترفض أن تتفق على الكونفدرالية مع الحركة الشعبية والجيش الشعبى ، وهى أقل درجة من الانفصال ؟ هناك شىء غامض ومشكوك فيه . إذن فقد فضحنا أكاذيب الجبهة الإسلامية ، إلا لأولئك الذين تعوزهم الرغبة فى أن يبصروا وينطبق عليهم القول : لهم أعين ولكنهم لا يبصرون . إن فكرة منح الجبهة الإسلامية الاستقلال لجنوب السودان تفتقر إلى الصدق ، لكن لكى نوضح للناس فى الجنوب أنها ليست صحيحة ،

اقترحنا الكونفدرالية لإحراج الجبهة حتى ترفضها ، وهذا ما فعلوه ، فقد رفضوها . ومع ذلك ، فقد يتساءل المرء : ما هو الفرق بين الاستقلال ، الذى اتفقت حوله الجبهة الإسلامية مع رياك مشار ، والكونفدرالية التى رفضوها ؟ هذا تساؤل وجيه .

لقد اقترحنا الكونفدرالية لسببين . أولهما إنها كانت رد فعل لرفض الجبهة الإسلامية أن تقبل بفصل الدين عن الدولة ، إذن ماذا يريون ؟ إن كانوا لا يريدون فصل الدين عن الدولة ويدعوننا إلى الوحدة فى نفس الوقت ، فهم إذن يقولون لنا بعبارة أخرى : استسلموا لنا ، وهذا بالطبع غير مقبول . نحن نقول : يجب أن نكون متساوين إذ ليس هناك إنسان سيكون تحت نير وقيد إنسان آخر ، «فى شنو بطال فى الكلام ده؟!» . الجبهة الإسلامية أيضاً تقول : سنعطيكم حق تقرير المصير ، وهذا ما ظلت تردده الجبهة . كما نوهت سابقا ، تقرير المصير يرجع للنفس كما تعرفه اللغة الإنجليزية . النفس هى التى تقرر . وهكذا ، عندما يقول البشير : سأعطيكم حق تقرير المصير ، هذا تناقض فى المعنى . ولذلك سألت من قبل : كيف سيمنح البشير الاستقلال للجنوب ؟ فى قفة !! وهكذا ، تقرير المصير يرجع عضويا للنفس ، لذا لا يمكن أن نقبل بوضع يأخذ فيه البشير الأمر بيده ليذهب لبرلمانه ليناقش تقرير المصير ومن ثم يجيزه ، أى يجيز تقرير المصير !! ولذلك فقد عممنا فى التجمع الوطنى الديمقراطى ، مبدأ تقرير المصير كحق لكل الشعوب ، ولا يقتصر على جنوب السودان . حتى وحدة السودان

ذاتها ستمر من خلال الإرادة الحرة ، أى عبر تقرير المصير ، أن يحقق السودان ذاته ، ولهذا ذكرت لكم من قبل أنكم أنتم ، الشعب ، الذين ستحررون أنفسكم . ولذلك أيضا ذكرت لكم أنه إذا جاء أحد ليحررنى سأقول له : لا ، شكرا . هذا ليس بتحرير ، كيف يمكن لأحد أن يحررنى ؟ إذا حررتنى فهذا يعنى أنك تملى علىّ إرادتك الكتاب المقدس يقول : الرب يعطينا والرب يأخذ منا ، والنص هذا «الرب أعطى والرب أخذ» .

إذن، إن أعطاكم البشير ، مع أنه ليس ربكم ، فإنه سيأخذ أيضا . هذه حقائق . إذن، فى محادثات نيروبى أوفينا بشروط قبعة الحركة الشعبية والجيش الشعبى التى تمثل مناطق القتال فى الأجزاء الجنوبية من القطر . قصدنا ألا تنجح الجبهة الإسلامية فى تصويرنا كتجار حرب . ذلك لأن المواطنين فى الجنوب يعانون ويكابدون الشقاء فإذا كان هناك أمل لتحقيق السلام سيتساءل المواطنون : لماذا رفضتم الاتفاقية التى توصلت لها الحكومة مع رياك مشار والآخرين ؟ وهكذا ، بطرحنا للكونفدرالية كشفنا أن هذه الاتفاقية مجرد خدعة وأنها كذبة . هذا هو السبب الثانى .

الكونفدرالية كموقف تفاوضى

السبب الثالث لطرح الكونفدرالية فى نيروبى هو أنها كانت موقفا تفاوضيا مع حكومة الجبهة الإسلامية . ليست هناك مشكلة مع التجمع الوطنى الديمقراطى وذلك لأننا قد عالجنا القضايا

المصيرية فى أسمرا وكان الخيار بالنسبة لنا أن نتفق أولا نتفق مع نظام الجبهة . فيما يخص القبعة الأخرى ، قبعة التجمع ، فإن موقفنا فى التجمع هو ألا نتفاوض أو نتفق مع حكومة الجبهة ، وأن هذه الحكومة يجب أن تذهب . واجتمعت هيئة قيادة التجمع وناقشنا هذا الموضوع وأكدنا للتجمع (أعنى باقى قوى التجمع) بأننا لن نتفق مع حكومة الجبهة . وهكذا ، كان التفويض الذى حملناه إلى المحادثات هو أن نحترم موقف التجمع الوطنى الديمقراطى ، وقد فعلنا ذلك ، أى لم نتوصل إلى اتفاق مع الجبهة الإسلامية سواء كان ذلك حول الكونفدرالية أو حول فصل الدين عن الدولة ، أى لم نتوصل إلى أى اتفاقية مع الجبهة الإسلامية ومن ثم لم نوقع على أى شىء مع الجبهة الإسلامية . ولمزيد من التوضيح وحتى لايساء فهم موقفنا ، فإن الجبهة لو كانت مستعدة لفصل الدين عن الدولة ، ثم قابلة لإلغاء كل القوانين التى شرعوها ، ثم لرفع الحظر عن الأحزاب السياسية ، لما كان هناك سبب لأن نرفض . وهكذا ، لم نتوصل إلى اتفاق مع الجبهة فى نيروبى ، بالتالى ، أوفينا بوعدنا لقبعة التجمع . نحن ، إذن ، نتوقع حالة من الرضا لدى كل من التجمع فضلاً عن قواعد الحركة الشعبية بدلاً من الانتقاد، فقد أشبعنا رغبات الأثنين . لذا ، أود أن أؤكد أيضا أن شعار الكونفدرالية ، الذى تقدمنا به فى نيروبى ، لن يقود إلى الشقاق ، كما لا يمكن أن يقود إلى عدم الوحدة لأننا نمسك بزمام الأمور . دعونا نضع محادثات نيروبى خلف ظهورنا ولنخطو بنضالنا فى التجمع الوطنى الديمقراطى إلى الأمام لكى

نزيل نظام الجبهة الإسلامية .

حكومة وحدة وطنية

تقدمنا أيضا خلال المحادثات فى نيروبى باقتراح ثالث - لا يتحدث عنه الناس كثيرا - إذ قلنا : دعونا نكون حكومة وحدة وطنية تشتركوا فيها أنتم ، الجبهة الإسلامية ، ونحن الحركة الشعبية والجيش الشعبى ، فضلا عن باقى القوى السياسية فى التجمع الوطنى الديمقراطى . وحينما أقلب هذا الشعار فى مخيلتى ، حكومة وطنية ، له رنين مقنع ومثير للعاطفة ، لكن ، عن أى وحدة نتحدث ، هل هو الاتجاه الذى تبعناه منذ عام ١٩٥٦ ، أم نحن نفترض أن لنا مسلكاً آخر ؟ . . مرة أخرى ، التجمع لا يقر المفاوضات مع حكومة الجبهة ، لكن نحن أعضاء فى التجمع ونقترح حكومة وحدة وطنية ، كيف نوفق بين هذا وذاك ؟ فحكومة الوحدة الوطنية التى نعنيها ، عندما طرحناها فى نيروبى ، نفترض بها عدة أمور ، أولا : فصل الدين عن الدولة لأنه لا يمكن أن تكون هناك حكومة وحدة وطنية إذا لم نفصل الدين عن الدولة ، وهذا مطلب أساسى للحركة الشعبية ، ثانيًا : رفع الحظر عن الأحزاب السياسية ، مما يفترض بدوره التعددية الحزبية .

إذن ، قبول حكومة الوحدة الوطنية يقتضى من الجبهة الإسلامية أن تلغى كل القوانين ذات الصبغة الدينية التى فرضها نميرى وتلك التى سنتها الجبهة الإسلامية نفسها . خلافا لذلك ،

لن تكون هناك حكومة وحدة وطنية لأننا الآن نتحدث عن الوحدة التى نعنيها نحن وليست وحدة السودان بمفهوم وفكر الجبهة الإسلامية ، فعندما نتحدث عن حكومة وحدة وطنية فإنها لا تعنى الوحدة التى تمكنهم من الاحتفاظ بكل خياراتهم كالشريعة والمؤتمرات كنظام للحكم . هذا هو شكل الحكومة التى اشركوا فيها رياك مشار ، فهى حكومة وحدة وطنية بالنسبة لهم ، فى ظنهم . بينما بالنسبة لنا نحن - إن كنا منسجمين مع رؤيتنا - حكومة الوحدة الوطنية التى نعنيها تفترض اتجاها مختلفا تماما .

إذا قبلت الجبهة الإسلامية هذا المفهوم، فليعملوا على إلغاء كل القوانين المستمدة من الدين، إضافة إلى الأمر الدستورى الثانى والثانى عشر والثالث عشر [1] وكل الأوامر الأخرى التى لها صبغة دينية . هل باستطاعتهم أن يفعلوا ذلك ؟ فضلا عن ذلك ينبغى أن يرفعوا الحظر عن الأحزاب السياسية ، ومعاودة جميع الأحزاب بما فيها حزب الأمة والاتحادى والشيوعى وحقها فى مزاولة نشاطها والترويج لأفكارها بحرية وسيكون نظام الحكم ديمقراطيا متعدد الأحزاب . وعلى ضوء ذلك ستتشكل حكومة انتقالية تقود إلى

---

(١) هذه مراسيم أصدرها رئيس الجمهورية ولها سلطة الدستور الأمر الثانى هو الذى تم بموجبه حل الأحزاب السياسية والنقابات وكافة تنظيمات المجتمع المدنى القائمة حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٩ ، والأمر الدستورى الثانى عشر هو الذى أرسى قواعد نظام الجبهة الإسلامية وحدد إجراءات انتخابات رئيس الجمهورية والمجلس الوطنى ، والأمر الدستورى الثالث عشر هو الخاص بالنظام الاتحادى والترتيبات الفيدرالية ونظام الولايات .

انتخابات عامة . هذا هو معنى حكومة الوحدة الوطنية التى اقترحناها فى نيروبى . بالطبع لم تقبل الجبهة الإسلامية هذا العرض ، فقد رفضته لأسباب لا تخفى على أحد ، وإذا كانوا قد قبلوا ذلك ، لما رأينا سببا يجعل أعضاء التجمع الآخرين يرفضون ، طالما أن الديمقراطية قد تم قبولها ، وأن قوانين «شريعة نميرى» قد ألغيت فضلا عن كل القوانين الأخرى المقيدة للحريات ونكون قد عدنا إلى دستور ١٩٥٦ المعدل فى ١٩٧٤ ، ومن الناحية العلمية البرجماتية (Pragmatic) نكون قد طالبنا حكومة الجبهة الإسلامية أن تستقيل ولكن بدون أن نذكر هذه الكلمات صراحة ، فأنت لا تطلب من الحكومة أن تستقيل ، فهذا ليس تفاوضا . ومن ثم فقد رفضوا بالطبع حكومة الوحدة الوطنية كما رفضوا الترتيبات الكونفدرالية ، وهكذا فالمواطنون فى الجنوب والذين تحاول الحكومة تضليلهم سيدركون الحقيقة بأنفسهم ، إذن ، قد أوفينا بمتطلبات قواعدنا . بالإضافة إلى أن المجتمع الدولى سيفهمنا وسيقتنع بأننا مرنون ، ونحن حقيقة كذلك .

تقرير المصير والكونفدرالية لا يتناقضان مع مقررات التجمع

والآن ، يمكن أن يثار سؤال : هل هذا الطرح مناورة تكتيكية أم مقصودة ؟ لكم أن تختاروا ما شئتم ، إن كان ذلك تكتيكيا أم مقصودا ، فإن الأمر المهم هو أن أتمسك بأهدافى ، أتمسك برؤيتى . هذه المناورات (تكتيكية أم فعلية) هل يمكن أن تقود إلى رؤيتى

وأهدافى أم قد لا تقود إليهما ؟ هذه هى مجرد آليات ، أى أدوات، وأسلحة للنضال . إذا كان هذا السلاح لا يعمل ، استبدله بسلاح آخر ، وهلم جرا ، فأنت تستخدم هذه الأسلحة من أجل تحقيق أهدافك . إذن ، الشيء المهم هو وضوح الهدف ، إذا كان هدفك متماسكا يمكنا أن تستخدم كل أشكال النضال .

إذن الاهتمام بتقرير المصير والكونفدرالية ، يجب ألا يتحول إلى هاجس أو شكوك وكأن الأمر سيقود إلى الشقاق أو إلى تمزق بلادنا . بالعكس ، نحن نناقش هذه القضايا ونتناولها بصراحة شديدة وذلك لكى نرسخ وحدتنا .

لقد جلسنا عام ١٩٩٥ فى أسمرا ، فى إطار التجمع الوطنى الديمقراطى وتناولنا هذه المواضيع بصراحة شديدة وخلصنا إلى ضرورة أن يكون السودان موحدا وإلى ضرورة فصل الدين عن الدولة ، وهو أمر ضرورى فى مجتمع متعدد الأديان ، ذلك لأنه لا يمكن أن تختار دينا للدولة من بين هذه الأديان . ناقشنا أيضا ضرورة تطوير رابطة سودانية لا تميز بين مواطنيها حتى يصبح مبدأنا الموجه هو أن يكون كل منا مواطنا سودانيا . هنا فى مصر ، أنتم قد عالجتم هذه المسألة ، أنتم لا تشعرون بمشكلة ، فقد قبلتم أنفسكم كمصريين فى المقام الأول ، ثم بعد ذلك تنتمون لأى شيء آخر . نحن فى السودان نرغب فى أن نخلق هذا التوجه نحو «مواطنة سودانية لكل منا» فنحن لم نصل بعد إلى المرحلة التى نقبل فيها بعضنا بعضا كسودانيين . كنت أتحدث اليوم - هذا الصباح - إلى بعض الأشخاص وقلت لهم : «نحن السودانيون نصبح سودانيين

خارج السودان أكثر مما نكون داخل السودان» . هذه هي اللحظة التي نقبل فيها بعضنا البعض . نحن في الواقع نذهب ونكتشف ، خارج بلادنا ، أننا سودانيون أكثر مما نكون داخل بلدنا . دعونا ننقل هذا الإحساس إلى داخل بلدنا ، نقبل أنفسنا كسودانيين بدون تمييز وبغض النظر عن العرق أو الدين . بعد ذلك - بعد أن نكون قد قبلنا بعضنا بعضا - يمكن أن نطمح إلى وحدة أرحب ، مجتمع أوسع ، أي وحدة مع مصر على سبيل المثال ، وبعد ذلك تشمل كل وادي النيل ، لكن يجب علينا أن نرتب بيتنا من الداخل في السودان أولا .

الحركة الشعبية لم تغير موقفها من وحدة السودان

هذا فيما يتعلق بمحادثات نيروبي . ومع ذلك ، يتساءل البعض : ماذا تعني هذه الخريطة؟[1] . شاهدت علي عثمان طه (وزير الخارجية سابقا والنائب الأول لرئيس الجمهورية حاليا) . يتحدث ، في تليفزيون السودان ، بازدراء وتعجرف شديدين : «شوفوا!! خريطة جون قرنق تضم السوكي وتصل قريبا من كوستي وجنوب الأبيض والدمازين»[2] . إنها ليست بخريطتي ، إنها خريطة السودان ، وعلى أي حال ، فإذا تقدمنا بترتيبات كونفدرالية فلابد من أن يكون لدينا خط للحدود في مكان ما .

---

(١) الإشارة هنا إلى خريطة تبين حدود الدولتين الكونفدراليتين المقترحتين ، والتي تقدمت بها الحركة كملحق لاقتراح الكونفدرالية الذي طرحته في المفاوضات .

(٢) هذه كلها مدن في وسط وغرب وجنوب وشرق السودان وتقع في نطاق شمال السودان التقليدي كما هو معروف جغرافيا إداريًا .

لقد شملت الحدود مناطقنا (المناطق الواقعة تحت سيطرة الحركة الشعبية والجيش الشعبي) في جنوب النيل الأزرق ، في جنوب كردفان، أنا لست منزعجا لهذا، فنحن نتحدث عن وحدة بلدنا ، فالجبهة الإسلامية تحاول أن تفزع الناس ، وفي واقع الأمر سأرتعب فقط إذا ضم هذا الخط الجنوب فقط ، ساعتها سينزعج أولئك الذين يقفون مع وحدة البلاد لأن ذلك يعني انفصالا حقيقيا. لكن، إذا اتجه هذا الخط نحو السوكي، هذا ما قاله علي عثمان ، ثم إلى الأبيض وكوستي ، وبعد حين إلى الخرطوم ثم إلى عطبرة وحلفا ، أليس هذه هي وحدة السودان ؟ لا تنزعجوا بسبب هذه الخريطة ، فهي لا ترعب أحدًا . هذه عملية تفاوضية ، نحن : تنظيم سياسي ولا يمكن أن نقف ساكنين . يجب أن نتحرك بما تسمح به أوضاع المفاوضات عن طريق تقديمنا لمثل هذه المقترحات. هذا لا يتناقض مع ما نقوم به في التجمع الوطني الديمقراطي ، ولا يتناقض مع أهدافنا الأساسية التي تتمثل في وحدة بلدنا على أسس جديدة ، وهذا ما أكدته عدة مرات من قبل.

هذا ما حدث في نيروبي ، ولم يكن جديدا، بل هي عملية تفاوضية ومستمرة ، سنعاود المفاوضات مرة أخرى في إبريل ١٩٩٨ ، وذلك إذا ما ظل نظام الجبهة الإسلامية باقيا ، أما إن لم يبق نظام الجبهة حتى ذلك الوقت، تكون المشكلة قد تمت

معالجتها[1] . لقد أسهبت فى الحديث عن محادثات نيروبى لأنها أحدثت ارتباكا للبعض الذى ظن أن الحركة قد غيرت موقفها وأنها أضحت انفصالية لا . . الحركة لم تتغير ، إن نظام الجبهة الإسلامية هو الذى تحالف مع الذين يدعون إلى انفصال جنوب السودان ، من أمثال رياك مشار وآخرين . لكن ، الحركة الشعبية ظلت متسقة مع أهدافها منذ عام ١٩٨٣ ، وهى الأهداف التى لا تهدد أحدا بالخطر ، هى الأهداف التى ستحقق للسودانيين الجنوبيين ، وغيرهم من سكان المناطق المهمشة ، حريتهم ، وتؤمن لهم حقوقهم فى إطار النموذج الذى اتفقنا عليه ، فى سياق السودان الجديد . هناك مناطق أخرى تدخل فى نطاق هذا التعريف . هذه هى المناطق التى سميناها السودان الجديد والذى سيمثلكم جميعا ، السودان الجديد الذى لا يستبعد أحدا ، الذى يضم الجميع ، الجنوبيين ، أهل الغرب ، أهل الشرق ، أهل الوسط وأهل أقصى الشمال . ما لم نطرق هذا الاتجاه لن يكون لنا مستقبل ، المستقبل الوحيد الذى أعتقد فيه ، أعتقد فيه بشدة ، يكمن فى السودان الجديد . وهكذا ، فما تقوله حكومة الخرطوم ومؤيدوها عن محادثات نيروبى ، وما يروجون له من شائعات ، ما هى إلا دعاية رخيصة . هذا طبعا من حقهم ، فهم لهم الحق فى أن يستخدموا وسائل الإعلام ضدنا ، لكن لا تستمعوا إلى ما يقولونه ، فهو زائف ، وهذه هى لغة العدو .

---

(١) هكذا . كانت رؤية وأمل جون قرنق فى نوفمبر - ديسمبر ١٩٩٧ .

الفصل

الرابع

4

حوار مع

«القوى الحديثة»

السودان القديم يفرخ سودانا جديدا[1]

جوهريا ، نحن جميعا متفقون على أن السودان القديم ، السودان الذى ورثناه عند الاستقلال ، يتعذر الدفاع عنه ، فهو غير قادر على أن ينقلنا إلى الأمام . فالسودان القديم، فى رأيى ، وكما وضحت في الرسم البيانى (شكل ١) فى الفصل الثانى ، انشق إلى اثنين فى عام ١٩٨٩ ، ما أسميه السودان القديم

(١) هذا جزء من تعقيب د. جون على مدخلات المتحدثين فى اجتماع موسع (٣ ديسمبر ١٩٩٧ بمقر إقامة د. قرنق فى فندق شيراتون الجزيرة) ضم عددا كبيرا من المثقفين والنقابيين السودانيين حول القوى «الحديثة» ، دورها فى السياسة السودانية ، وعلاقتها بقوى الريف والحركة الشعبية ، من جهة ، والقوى «التقليدية» ، والتجمع الوطنى الديمقراطى ، من جهة أخرى ، دعت لهذا الاجتماع مجموعة «لواء السودان الجديد» فى مصر وأدار جلسة اللقاء محرر هذا الكتاب ، كما قام بتفريغ الأشرطة الأصلية وترجمة التعقيب إلى اللغة العربية وتحرير حديث د. قرنق .

«الأصلى»، من جهة ، وسودان الجبهة الإسلامية ، من جهة أخرى ، وذلك بخلاف السودان الجديد الذى أشرت إليه من قبل . وهكذا ، يوجد الآن وفى وقت واحد ، ثلاثة «سودانات» ، السودان القديم «الأصلى» ، وهو ما يعبر عنه بأنه السودان بين عامى ١٩٥٦ و ١٩٨٩ والذى استمر بهذا الشكل . ثم التحولات التى تمت داخل هذا السودان القديم فى هيئة الجبهة الإسلامية والتى وصفتها أمس - فى حديثى (قاعدة المؤتمرات ، ٢ ديسمبير ١٩٩٧) - بأنها تمثل ذروة ما كان يحدث منذ عام ١٩٥٦ ، ذلك أن أى شكل من أشكال الشوفينية ، إثنية أو دينية ، حتما ستقود إلى «الفاشية» ، فالجبهة الإسلامية تمثل أحد أشكال الفاشية فى بلادنا والتى تمت كنتيجة لما حدث منذ عام ١٩٥٦ . ولكننا نتجه مجملا نحو سودان جديد والذى تمثله كل أشكال المقاومة ضد السودان القديم وتشمل كل الانتفاضات ، الكفاح المسلح للحركة

الشعبية ، وحتى الحركات الانفصالية . ونحن متفقون أيضا على أن الجبهة الإسلامية والسودان القديم معا ، اللذين أنتجا هذا الشكل من الفاشية ، غير قابلين للصمود ، ومن ثم يظل مستقبل بلادنا رهنا باختيارنا لاتجاه جديد ، أى ترتيب سياسى جديد ، وهو الذى أطلقنا عليه عبارة السودان الجديد ، وهو مفهوم لم تتضح محتوياته وتفاصيله بعد ، ولو أنها مبعثرة فى أذهاننا والتحدى الذى يواجهنا هو أن نجمع سويا هذه الأفكار المبعثرة ، وعندئذ يتشكل السودان الجديد ، وتتضح محتوياته ومنهجه ، وهذا هو الدور الصعب ، لكن ينبغى أن تكون لدينا جميعا القناعة بأن السودان القديم والجبهة الإسلامية غير قابلين للاستمرار ، وأعتقد أن ذلك بات واضحا للكثيرين حاليًا .

ميلاد لواء السودان الجديد

فى هذا السياق - وكما ذكر د. الواثق - أجرينا سلسلة من المناقشات داخل الحركة حول المصاعب والمشاكل التى تعترضنا ، فبين عامى ١٩٩١ و ١٩٩٤ كانت لدينا أزمة (داخل الحركة) وهذا موضوع مختلف قد يستغرق الحديث عنه وقتا طويلاً . ولكن ، جوهر الأمر أنه أثناء فترة الأزمة هذه ، عندما دعا رياك مشار ومن معه إلى الانفصال والاستقلال ثم ذهبوا وكونوا تنظيمهم الذى أسموه حركة استقلال جنوب السودان ، بعض الشماليين فى الحركة الشعبية والجيش الشعبى مثل ياسر

عرمان[1] وآخرون شعروا بأن هذه المفاهيم تهددهم بالخطر . هم كانوا يجادلون ويقولون : «نحن انضممنا إلى الحركة الشعبية وقدمنا تضحيات جسامًا والآن نشاهد الناس يسلكون اتجاها مختلفا» . لذلك جلسنا ، خلال أشهر نوفمبر / ديسمبر ١٩٩٤ ، فى مكان يسمى - ويا للمفارقة - [جبل أنيانيا (١)] ، لنبحث عن إجابة لهذا السؤال الذى تم طرحه كالآتى : إذا انفصل الجنوبيون ، ماذا نفعل نحن ؟ خلال هذه الفترة انبثقت فكرة لواء السودان الجديد كاستجابة لهذا الموقف . قد يكون اسم «لواء السودان الجديد» نفسه محيرا أو تعوزه رشاقة التعبير . لكن ، كنا نفكر فى ذلك الوقت فى أنه لا يمكن لنا وحدنا أن نقرر بشأن الحركة السياسية للسودان الجديد ، لكن دعونا نبدأ من نقطة ما ، إن كنا حقيقة عازمين على بناء السودان الجديد ، ونحن جادون وملتزمين بالفكرة ، إذن لابد أن يكون لدينا جيش للسودان الجديد حيث طبيعة هذا الجيش يجب أن تتسق وتتفق مع طبيعة الدولة التى يدافع عنها .

وهكذا ، يمكنكم أن تبدءوا بمفهوم لواء السودان الجديد ، والذى نعتبره مساهمة فعالة فى تكوين جيش السودان الجديد ، وبذلك ، نستطيع أن نفعل شيئين على الأقل من خلال هذا الهيكل . أولاً : البدء فى تطوير هذا الجيش ، جيش السودان

(١) ياسر عرمان يأتى من منطقة الجزيرة بوسط السودان وقد انضم للحركة الشعبية منذ عام ١٩٨٦ ، وهو حاليا قائد مناوب وممثل الحركة فى دولة إرتريا .

الجديد ، ثانيا : استخدامه كمنبر لمناقشة المحتوى السياسى للسودان الجديد نفسه مما يقودنا فى آخر الأمر إلى تكوين حركة السودان الجديد السياسية .

إذن ، كان لدينا أمران يشغلان أذهاننا ، أولهما هو الشروع فى تكوين جيش للسودان الجديد إذ نعتقد أنه ينبغى ألا يكون هناك خلاف يذكر على هذا الأمر لأنه سلاح ، أى أداة . ثانيًا - وهو موضوع خلاف وجدل - ما هو المحتوى السياسى لحركة السودان الجديد السياسية . هذا هو بالضبط ما قصدناه باللواء ، أن يكون منبرا للمناقشة والحوار حول محتوى السودان الجديد ذاته ، وظلت هذه الأمور تناقش فيما بيننا ، وفى خارج الحركة ، ولذا ، فإن الوثائق الأولى التى أصدرناها فى عام ١٩٩٤ تختلف عن تلك اللاحقة التى بحوزتنا الآن . فقد استمرت الأفكار فى التطور والنضج ، ودعونا الآخرين لاستخدام هذا المنبر مكانا محايدا للحوار والنقاش الجاد ، وقلنا أن كل مجموعة ستحتفظ بهويتها لأن البعض عبر عن شكوكه فى أن اللواء قد يكون وسيلة تعتزم من خلالها الحركة الشعبية أن تستولى وتستحوذ على المجموعات الأخرى . نحن لم نكن نضمر مثل هذه النوايا ، ولذا قررنا أنه يمكن للناس استخدام هذا المنبر كأفراد أو كمجموعات ، وأن يحتفظوا بأسمائهم كأفراد وأن يحتفظوا أيضا بأسمائهم كتنظيمات . ما يهمنا هو أن المنبر موجود وسيكون ملائما لتحقيق أهدافنا ، كما ستحتمله القوى السياسية التى لا تستبعه ، وذلك

لما لديه من حماية ، غير مباشرة وغير ملموسة ، توفرها الحركة الشعبية كعضو فى هذا المنبر . هذه هى الخلفية التاريخية «للواء السودان الجديد» فهو صار بالفعل منبرا مفتوحا لتفصيل وصقل مفهوم السودان الجديد نفسه .

طبيعة قوى السودان الجديد

كان هذا هو أحد المواضيع التى أردت أن أوضحها وأطرحها . أما الموضوع الثانى فهو تعريف القوى نفسها التى ستشكل تنظيما للسودان الجديد. من حيث التنوع المعاصر ، الذى نتحدث عنه ، فبلادنا تتكون من قوميات متعددة، وعامل القوميات شديد الأهمية والحساسية خصوصا إذا وضعنا المناطق الريفية فى الاعتبار. فهناك بعض التفكير لدى قوى الحضر لكى تتحالف مع قوى الريف ، على أن تكون المناطق الحضرية معبرا ، أى جسر للمناطق الريفية، وقد يمكن أن يتحقق هذا إذا توافرت شروط معينة، لكن الأمر يختلف في ظل أوضاعنا الحالية فغالبية شعبنا تعيش فى الريف ، نحن ليس لدينا عمال فى المناطق الريفية ، هناك فلاحون ، رعاة ماشية ومزارعون وهؤلاء هم الناس الذين نعمل على تنظيمهم و«تسييسهم» ليفكروا على نهج السودان الجديد . بالأمس - فى قاعة المؤتمرات - استمعنا إلى أغانى عن السودان الجديد، هذا الإحساس مغروس فى مقاتلى الجيش الشعبى بعيدا عن انفصالية الماضى، وهذا ليس بالأمر السهل ولكن ظللنا نثابر

عليه طوال الأربعة عشر عاما الأخيرة . إذن، عامل القوميات ، بالنسبة للسودان الجديد ، هو مكون هام حتى وسط سكان المدينة حيث تمتزج القوميات .

نحن نتميز - فى العالم الثالث - بما أسمية تداخل الأنظمة . فهناك ، مثلا ، تعايش بين نظام إقطاعى ، مجتمع فلاحين ، عمال حضريين ، عمال صناعيين ، كلهم يعيشون جنبا إلى جنب ويقطنون غالبا فى ذات الأحياء ، وعليه فحتى أولئك الذين يسكنون فى المدن، إذا هرشت جلدهم بأظافرك ، فإنك ستلمس «ريفيتهم» ، إنها قرب السطح ، أولئك الذين يعملون فى مصنع للنسيج ، مثلا ، ونعتبرهم عمالا ، ويشملون جنوبيين ، أو أهل الغرب ، أو أهل الوسط ، أو من كافة الأنحاء ، لكنهم فى نهاية اليوم يرجعون إلى قواعدهم الاجتماعية وإلى علاقاتهم «البدائية» . ففى الانتخابات - على وجه المثال - المؤيد لحزب الأمة ، وهو عامل أيضًا ، سيذهب ليصوب كحزب أمة ، والموالى للاتحادى الديمقراطى سيدلى بصوته كاتحادى ، والجنوبى سيذهب ليصوت كجنوبى . لكن ، فيما يخص رفاهية العمال وأحوالهم المعيشية تصبح النقابة هامة جدا لهم . فالنقابة تدافع عن مصالحهم ، تناضل من أجل تحسين أحوالهم المعيشية ورواتبهم ، شروط خدمتهم ، وما أشبه ، لكن عندما يتعلق الأمر بالسياسة ، فيما يتصل بالهوية ، فهم يرجعون إلى ما أسميه «قواعدهم البدائية» .

نحتاج كل هذه الأشياء لأن نضعها فى الاعتبار عندما نتحدث

عن تكوين حركة السودان الجديد السياسية ، فمثل هذه الحركة لابد أن تلبس عدة قبعات وتتقن اللعب بعدد من البرتقالات والتفاحات فى آن واحد ، وذلك حتى تتقدم إلى الأمام تنظيميا وأيضا حتى تنجح فى تطوير المحتوى السياسى للسودان الجديد نفسه . هذه هى عملية بناء شىء جديد غير مسبوق فليست هناك إجابات جاهزة ومعدة سلفا . وقد تكون الإجابات فى أذهانكم وتتبلور من خلال الحوار ، وستكون مهمة مثل هذا التنظيم ، أو هذا المنبر ، هو أن يجمع هذه الأفكار بعضها إلى بعض ، ومن خلال هذا التفاعل الذهنى سيتعمق مفهوم السودان الجديد .

أيا ما يكون تنظيم السودان الجديد يجب ألا يتناقض مع التجمع

بلدنا ، كما ذكرت بالأمس ، تتشكل من نوعين من التنوع : التنوع التاريخى والتنوع المعاصر . هذه هى المادة الخام لمجتمعنا والتى بها سنبنى السودان الجديد ، وبها سنبنى أى تنظيم نريد أن نبنيه للسودان الجديد . ولذلك فمن أول القضايا التى أكدنا عليها فى مناقشاتنا (خصوصا بعد عام ١٩٩٥) كانت ضرورة أن يكون لدينا جبهة عريضة تضم الجميع ، بما فى ذلك الأحزاب «التقليدية» . ويشكل هذا الموضوع نقطة خلاف أساسية بيننا وبين البعض خصوصا أولئك الذين كانت لهم فكرة أنه يجب أن ننشىء تحالفا بين الحركة الشعبية والجيش الشعبى ، من جهة ، و«القوى الحديثة والمسماة أيضا الجديدة» ، من جهة أخرى ، مع استبعاد الأحزاب «التقليدية» . وأجرينا هذا النقاش فى التجمع نفسه ، فى عام

١٩٩٥ ، واختلفنا مع هذا الخط ، فربما تكون الثقة فى الأحزاب «التقليدية» قد اهتزت ولكنها لم تتلاش ، فهذه الأحزاب لها قواعدها الاجتماعية ولذا فإنه لمن الخطورة بمكان أن نعزلهم ، أى أنه يجب أن تكون لدينا جبهة عريضة ولدينا «التجمع» . وهكذا - ونحن نتحدث هنا - لست قلقا لأننى لا أتآمر ضد أحد ، ونحن نرحب بالجميع ، كل أولئك الذين يعارضون الجبهة الإسلامية ، فى التجمع الوطنى الديمقراطى ، فبرنامج الحد الأدنى للتجمع يهدف إلى إسقاط نظام الجبهة الإسلامية ، وبالتالى ، لدينا مساحة داخل التجمع للمناقشة ، كما نحن نناقش الآن ، نتناقش مع حزب الأمة ، نتناقش مع الاتحادى الديمقراطى ، إنه أمر مشروع أن نفعل هذا كله بدون أن نعمل على تقويض التجمع كتنظيم لأن أهدافه متفق عليها كبرنامج الحد الأدنى .

أخيراً ، أود أن أؤكد مرة أخرى على ضرورة بناء التجمع الوطنى الديموقراطى كتحالف عريض يسمح بداخله بهامش من الحرية حتى يمكننا القيام ببعض التحركات . غير أن الصبر قد نفذ لدى البعض ، كما أن البعض الآخر قليل الاحتمال ، ولذا فإن كثيرين يرون أن التجمع لا يتحرك بالقدر الكافى . أنا أتفهم ضيق الصدر بالتجمع ، يمكن تشبيه الأمر بتحريك جبل وإذا استطعت أن تحرك الجبل نصف مليمتر ، فهذا إنجاز كبير . فعلى كل حال ، هذا هو الاتجاه الصحيح . إذن ، القوى التى تؤمن بالسودان الجديد حقيقة يمكنها أن تعمل فى إطار هذه المظلة الواسعة وتحاول أن تحرك

الجبل ، أن تحرك الموقف برمته فى اتجاه السودان الجديد . فالبعض قد لا يرغب فى التحرك فى هذا الإتجاه ، ولكن قوة منطق الموقف قد تكون كافية لتحريكهم ، وفى بعض الأحيان ، الناس تتحرك ليس لأنهم يريدون أن يتحركوا ولكن لأن الوضع يدفعهم للتحرك ، وهذا البعض قد يتحرك وهو يئن ، لكنه يتحرك على كل حال فى اتجاه السودان الجديد .

العلاقة بين القوى «الحديثة»[1] وقوى «الريف» «القوميات»

بعد أن استمعت للمدخلات المختلفة ، أود أن أطرح رؤيتى فيما يتعلق بالوضع السياسى التقليدى للسودان ، فقبل أن يدخل

(١) «القوى الحديثة» هى القوى التى نشأت نتيجة لانتهاج الدولة الاستعمارية فى السودان عدة طرق للتحديث الجزئى لأساليب الإنتاج وإدارته بحيث تنسجم مع توجه الإنتاج نحو السوق العالمية وكان من أهم آثار هذه السياسات على البنية الاجتماعية بالسودان ظهور فئات اجتماعية جديدة جاءت كنتاج لعملية الإنتاج التصديرى الحديث . وظل وجود قوى الإنتاج الحديث من مزارعين ، عمال ، مهنيين ، فنيين ، موظفين ، مثقفين ، وضباط وجنود . ودورها يتعاظمان على كافة أصعدة الحياة فى المجتمع السودانى والتى تنامت بوتائر متسارعة بعد الاستقلال فى عام ١٩٥٦ . وتتميز هذه القوى بتنظيماتها النقابية التى مكنتها من أن يكون لها نفوذ سياسي مؤثر . وبالرغم من أن هذه القوى تستمد وجودها ، وتكتسب نفوذها السياسى هذا ، من موقعها فى بنية الاقتصاد الحديث ، إلا أن مفهوم «القوى الحديثة» يستخدم سياسيا ليشير إلى الشرائح التى تنشد إقامة دولة علمانية تقوم على حقوق المواطنة ، على أن الأمر المثير للتأمل هو أن معظم عضوية الجبهة الإسلامية تنتسب إلى الفئات المختلفة من القوى الحديثة من ناحية الموقع الاقتصادى فى بنية الإنتاج ، ولكنها سياسيا وفكريا تنزع نحو بناء دولة دينية استبدادية .

العامل الثالث وهو عامل «القوميات» فى المعادلة السياسية ، كانت هناك قوتان : هما القوى «التقليدية» والقوى «الحديثة» والتى يشار إليها أحيانا بعبارة «القوى التقدمية» والقوى «التقليدية» ، عموما ، هى الأحزاب «التقليدية» ، التحالفات التى يقيمونها ، وقد ظلت هاتان القوتان فى صراع مستمر منذ الاستقلال عام ١٩٥٦ . وبعدها فرض عامل «القوميات» نفسه على الساحة السياسية وهى أساسا من الريف - وهو الأمر الذى أشار إليه ياسر من قبل - وهكذا صارت الخريطة الاجتماعية غير محددة ، مما يجعل التحديد الدقيق لمن هم خلفاء الآخر أمرا فضفاضا وملتبسا . وكان الأخ طه ، من البجة ، طريفا عندما قال : «نحن لسنا راغبين فى الديمقراطية وإنه بعد سقوط نظام الجبهة الإسلامية نحتاج لفترة انتقالية قد تمتد إلى نحو خمسة عشرة عاما ، وإن الديمقراطية بعد زوال نظام الجبهة لا تكفى ، فنحن جائعون وهكذا» .

إذا ذهبتم إلى الريف ، إلى يامبيو أو ياى ، مثلا ، وتحدثتم إلى مزارع هناك ، والذى قدتم «تسييسه» ، عن القوى «الحديثة» فى الشمال ، فهو لن يفهم عما تتحدثون . إذا تحدثتم إليه عن الديمقراطية سيقول: ما نوع هذا الحيوان . . هذا هو الوضع الحقيقى فى الريف ، الناس هناك واقعيون ، عمليون ، ويهتمون بالأمور التى تمس حياتهم مباشرة . لقد استقبلت وفدا من غرب السودان فى وقت ما خلال هذا العام فى ياى (جنوب مدينة جوبا بجنوب السودان) . كان الوفد يتكون من نحو أربعة وعشرين

شخصا من مختلف القبائل وقد قطعوا مسافة طويلة وشقوا الأحراش ليصلوا إلىً فى ياى ، هؤلاء الناس لديهم مشكلة وهى مشكلة حقيقية ، تدفعهم لكى يشقون عرض البلاد ليحضروا إلىً فى ياى ، ومن ثم سألتهم : «ماهى المشكلة ؟» وبدءوا يروون مشاكلهم، وهى تتعلق بالماء ، بالمراعى ، ضمان حرية الوصول إلى الماء والمرعى، وهى تتصل بالمصاعب التى خلقتها لهم الجبهة الإسلامية ، مثل ما يسمى بالنهب المسلح ، بجانب العديد من المشاكل الأخرى . هؤلاء الناس متدينون بعمق ، لذا عندما كنت أرد على تساؤلاتهم لم أعرف كيف أتجاوب معهم ذلك لأنهم كانوا يهتفون: الله أكبر ، الله أكبر ، وهذا موقف لم أتعود عليه ، وفى أثناء ذلك خاطبنى أحدهم معلقا : «والله أنت يا دكتور جون مجاهد تمام» . هذه الأمور تحدث فى بلادنا ، وقد كنت أتأمل وأفكر فى ذلك ولسان حالى يقول: إذا كانت هذه القوى «الحديثة» فى الشمال موجودة هناك لربما كان فى إمكانهم أن يعالجوا الموقف .

ما أود قوله هو أن هناك بيئة صالحة الآن يمكننا الاستفادة منها، فدعونا ننطلق لبناء السودان الجديد فى هذه الأراضى المحررة، فماذا يمنعنا من فعل ذلك ؟ . إذا كان لدينا فى الأراضى المحررة مجموعة من الشباب من الشمال ، الملتزمين بأفكار السودان الجديد ، مائة ، مائتان ، ثلاثمائة ، مهما كان العدد ، هذا من شأنه أن يحول فورا الوضع فى الأراضى المحررة ، بما فى

ذلك وحدة البلاد التى يشفق عليها البعض . سيخلق هذا وضعا جديدا ، فهذا تحول، هذا تغيير أساسى ، فى داخل هذه المناطق . حركات التحرير والثورات الناجحة ، تجربة كوبا مثلا ، بادر بها مجموعة من المثقفين الذين قرروا الذهاب إلى الأحراش تحت قيادة فيدل كاسترو واستطاعوا أن يحدثوا تحولا فى الريف كما شكلوا خلايا فى المدن ، وهكذا كانت هناك حركة فى الريف وأخرى نظيرة لها فى المدن . ارتبطت حركة الريف عضويا بالحركة فى المدن حتى استطاعوا فى نهاية الأمر الاستيلاء على هافانا وكوبا كلها ، بينما فى تجربتنا النضالية ، ظلت حركة القوى «الحديثة» منعزلة ومنفصلة عن المناطق الريفية .

لذلك ، عندما يتحدث أحدكم عن «السودانات المتعددة» بما يعنى أن ما أطلقنا عليه «السودان الجديد» فى الأراضى المحررة يقف فى مواجهة «السودان القديم» فى الشمال، يصبح الأمر مربكا ما إذا كنا حقيقة نعنى نفس الشيء ونتحدث عن نفس السودان الجديد . ذلك لأن قوى السودان القديم تتنافس مع القوى «الحديثة» فى الشمال . والآن ، يبدو هذا وكأن وحدة السودان ، وكأن ذلك السودان ، مقسم بين القوى «التقليدية» والقوى «الحديثة» وإن الاثنين يتصارعان حول نفس بنية الدولة من أجل السيطرة عليها . فمن جانب كانت القوى «التقليدية» تسعى للتحالف لنقل ، مع قوى الريف بغرض تعزيز موقفها ، ومن جانب آخر ، كانت القوى «الحديثة» أيضا تسعى للتحالف مع قوى الريف من أجل تعزيز موقفها فى مجابهة القوى «التلقليدية»

. بينما مقاربتنا للمسألة هى أنها فى جوهرها عملية تحول .

دعنى أرجع إلى عام ١٩٩٥ لتوضيح هذه النقطة . فى أسمرا كان هذا الأمر معروضا للنقاش أو الجدال . كما نوهت من قبل ، كان هناك تيار يدعو إلى تحالف بين الحركة الشعبية والجيش الشعبى والقوى «التقدمية / الحديثة» فى الشمال ، مما يعنى عزل واستبعاد الأحزاب «التقليدية» . كان ذلك نقاشا حادا . نحن عارضنا هذا التيار لأنه خطر وكانت مجابهة بين الحركة الشعبية والقوى «الحديثة» فى الشمال ، فنحن لا نعرفهم ، وهم جدد بالنسبة لنا ، وهذه هى الحقيقة. جائز أننا نعرفهم من خلال تعريفهم لأنفسهم، هم يقولون لنا إنهم «تقدميون» ، إنهم القوى «الحديثة» ، ويمكننا أن نسأل سؤالا مشروعا : ما هو الحديث فى هذه القوى ؟ وفى أى واحد منها ، أحتاج إلى إجابة شافية ومقنعة . فعندما أرسلنا قوات إلى دارفور ، كحركة ، لم تكن الجبهة الإسلامية هى التى جابهتنا ، بل واجهتنا كل أشكال القوى لأن ما حدث تم فهمه وكأنه غزو وكانت تلك تجربة مفيدة لنا .

القوى «التقليدية» موجودة هناك كما ذكرت من قبل ، ربما اهتزت مصداقيتها فى عيون بعض الناس فى الشمال ، ولكنها لم تفقد قواعدها الاجتماعية . وهذا أمر لم يكن واضحا لنا فى حينه ، كما أنه هو غير واضح لنا الآن ، فيما إذا كانت القوى «التقليدية» نفسها غير قابلة للتغيير لمصلحتها الذاتية . هم يفعلون ذلك فى جنوب أفريقيا . القوى التقليدية بزعامة دى كليرك ، وغيره تغيرت

لحماية مصالحهم ولحماية جنوب أفريقيا من التمزق، إذن، إذا كان الخيار بين تمزق السودان والتحرك في داخل القوى «التقليدية» لماذا لا يتحركون من أجل منفعتهم الذاتية؟ . . هذا هو رأى إضافي، تحدثت من قبل عن تحريك الجبل، أي التجمع الوطني الديمقراطي، في اتجاه السودان الجديد . الجبل طبعا لا يتحرك من نفسه، يحتاج إلى جهد . هذا هو معنى ما قصدته بالأمس بأنه لابد من تطوير التجمع . الموضوع في حقيقته هو ألا يصبح التجمع دكاناً مغلقا بل يجب أن ينضم إليه الآخرون حتى يتثنى له أن يتطور من داخله . خلاف لذلك، سنواجه بموقف حيث يكون غاية ما نصبوا إليه، بالضبط كما في عام ١٩٩٥، هو تكوين هيكل آخر وحسب . إذن العلاقة بين القوى «الحديثة» وقوى الريف يجب أن نعالجها بأسلوب في غاية الموضوعية . قوى الريف لا تعرف شيئا عن القوى «التقدمية» في المدن، أنتم في حاجة لتقديم أنفسكم لهم وهناك مجال الآن حيث يمكنكم أن تروجوا لأفكاركم . في نهاية الأمر، نحن نتعامل مع بشر، مع قواعد . إن كنتم تتحدثون عن الديموقراطية، فالناس ستذهب إلى الانتخابات .

الحاجة إلى التنظيم واستحداث آلية للوصول إلى السلطة

إذن، كيف يتطور نضال القوى «الحديثة»؟ في نهاية الأمر، فإن هدف أي تنظيم سياسي هو الوصول إلى السلطة وفي تجربتنا القوى «الحديثة» هي القوى الرئيسية التي تقود التغيير حتى في الانقلابات، لأن استياء الشعب يفضي إلى أن يقوم ضابط

بانقلاب لأنه قد قرأ علامات عدم الرضا وسط الناس ، لذا كل انقلاب يحدث يكون دائما باسم الشعب . إذن، إذا كانت القوى «الحديثة» تدعى أنها تمثل الشعب ، فهى أيضا مسئولة حتى عن الانقلابات . القضية هى أن هذه القوى دائما تفتقر إلى آلية تستولى بها على السلطة . يمكنكم أن تؤججوا وتتظاهروا لمدة أسبوع أو لأسبوعين أو لشهر ، حتى عام كامل ، لكن هذا كله غير كاف . ففى زائير - مثلا كما أشرت إلى ذلك من قبل - كانت هناك انتفاضة ضخمة ، أكبر مما حدث فى أى وقت فى الخرطوم ، لكن لم تكن هناك آلية للاستيلاء على السلطة . استلزم ذلك انتظار كابيلا وقوات متحالفة معه لتتحرك من مدينة «قوما» وبعدها ضارت وكأنها سكين تقطع زبد ، وفى سبعة أشهر فقط ، شقت الطريق حتى كنشاسا واقتلعت موبوتو من السلطة . ذلك بالرغم من أن النظام قد كان متعفنا لفترة طويلة ، ناهزت عقدا من الزمان ، فقد كان من الممكن للثورة أن تندلع فى زائير لكن الافتقار إلى مثل هذه الآلية عمل على تعطيلها . إذن ، حتى بعد أن نكتب مواثيقنا ، وتكون لدينا رؤية ، فى نهاية الأمر سنواجه بالآلية الضرورية للاستيلاء على السلطة ، والقوة «التقليدية»- التى ينتقدها معظمكم هنا - ستكون هى الأكثر تأهيلا للاستيلاء على السلطة .

إذن ، قضية الآلية المناسبة لإسقاط النظام هامة للغاية ، فهى التى ستحدد الشكل الذى سيأخذه الوضع الجديد . ولْنَعُدْ إلى الوراء كثيرا لعام ١٩١٨ فى روسيا ، كان لابد للانتفاضة من أن

تأخذ شكلا مسلحا، عصيانًا مسلحًا، كما كان لابد من بناء جيش – على الفور – للاستيلاء على السلطة . لأن القوى «الحديثة» لم تكن تملك آلية لإزالة النظام، لحسم النصر فى صالحها ففى عام ١٩٨٥ عندما سقط نميرى، استحوذ آخرون على السلطة . تلك هى القوى التى كانت لديها مثل هذه الآلية . ومن ثم، تلفت الناس يمنة ويسرة وقالوا : «وين دكتور جون؟، أنا بمشى ليه ؟ بمشى عشان بعمل شنو؟»، وحتى اليوم يلومنا الناس على عدم حضورنا إلى الخرطوم . ولذا ناشدت الجماهير، المتظاهرين، المتظاهرين، ووجهت لهم نداءا : «أنتم قد نجحتم فاستولوا على السلطة الآن» . لكن، دائما يتجه البعض بنظره إلى الوراء وهوما أسميه «تعمية التحرير»، فيصبح التحرير شيئا غامضا تكتنفه الأسرار، ويتوقع الناس أن شيئا آخر سيحدث، وهكذا تتمكن قوى أخرى، غير تلك التى شاركت وقادت الانتفاضة، من تشكيل الحكومة . كان يجب أن يصعد شخص ما منصة ما فى الخرطوم، وفى غمرة الارتباك الذى كان سائدا فى تلك اللحظات، ويطلب من بعض الشباب الانضمام إليه «حتى لو بى كوكاب وعصيات[1] ويقول يا هو ده جيش الانتفاضة، بعد شوية حيكون عندك عشرات من العساكر، بعد شوية حيكون عندك تلاتين رجل، ميه رجل، بعد شوية حيكون عندك تلتمية ودى قوة كبيرة، بعض العساكر سينضموا ليك وهم ملخومين أو

(١) «الكوكاب» هو الرمح أو الحربة، و«العصايات» جمع عصا .

عارفين بيعملوا فى شنو ، واها أرح ، ماشين وين قال ماشين قيادة العامة وتأخذ السلطة بى لخمة ده[1] . هذه هى الطريقة التى استولت بها الجبهة الإسلامية على السلطة ، إنهم درسوا الوضع جيدا . لكن قيادة الجيش هى التى هيأت لهم المناخ الملائم . فقد هددت القيادة بالانقلاب ، فى مذكرة من عشرين نقطة ، ومن ثم بدلا عن تنفيذ الانقلاب ، هرعوا لاستشارة الناس ، أنت لا تستشير حول القيام بانقلاب . استغلت الجبهة الإسلامية هذا التلميح ولم تتوان عن تنفيذ انقلابها . وهكذا ، عندما استولوا على السلطة أعلنوا انقلابهم باسم قيادة القوات المسلحة . كنت أستمع إلى بياناتهم الأولى ، فقد ظلوا يستخدمون اسم قيادة الجيش لفترة طويلة بعد الانقلاب بينما حقيقة كانت قيادة القوات المسلحة رهن الاعتقال . فقبل أن تعرف الوحدات العسكرية فى الأقاليم المختلفة حقيقة الأمر ، كانوا هم قد وطدوا أقدامهم . وكانت القوة التى تمكنت من الاستيلاء على السلطة مجرد مليشيات تقدر بنحو ثلاثمائة ضابط انضم إليهم عدد قليل من الجنود . لكن ، كان لديهم تنظيم ، وبالطبع تم اختراقهم لمؤسسات الدولة لفترة خلت ، وهلم جرا .

فى الوضع الراهن ، فإن الآلية المناسبة لإسقاط نظام الجبهة

(١) سواء كانوا مرتبكين أو مقدرين لما يفعلون ، وهم يتساءلون : «إلى أين نحن ذاهبون» ، وتقول لهم : «إلى القيادة العامة للقوات المسلحة» . وبهذه الطريقة تستولى على السلطة فى غمرة الارتباك الذى يسود ساعتها .

والبديل له يرتبطان جدليا ، فأنت لا تستطيع أن تناقش أحدهما دون الآخر . البديل للجبهة الإسلامية سيتحدد وفقا للطريقة التى سيسقط من خلالها النظام ، وهذه فى طبيعة الأشياء .

ومع أهمية هذا النقاش ، فبالطبع فإن تفصيل رؤية السودان الجديد أمر مهم للغاية ، لكن يجب ألا يستنفذ كل وقتنا وطاقتنا إذ من الممكن إنجازه فى شكل بيان مقتضب وشامل فى نفس الوقت. ذلك لأننا ظللنا نتحدث عن هذه الرؤية ونقدم محاضرات حولها . إذن ، يمكن أن تكون لدينا رؤية للسودان الجديد فى صفحة واحدة معبرة ، ومن ثم نصب جهودنا ونوظف طاقاتنا فى التنظيم ، فبدون تنظيم فإن ما يمكن أن يفعله المرء قليل جدا . التنظيم الذى لدينا الآن هو التجمع الوطنى الديموقراطى ، إذا حاولتم أن تلتفوا عليه فستنتهون إلى تهميش أنفسكم فى نهاية الأمر . هذا لأن القاعدة الاجتماعية ربما لا تستجيب لكم ، بينما الريف ليس فى متناول القوى «الحديثة» . إذن طوروا أنفسكم فى إطار التجمع الوطنى الديموقراطى . فإذا تغيرت القوى «التقليدية» ومضت فى اتجاه السودان الجديد لمصلحتها الذاتية ، وهو على الأرجح ، فهذا هو الطريق إلى الأمام . ربما تغيرت بعض القوى «التقليدية» أكثر من القوى «الحديثة» . فى الوقت الراهن ، نحن نعمل معهم على نحو يومى ، بينما لا تزال علاقتنا مع القوى «الحديثة» على مستوى النقاش ، نتأمل فيما نفعل حتى تمر سنتان . المرة القادمة التى نلتقى فيها بعد عامين ، يكون قد تم خلالها

تحرك داخل القوى «التقليدية» بينما تستمرون أنتم على هذا المنوال حتى يحين وقت تجدون فيه القوى «التقليدية» قد أصبحت هى القوى الثورية وتصبحون أنتم القوى «التقليدية» .

وهكذا ، أعود للحديث عن آلية إسقاط النظام والتى أرى ، كما أسهبت من قبل أنها تتكون من مجموعة من أشكال النضال . الانتفاضة مازالت ضرورية ، لكنها فى اعتقادى غير كافية ، ولا ينطبق هذا على الوضع الحالى فحسب ، فقد كانت دائما ضرورية ولكنها أيضا غير كافية . هذا هو السبب فى ألا تكون هناك «حكومة انتفاضة» . إذن ، من بين أشكال النضال هذه نحتاج إلى تطوير الكفاح المسلح ، فإذا كانت القوى «التقدمية / الحديثة» جادة حقا ، إذن دعونا نحض الناس للانخراط فى التدريب العسكرى . هناك ياسر جعفر الذى يقود أحد كتائب لواء السودان الجديد فى جنوب كسلا ، وهو من واد مدنى . هذه هى حالات متفردة ومع ذلك فإن لها وقعا عميقا من حيث ما تحدثه من تحول فى الوحدات المسلحة نفسها . هذه هى إحدى الآليات التى ستصلون عن طريقها إلى السلطة ، ولا يمكن القيام بها غيابيا حيث تسترخى القوى «التقدمية» فى مكان ما «وفى ناس بيعملوا إليهم ، الناس ديل ناس منو؟ . أنا جسمى دبابة عشان نشاكل ليكم ! !»[1] أنا مخلوق من عظم ولحم تماما كأى إنسان آخر . فى الحقيقة ، نحتاج أن نحدث

(١) «من هم هؤلاء الناس الذين سيعملون نيابة عن هذه القوى؟ فجسمى ليس مصفحا حتى أقاتل من أجلكم» .

تحولاً جذريا وهناك مجال لذلك .المناقشات النظرية ضرورية لكى نشحذ رؤيتنا للأوضاع الماثلة أمامنا، لكن ، فى نهاية الأمر ، القوى «الحديثة» لا تستطيع أن تصل إلى الحكم بدون أن يكون لديها آلية تستولى بها علىّ السلطة . أكرر أن هذه الآلية فى الوقت الراهن تتلخص فى توحيد الانتفاضة مع التحرك داخل الجيش ، مع العناصر التى لم تستحوذ عليها الجبهة الإسلامية ، ومع الكفاح المسلح . كيف يتم توحيد هذه الوسائل؟ ومن الذى يوحدها ؟ هذه أسئلة هامة. عندما أتحدث مع البعض من القوى «الحديثة/ التقدمية» : «بيقول عندنا جماعتنا فى الداخل، وأنا بقول أها ناس منو؟ هل أنتم فى اتصال مع جماعتنا ده؟»[1] .

الفرص لنضال القوى «الحديثة» متوافرة

تتوفر الآن فرص لنضال القوى «الحديثة/ التقدمية» أكثر من أى وقت مضى. الوضع قد أصبح منفتحًا . ومع ذلك فإن هذه الفرص والفرص لا تأتى كثيرًا ، لم تتم الاستفادة منها . رغبت فى أن أتنازل عن القيادة إلى شخص ما فى عام ١٩٨٥ ، يمكنكم أن تسألوا أيضا إن كان ذلك تكتيكيا أم فعليا ، لكن العرض قد قدم على كل حال . ولأن هناك حاجز نفسى ، فالبعض يتحدث عن الحاجز النفسى ، قلت لذلك الشخص : «إذا توليت قيادة الحركة

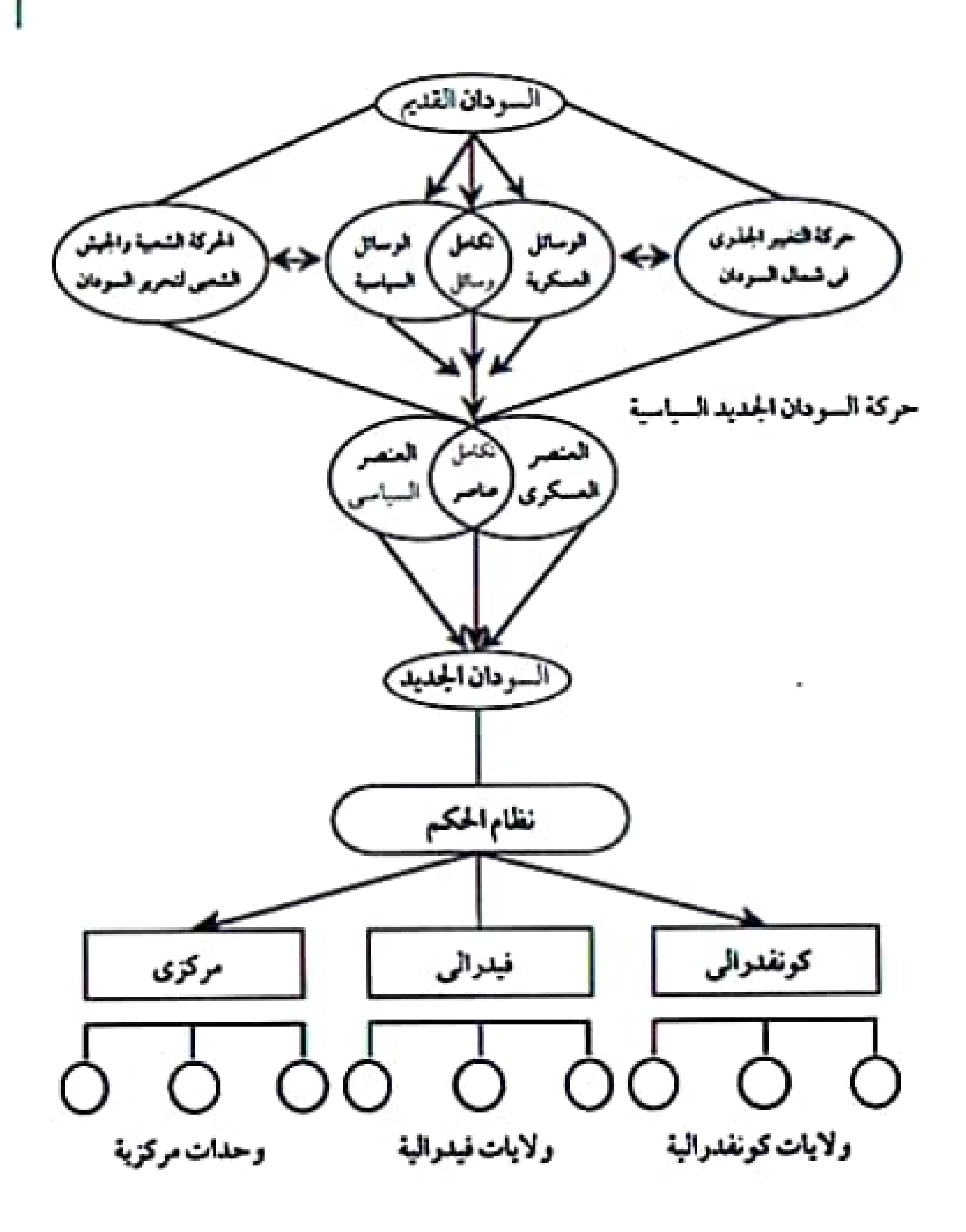
---

(١) «يقولون لدينا مؤيدون فى داخل السودان، وأنا بدورى أسأل: من هم؟ هل أنتم فى اتصال معهم؟» .

الشعبية والجيش الشعبى ، وأنت قائدى فى القوات المسلحة ، وأنت من الشمال ، ونحن نساندك ، ربما انضم إلينا الشماليون» . هذا طبيعى وليس موضوعا للانتقاد ، هو التعامل مع الواقع الموضوعى . الناس عادة تفكيرهم محدود وكل شخص يريد أن يرى «أهله» من حولهُ ، أنت تود أن ترى رجال قبيلتك ، أنت تريد أن يكون معك أحد من منطقتك وتود أن ترى أحدا من ديانتك . وهكذا ، قصدت أن أقدم ذلك العرض حتى يكون هناك تحرك ، أيا كان ما سيحدث لاحقا ، كيفما يتطور الموقف ، نحن سنقيمه معًا . لكن ، بالطبع لم يقبل ، ذلك الشخص ، العرض وهكذا مازلت قابعًا فى موقعى كقائد للجيش الشعبى . كما ذكرت ، مجتمعاتنا تتميز بتداخل الأنظمة ، لدينا ، فى نفس الوقت ، مجتمع قبلى ، وفى بعض الأماكن مجتمع إقطاعى ، لدينا رأسماليون ، بعضهم بدون رأسمال (رأسماليون بالتطلعات) ، لدينا اشتراكيون أيضا بالتطلعات ، لدينا كل أنواع الأنظمة هذه في داخل مجتمعنا هذا مصدر ضعف كما أنه أيضًا مصدر قوة لأنه فى داخل مثل هذا المجتمع يمكن لأى شىء أن يحدث . نحن ، مثلا ، استطعنا أن ننظم حركة تأسست فى مجتمع ريفى محض . ليس من السهل أن تغرس أفكار السودان الجديد ووحدة البلاد فى مجتمع قبلى حيث تسود أحاسيس مغرقة فى المحلية . هذا يدل ضمنا على أن تداخل الأنظمة ممثلاً فى القوى الاجتماعية السياسية سيقود فى النهاية إلى تحقيق السودان الجديد .

حركة السودان الجديد السياسية

معظمكم قد رأى الرسم البيانى الذى يفسر مفهوم لواء السودان الجديد (الشكل ٢) . فى هذا الرسم ، لدينا السودان القديم ، لدينا الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان ، ولدينا حركة سياسية من أجل التغيير الجذرى (حركة قوى السودان الجديد) فى الشمال ، قصدنا أن نتجنب استخدام عبارة «حديثة» أو «تقدمية» لكن عنينا القوى التى ترفض ما ظل يحدث خلال الأربعين عاما الماضية . هذه القوى ستساهم فى لواء السودان الجديد ، ومن ثم تعقد مؤتمراً وتتوصل فى نهاية الأمر إلى حركة سياسية للسودان الجديد ، بدون أن نعين لها اسما . وهكذا نحقق السودان الجديد ، ثم بعد أن نكون قد حققنا السودان الجديد ساعتها نتحدث عن نظام حكمه ، سواء كان مركزيًا أو فيدراليًا أو كونفدراليا . هذا الطرح يثير حساسية شديدة وسط قواعد الحركة الشعبية ، فهم يميلون إلى البحث والتدقيق وينزعون إلى الشك والارتياب حول ما يعنيه هذا . الرسم يصف الطريقة التى من خلالها ستناقش وتفصل الحركة الشعبية وقوى السودان الجديد فى الشمال مفهوم السودان الجديد فى داخل منبر لواء السودان الجديد، ويتفاعلوا معا سياسيا وعسكريا ، حتى يعقدوا مؤتمرا نتصور أن يفضى إلى تكوين حركة للسودان الجديد .



الشكل (٢)

لواء السودان الجديد : نحو سودان جديد

المسودة الأولى للرسم أشارت إلى : الحركة السياسية للسودان الجديد وأصريت أنا على حذف أداة التعريف (ال) لتصبح حركة ، لأنك إذا قلت الحركة فكأنك قد كونت هذه الحركة السياسية فعلا . لكن ، عندما نحذف أداة التعريف نحيل الأمر كله لذلك المؤتمر ليقرر بشأن هذه الحركة وما يجب أن تكون عليه ، بما فى ذلك الاسم . ومع هذا ، فبالنسبة لقواعد الحركة الشعبية والجيش الشعبى فذلك يعنى أنه عندما تتكون هذه الحركة فإن الحركة الشعبية ستختفى وينتفى وجودها ، وهذا استنتاج منطقى ، وأنا أقول : لما لا ؟ وترد هذه القواعد : «لكن نحن بودر هناك»[1] . إذن ، هم يعتبروننى وكأنى أقذف بالحركة الشعبية فى موقف سياسى ملتبس ومشكوك فيه . وهكذا ، الكثيرون عارضوا فكرة وهيكل لواء السودان الجديد . . . ومن جانب آخر ، عندما طرحنا الفكرة ، بعد حوارات ومناقشات مستفيضة ، على كل قوى السودان الجديد فى الشمال قالوا : «اللواء فرع للحركة الشعبية» . أنا ، إذن ، أتعرض للانتقاد فى الشمال كما أتعرض له فى الجنوب ، وهكذا واصلت العمل مع القوى «التقليدية» ، فربما استطعنا أن نزحزح الجبل . لكن ، إذا التفت كل هذه القوى فى التجمع الوطنى الديموقراطى ، يمكن أن يتحرك الجبل بدون عناء كبير .

إذن ، القضايا المطروحة ، كتقرير المصير والكونفدرالية ، طالما كان الاتجاه واضحا والرؤية واضحة ، نحن على ثقة بأننا سنتوصل إلى ذلك ، يمكنكم أن تصفوها بأنها تكتيكية أو مقصودة أو كليهما

(١) سنختفى ونذوب» .

إذا كانت ستقود إلى الاتجاه الذى اخترنا . من المهم أن يكون لنا تنظيم كالتجمع الوطنى الديمقراطى . ربما كان التجمع شكلا تنظيميا للحد الأدنى ، لكنه يمكن لمجموعات «القوميات» فى تنظيماتها المختلفة ، مجموعات القوى «الحديثة/ التقدمية» ، منظمات المرأة أن تعمل كلها سويا فى داخله لكى تحرك الجبل . هذا كله يستدعى نقاشا كما يقتضى فعلا وعملا أيضا . النقاش يمكن أن يتم بواسطة شبكة الانترنت ، أو عن طريق ورشة عمل ، أو من خلال مركز القرن الأفريقى للديمقراطية والتنمية فى نيروبى ، والذى من الممكن أيضا أن نستخدمه كمنبر لتنظيم ورشة عمل ولتوفير التمويل اللازم كمؤسسة محايدة . الأمر المهم هو أن نعد لاجتماع مثل هذا يشارك فيه كل الأفراد والتنظيمات، بدون أن يتخلوا عن أسمائهم ، ستشاركون كأحمد وكإبراهيم ، وكتنظيمات ستحتفظون بهويتكم . ومن ثم نحصل على منبر نعقد فيه اجتماعنا ، وبدلا من أن نتبادل الأفكار فى «تمرين ذهنى» ، كما نفعل الآن ، تكون لنا أجندة ما نبتغى التوصل إليه . يمكننا أن نخرج من هذا الاجتماع بشىء وسيكون جيدا أن نخرج بشىء من تمرين ذهنى حول المواضيع المطروحة .

التجمع الوطنى الديموقراطى أساسى وضرورى لنضالنا

ومع ذلك ، مهما كان ما سوف نخرج به من هذه الاجتماع يجب ألا يتعارض مع التجمع الوطنى . التجمع ضرورى لنضالنا، وحقا يمكن أن يتحرك . فالقوى «التقليدية» يمكن أن

تتحرك ، وهم فى الواقع قد تحركوا ، مع أن البعض لا يوفيهم حقهم ، والبعض الآخر نافد الصبر حيال تحركهم ، لكنهم يتحركون . وهكذا ، لا أود أن يحسبنى أحد وكأنى أقلل من شأن التجمع ، أنا لست كذلك أبدا وكل ما أقوله هو فى سياق التجمع نفسه. تحدثت بصراحة في اللقاء الجماهيرى بالأمس عن الانضمام للتجمع وتطويره وتعزيزه . إنه لفى مصلحتنا ، مهما سمينا أنفسنا قوى «تقدمية» أو قوى «تقليدية» أو قوى تعارض نظام الجبهة الإسلامية ، أن نظل مع بعضنا البعض فى إطار برنامج الحد الأدنى هذا . عندما يذهب نظام الجبهة هناك بعضكم أبدى تخوفا عبروا عنه بالسؤال : ما هى الضمانات ألا تعود القوى «التقليدية» إلى الحكم وهى كما هى لم تتغير ؟! أنا لست قلقا من ذلك لأننى لا أعتقد بأن نظام الجبهة الإسلامية سيسقط بدون أن يكون هناك تغيير جذرى داخل أى تنظيم يسعى لإسقاطه وفى سياق الآلية التى يستخدمها لإسقاطه . كلما استمر نظام الجبهة فى الحكم ، كلما استمرت بلادنا فى التدهور وفى النهاية إما أن يتحقق السودان الجديد أو تتمزق البلاد . أنا لا أعتقد مطلقا أنه يمكن المحافظة على السودان القديم فى أى شكل آخر ، سواء كان ذلك فى الشكل القديم أو فى شكل «ليبرالى» لأن تلك أيضًا نزعة محتملة. فالسودان القديم سيحاول المحافظة على نفسه بدلاً عن الشكل القديم للأحزاب «التقليدية» ، لفظ «ليبرالى» ربما لا يكون التعبير الصحيح، لكن فى أى شكل آخر غير ذلك الشكل القديم

، إذن، حقيقة الاتجاه هو إما استمرار حكم الجبهة وما يتبعه من انحطاط حتى نتمزق أو نسلك اتجاه السودان الجديد ، وهو طوق النجاة الرئيسى الذى سينقذ بلادنا .

بناء السودان الجديد على الواقع فى الأراضى المحررة

إذن، نحتاج إلى تفصيل رؤية السودان الجديد ونحتاج إلى تطوير آلية لإسقاط النظام ، وقد يقتضى الأمر حتى ذهابكم أنتم إلى الأراضى المحررة لخلق نموذج للسودان الجديد الذى نتحدث عنه ، ولبنائه على أرض الواقع ، ومن ثم نشاهده وهو ينمو ، فإن لم يكن هو ما نريده ، نقوم بإجراء التغييرات الضرورية حتى يأخذ الشكل المرغوب فيه . هذه الإمكانية موجودة فى كل مكان، الآن لدينا مناطق محررة فى الجبهة الشرقية ، وهكذا فإن الفكرة القديمة عن عدم إمكانية الكفاح المسلح فى الشمال ما عادت مقبولة ، فنحن قد أصبحنا هناك . نحن الآن فى عدة مناطق بشمال السودان ، نحن فى جبال النوبة ، وهى جزء من الشمال ، نحن فى جنوب النيل الأزرق وهو جزء من الشمال ، ونحن فى الجبهة الشرقية من كسلا وحتى عقيق على ساحل البحر الأحمر . إذن ، يمكن أن نتوجه الآن ونضع على الأرض ما نعنيه بالسودان الجديد فى عقيق ، فى همشكوريب ، فى منطقة كسلا ، فى منطقة الدمازين ، فى جبال النوبة وفى كل جنوب السودان .

ربما يكون التفاعل والعمل فى داخل الأراضى المحررة أفضل

بكثير من المناقشات التى ظللنا نجربها فى غرفة مغلقة ، وربما تتجاوز المواثيق التى درجنا على كتابتها ، أو حتى الاجتماعات بين الأطراف المختلفة والتى ما برحنا نعقدها . خذوا قرارا راديكاليا وأدخلوا أنفسكم فى تنظيمات ، سواء كأفراد أو كتشكيلات أيا كانت مسمياتها ، وأرسلوا الشباب إلى المناطق المحررة ، ليس الشباب فحسب ، فالأطباء مطلوبون والزراعيون مطلوبون . إذا كانت هناك مزرعة ، مزرعة للسودان الجديد ، كمشروع مثلا ، وكما قلت من قبل ، فجوال واحد من محصول عباد الشمس يصل سعره إلى ١٥٠ دولار أمريكى فى السوق . نحن انفتحنا نحو الأسواق العالمية ، ونستطيع أن نجد أسواقا . فإذا أنتجنا ١٠,٠٠٠ طن ، وهذا ممكن فى موسم واحد، هذه ١٠٠,٠٠٠ جوال كل واحد منها قيمته ١٥٠ دولار ، سنحصل على خمسة عشرة مليون دولار أمريكى . بهذا المبلغ نستطيع الآن أن نوفر التمويل لبناء قوات وحركة السودان الجديد ، كما أن سكان المنطقة التى تم فيها إنتاج المحصول سيذوقون بأنفسهم ثمار السودان الجديد ، ومن ثم سينتسبون إليه . هذه هى الأشياء العلمية والتى يمكن حقيقة أن نقوم بها وفى الواقع هناك أيضًا الإمكانية لتنفيذها ، إلا أننا لا ننتهز هذه الفرص . ربما كان أحدكم هنا محقًا عندما قال إنَّ الحياة فى القاهرة مريحة . إنه مريح أن نقوم بالثورة من داخل شققنا . هذه ليست مبالغة فى الانتقاد ، لكن حالما نفرغ من صياغة الرؤية والآلية ، سيساهم كل فرد منا وفقا لظروفه . الفنان محمد وردى

هنا سيؤلف أغانى للسودان الجديد ويمكن أن يذهب إلى الأراضى المحررة كما فعل فى وقت سابق . هذه مساهمة . يمكننا أيضا أن نفتتح جامعة السودان الجديد ، أنا اقترحت ذلك فى وقت ما ، والمبانى جاهزة . هناك ، مثلا ، معهد زراعى فى يامبيو . وتحدثت أيضا مع رؤساء بعض الدول الصديقة لاستضافة جامعة السودان الجديد . ستكون هذه بمثابة مساهمة السودان الجديد فى تعليم شبابنا . وهكذا ، إن كنا قد عملنا على تنفيذ هذه الفكرة ، فإن الطلاب الذين يحاول البشير تجنيدهم الآن ، والذين بدورهم يقاومون ولا يجدون مكانا يستوعبهم ، لكان من الممكن أن ينضم هؤلاء إلى جامعة السودان الجديد .

بدأت الأفكار والتطبيقات العملية للسودان الجديد تأخذ شكلا ونحن ننطلق بعيدا عن تعمية التحرير واجترار العبارات المعممة الإنشائية ذلك أن السودان الجديد سيأتى بطريقة ما من مكان ما أو أن بعض الناس سيصنعونه لنا . هذه البرامج العملية هى التى ستحول السودان الجديد من مجرد فكرة إلى واقع ، جامعة للسودان الجديد ، مزرعة السودان الجديد للشباب ، ومن ثم سيكون لدى شبابنا مكان يذهبون إليه خلال العطلات . كذلك الأطباء ، مثلا ، يمكنهم أن يقتطعوا ما تيسير من وقتهم لخدمة مواطنيهم فى الأراضى المحررة ، فهم جزء من السودان الجديد . كل هذا يمكن القيام به بينما تستمر أشكال النضال الأخرى ، نحن نجهز للانتفاضة ، نحن نعمل فى داخل الجيش كما نولى الاهتمام

بتطوير الكفاح المسلح . إذا كان للقوى الجديدة آلية للاستيلاء على السلطة فى الخرطوم خلال الشهر القادم أو العام القادم ، فهذا إنجاز ، وإن لم نستطع ، نحن نعمل بالتدريج ونخلق فى الظروف الملائمة . وهكذا ، هناك الحركة الشعبية والجيش الشعبى كوعاء ولواء السودان الجديد موجود كوعاء ، وهناك أيضا فى الساحة القوى الأخرى التى تؤمن بالسودان الجديد . دعونا نتجه إلى وصلهم وإلى مواصلة هذا الحوار حتى نتوصل إلى رؤية موحدة . سنستمر أيضا فى العمل مع القوى «التقليدية» ، ربما سيحولون أنفسهم ، حتى أن بعضهم قد وضع النجمة الحمراء على أعلامهم . هذه هى التطورات التى تحدث من حولنا .

الأخ الواثق ، لا أدرى كيف ستختتم هذا الاجتماع (The Brainstorming ، لكن دعنا نترك الأمر للنقاش ربما نخرج باقتراحات فى هذا الشأن . فنحن قد قمنا بتفصيل آرائنا . أنا سعيد بأن أكون معكم وتتاح لى هذه المناسبة لأستمع إلى آرائكم كسودانيين مهتمين وأيضا للتفاعل معكم . أعتقد أن الوقت قد حان للتحرك بعيدا عن «موات» حالة الانتظار اليائسة التى نعيشها وأن تقوموا بعمل حاسم ، كما يقول الإنجليز ، أن «تلقوا بأنفسكم فى الماء» ، فتضطرون للسباحة أى الإنجاز .

ربما لم أتعرض لأحد المواضيع وهو الاقتباس الذى استخدمته من الكتاب المقدس . لا ، لم أقتبس من الكتاب

المقدس بسبب طبيعتى الدينية ، وأنا أيضًا لا أقول إننى لست متدينا . إنما كنت أشدد على «تاريخيتنا» ، أننا شعب تاريخى . إن كان هذا مكتوبا فى الكتاب المقدس ، فلماذا لا أقتبس منه . إن كان مكتوبا فى القرآن ، وفى الواقع بعضكم الذى يقرأ القرآن لماذا لا يبحثون فيه عن ذكر السودان ، فإن كان هناك سواء ذكر باسم كوش أو كيفما ذكر ، سيكون الاقتباس منه أمرا طيبا . إذا جاء ذكر السودان فى الكتابة المصرية القديمة ، الهيروغليفية ، سأقتبس منها ، وإذا كتب فى التوراة ، سأقتبس منها على حد سواء . ليس لهذا دلالات دينية على الإطلاق ، أنا فقط أقول أن بلدنا ، السودان ، مذكور فى الكتاب المقدس . هذه هى النقطة التى قصدتها ، فيجب ألا تثير أى حساسيات دينية .

أخيرا ، أود أن أشدد على ثلاثة أمور هى : تفصيل الرؤية ، الآلية والبديل لنظام الجبهة الإسلامية . فالآلية والبديل مرتبطان عضويا ، إذا لم يتحقق هذا الإرتباط ، فلا تأملوا فى الوصول إلى السلطة ، ذلك لأن الآلية التى نستخدمها هى التى تحدد القوى التى ستأتى للسلطة ، سواء كانت القوى «التقليدية» أم القوى «الحديثة / التقدمية» . الفراغ الذى ستحدثه الجبهة الإسلامية سيملؤه أولئك الذين لديهم الآلية لإسقاط نظامها . هذه الآلية موجودة بالفعل ، فقط تحتاج إلى وجود القوى «الحديثة/ التقدمية» فى مختلف جيوش التحرير ، حتى فى لواء السودان الجديد الذى يعتبره البعض فرعا للحركة الشعبية ، لكنه هناك ويمكنكم أن

تستحوذوا عليه ، فهو يتيح مجالاً للنضال . فإذا ذهب خمسمائة خريج من الشمال ، لهم آراء «تقدمية» ، سيتغير الوضع بصورة أساسية ودراماتيكية . هذه هي احتمالات وفرص ، كما ذكرت من قبل، تتوفر لنا بسبب ضعف نظامنا الذى يتميز بالتداخل حيث نجد حسن الترابي ونجد أى شيء آخر ، يتعايشون في نفس الوضع ، رأسمالي ، اشتراكي ، مزارعين ، مجتمعات قبلية ، هذا التداخل يوفر كل هذه الاحتمالات . إذا كنتم موجودين ، على سبيل المثال ، عندما استقبلت ذلك الوفد من غرب السودان ، وكان إلى جانبي مائة خريج من الشمال ، لولد هذا لدى الوفد شعورا بالطمأنينة لأنهم وجدوا أناسا ينتسبون إليهم واقعة أن يرتحل هذا الوفد من غرب السودان ليأتي إلينا في ياى ، إنما هى مؤشر لعجز القوى «التقدمية» التي يتعذر وجودها ويتعذر الوصول إليها . كان الواجب أن يذهب هذا الوفد إليهم إذا لمسوا أن لهذه القوى شيئا تقدمه .

مناشدة لاتخاذ خطوة حاسمة

البارحة ، في قاعة المؤتمرات ، كنت سعيداً لأنني شاهدت أمامي صورة للسودان الجديد . كان هناك أناس من مختلف أنحاء السودان، من الجنوب، من الشرق، من الغرب ومن الشمال ومن الوسط، مسلمون ومسيحيون. كان ذلك منظرا زاهيا مبهجا ورائعا. هذا ببساطة لأنهم أدركوا بأن هناك أملا لتحقيق السودان

الجديد، جاءوا لهذا السبب . هذا مؤشر بأن مستقبل بلادنا يكمن فى اتجاه السودان الجديد. دعونا نضم هذه العناصر بعضها إلى بعض. فالمادة الخام متوفرة هناك ، بما فى ذلك الأفكار . ما نحتاج إليه لكى تلتئم كل هذه المكونات ، وهذا لن يحدث بطريقة سحرية ، هو اتخاذ خطوة حاسمة وثورية. أناس مثل ياسر عرمان اتخذوا خطوة حاسمة، عشرة أو إحدى عشرة سنةً مضت، وانضموا إلى الحركة الشعبية والجيش الشعبى . هذا هو «إلقاء النفس فى الماء» ، فياسر لم يكن يعلم ما سيواجهه هناك وهو قرار يحسبه البعض مخاطرة بالغة، لكن هذا هو ما أسميته خطوة حاسمة ، والثورات دوما كذلك . فى الجيش الشعبى نقول «فلان» كناية للأشخاص الذين نأمل فى أن ينضموا إلينا لأنهم كانوا فى تنظيمنا الداخلى عندما كنا فى الجيش السودانى . وهكذا ، عندما استفسر عن سبب عدم حضور «فلان»؟ يجيبون : لديه مشاكل أسرية ، ثم هو فى انتظار مرتبه ، ثم لديه ديون يجمع فيها ، وعندما يرتب كل هذه الأمور سيأتى ، وهكذا ، ينقضى عام، ثم يمر عام آخر ، ثم ينقضى العام الذى يليه ، وبعد فترة من الزمن أحاط علما بأن «فلان» قد أصبح وزيرا فى حكومة البشير . فهو لم يتخذ خطوة حاسمة ، لم يلق بنفسه فى الماء .

إذن ، أناشدكم أن تتخذوا خطوة جريئة وأن تأخذوا قرارا حاسما . هذا هو معنى أن تكون ثوريا ، أن تقوم بخطوة ثورية وإلا فستصبح راكدا . أكرر بأنه لو كان لدينا ثلاثمائة أو أربعمائة

أو خمسمائة شاب انضموا اليوم للواء السودان الجديد سيتغير كل شيء ، حتى صراعكم مع القوى «التقليدية» سيتغير في داخل التجمع الوطني الديمقراطي ، أو انضموا إلى التجمع والذى سيكون منبرا مفتوحا . أحد اقتراحاتكم أن نتحاور حول رؤية السودان الجديد من خلال شبكة الانترنت . يمكن أيضا أن نعقد ورشة عمل ، وبدلا من أن تكون تحت مظلة لواء السودان الجديد أو غيره، يمكننا أن نستخدم مركز القرن الأفريقى للديموقراطية والتنمية ، فى نيروبى ، يمكننا أن نخرج بمقررات من ورشة العمل هذه ومن ثم ننطلق إلى الأمام .

□ □ □

الفصل

الخامس

5

ملاحظات حول الزيارة

إلى جمهورية مصر العربية

فى العلاقات مع مصر

الجزء الأخير من حديثى يتضمن ملاحظاتى عن الدور الذى أعتقد أن إخوتنا وأخواتنا فى مصر يمكن أن يضطلعوا به . إنه شرف كبير لى وللوفد المرافق أن نزور القاهرة ومصر ونتحاور مع الحكومة المصرية ونتحدث إلى الشعب المصرى ، ومن خلاله إلى بقية العالم العربى . كانت الزيارة إيجابية ومثمرة جدا، وشعرنا أن لها وقعا طيبا فى مصر والعالم العربى وكذلك فى السودان وأتوقع أن تأتى بنتائج إيجابية . لقد أتيحت لى فرصة مقابلة المسئولين ، على كل المستويات ، بمن فيهم وزير الخارجية ، عمرو موسى ، ويوسف والى ، نائب رئيس مجلس الوزراء والمستشار السياسى الخاص لفخامة الرئيس ، الدكتور اسامة الباز ، . تميزت محادثاتنا بالإيجابية والصراحة ومن ثم كانت إيجابية ومثمرة . وفى نهاية المطاف قابلت فخامة الرئيس ، وكان اللقاء جيدا جدا وحارا جدا .

وهو رجل عظيم وتوصلنا إلى فهم مشترك حول كل القضايا والتقت أفكارنا . وأرى أنه أمر فى غاية الأهمية لأن مصر تستطيع أن تلعب دورا هاما فى السودان .

ولقد أسلفت القول عما يربط بيننا من علاقات تاريخية راسخة وعلينا أن نعيد قراءة الماضى لكى نفهم الحاضر ونشق طريق المستقبل ، فمستقبلنا يكمن فى أن نكون مع بعضنا البعض . كذلك قمت بزيارة ممتعة إلى الأهرامات ، صعدت فيها إلى قمة الهرم وهناك شعرت بأننى أوفر صحة مما كنت عليه قبل أن صعد . ثم زرت المتاحف ، وشاهدت المومياات ا تكونت لدى انطباعات ايجابية للغاية ، فقد كانت زيارة ملهمة إذ شاهدت بعينى الأشياء التى كنت قد قرأتها فى الكتب واعتقدت فيها بشدة ، ولذا فأنا راض كل الرضا عن هذه الزيارة .

لقد تمكنت من نقل وجهة نظرنا إلى فخامة الرئيس، وهى تتلخص فى تأكيد موقفنا من وحدة بلادنا، فالحركة ظلت تنادى وتدعو إلى وحدة جديدة، غير الوحدة القائمة منذ الاستقلال والتى كلفتنا واحدا وثلاثين عاما من الحرب والاقتتال . والجبهة الإسلامية ليست هى وحدها المسئولة عن ذلك بل مجمل سياسات «السودان القديم»، ويمكن لمصر أن تساعدنا فى هذا الاتجاه، فالطريق الوحيد هو تحقيق وحدة فى إطار دولة قومية Nation-State قادرة على الصمود أى وحدة قائمة على تنوعنا التاريخى والمعاصر حتى يشعر كل فرد منا أنه ينتمى إلى بلده . وقد لقيت هذه الرسالة قبولا عاما لأنها الحقيقة . وقد كنت صريحا فى كل المناقشات التى تمت، كما كان كل من قابلته صريحا أيضا . أنا مقدر وممتن لكل الحوارات التى جرت مع مختلف المجموعات، من مثقفين وأحزاب سياسية، والمجموعات الممثلة لوجهات النظر المختلفة، وقد نقلت لهم نفس الرسالة ولمست استجابة مماثلة .

كما أتيح لى أن ألتقى السودانيين بمصر وأن أخاطبهم فى لقاء جماهيرى كبير، وأنا ممتن لفخامة الرئيس والمسئولين لما قاموا به من ترتيبات وما قدموه من تسهيلات . فقد حضر هذا اللقاء حوالى ثلاثة آلاف من السودانيين، واكتست المناسبة برونق خاص إذ كان الحضور ممثلا لكل السودان، شماله وجنوبه، غربه وشرقه . وتقدم هذه الاستجابة دليلا آخر على رغبة السودانيين فى التغيير والذى ربما رأوه فى شخصى ولذا تجشموا مشقة الحضور . وأنا

شاكر ومقدر للمسئولين لتوفيرهم قاعة المؤتمرات الدولية لعقد هذا اللقاء . فالزيارة التاريخية هذه تمكنت خلالها من الالتقاء بحكومة وشعب مصر ، وباقى الدولة العربية ، وتعريفهم بقضيتنا - وكما سبق أن ذكرت - فالزيارة كانت إيجابية ومثمرة وسيمتد تأثيرها إلى أمد طويل .

لم تكن هناك اختلافات فى وجهات النظر فى محادثاتنا مع المسئولين المصريين ، فالاهتمام الرئيسى لمصر كان هو وحدة السودان ، وهذا أيضا هو اهتمام الحركة . وأعتقد أن حضورى إلى هنا كان مهما لنقل موقفنا مباشرة إلى حكومة وشعب مصر . فنحن وحدويون منذ عام ١٩٨٣ ، لكننى أضيف أن الوحدة التى نقصدها ليست هى نفس الوحدة التى يعنيها البشير أو حتى الوحدة التى عنتها الحكومات السابقة إذ لا أجد لنفسى سببا لكى أقاتل من أجل تلك الوحدة . بل نحن نعنى نوعا جديدا من الوحدة ، تلك التى تستوعب وتشمل جميع السودانيين بمختلف مجموعاتهم الإثنية وثقافاتهم وأعراقهم وأديانهم ، ولا تستبعد أو تعزل أحدا . إنها الوحدة التى أفخر بها وأدافع عنها . وهكذا ، لم نختلف فى وجهات النظر . بالطبع هناك اهتمامات أخرى لمصر كموضوع المياه وقناة جونقلى وقد تمت مناقشاتها . فى حقيقة الأمر ، فإن قناة جونقلى هى موضوع أطروحة الدكتوراه التى تحصلت عليها قبل الحرب . أبدت مفهومى من أن القناة لها منافع تعود على كل من أهالى المنطقة فضلا عن شمال السودان ومصر ، ولم يكن هناك

خلاف على ذلك . كما أكدت على أننا لسنا ضد الإسلام كما يشيع نظام الخرطوم ، وأننا لسنا ضد العرب كما تشيع الخرطوم أيضا وأنه لا يمكن أن نكون كذلك . ولقد أكدت على هذه الحقائق فى كل من اجتماعاتنا المغلقة ولقاءاتنا العامة على حد سواء .

نعود إلى علاقتنا مع مصر فأؤكد ، من خلالكم - أنتم كقيادات للمجتمع المصرى - عميق احترامنا وصادق حبنا لشعب مصر . نحن نؤمن بأننا شعب واحد وسنعمل نحو ترسيخ ذلك ، ومن خلال الحوار المشترك سوف نفهم بعضنا الآخر وسنشق سويا الطريق إلى الأمام . إنه وقت مناسب للغاية أن نكون هنا ، فنحن نعد هذه الزيارة مهمة جدا ، وذلك حتى لا يتم اقتباس أو نقل كلام على لساننا نقلا عن الآخرين ، لكن لكى نتحدث مباشرة إلى الحكومة المصرية ، إلى الشعب المصرى ، ومن هنا نخاطب باقى العالم العربى .

إنها فرصة عظيمة لنأخذ مكاننا فى مصر ، فى العالم العربى ، وفى المجتمع الدولى . أنا أستطيع الآن أن أنتقل من القاهرة إلى رأس الرجاء الصالح . هذا حقنا ، نحن نستطيع أن نتحرك إلى المملكة العربية السعودية ، نستطيع أن نتحرك إلى الكويت . أنا أيضا أناشد الشعب المصرى وكل الشعوب العربية أن يساعدوننا ويقدموا لنا العون فى المجال الإنسانى . فالسودانيون فى المناطق المحررة يشاهدون المعونات الإنسانية تأتى من أوروبا ، ومن أمريكا ، هذا فى الوقت الذى نتحدث فيه عن الوحدة ، ووحدة السودان

والتى تعنى عــلاقــاتنا مع العــالم العــربى . أنا لا أتحــدث عن المساعدات الحكومية ، بل أتحدث عن المنظمات الطوعية وغير الحكومية فى مصر ، وفى العالم العربى ، التى أتمنى أن أراها فى مناطقنا . إن كان هناك عون أو إغاثة ، هذا سيوطد علاقاتنا ويعمق روابطنا أكثر وأكثر . دعـونا نفكر سويا ونضع أيدينا فى أيدى البعض لنبحث عن مجالات نستطيع عن طريقها أن نقترب من بعضنا البعض ، وهذه تشمل المجالات الثقافية مثلا حيث نستطيع أن نناقش قضايانا ، والمجالات الإنسانية حيث يمكن أن نساعد الناس الذين يعانون ، بالدواء وبالطعام ، وبالكساء وذلك حتى يدرك هؤلاء ، الذين يقاسون في أكواخهم فى الأحراش، أن هذه الوحدة التى نتحدث عنها ، ومن ثم ينتمون إليها ، هى وحدة حقيقية واقعية ولها فاعلية .

تشويه صورة الحركة الشعبية فى مصر

أنا أدرك أن هناك أشياء كثيرة قد قيلت عنا وعن اتجاهنا فى الحركة الشعبية ، يروج لها أعداؤنا ، خصوصا تلك القادمة من الخرطوم ، اتهامات ضدنا تتلخص فى أن الحركة الشعبية تنظيم للدينكا ، أو يهيمن عليها الدينكا ، وبأننا حركة انفصالية ، الحركة الشعبية تنظيم انفصالى ، وأننا ضد الإسلام وضد العرب، وكل صنوف الاتهامات والتى هى مجرد ادعاءات تصدر من حكومة الخرطوم ومن يشايعها، وهى ليست حقيقية . الحركة قد تطورت

خلال الأربعة عشر عاما الأخيرة . الوضع الفعلى فى الحركة الآن ، فى عام ١٩٩٧ ، هو أنها فى كل مكان فى الجنوب، وهى تتكون من كل القوميات الموجودة ، كما أن الحركة فى جبال النوبة وفى جنوب النيل الأزرق ، وهى جزء من التجمع الوطنى الديمقراطى فى شرق السودان ، فعلى سبيل المثال ، فى جبال النوبة لدينا القائد يوسف كوه مكى ، هو مسلم ومن جبال النوبة ، وهو من كبار القادة فى الجيش الشعبى وحاكم المناطق المحررة من جنوب كردفان ، ولدينا كذلك القائد مالك حقار وهو حاكم المناطق المحررة فى جنوب النيل الأزرق ، وهو مسلم أيضا . لدينا فى الجبهة الشرقية عبد العزيز آدم الحلو ، هو أيضا مسلم وقائد لواء السودان الجديد فى الجبهة الشرقية . نفس الشيء ينطبق على قادة الجيش الشعبى فى مختلف أنحاء جنوب السودان . إذن هذه الصورة ، هذه الفكرة بأن الحركة قبلية ليست صحيحة ، فالحركة ستستمر فى تنويع قاعدتها وقيادتها حتى تضم كل قوميات بلادنا . وأود فى هذه المناسبة أن أقدم لكم أعضاء الوفد الذى يرافقنى وتستطيعون أن تدركوا أيضا أنهم من كل القوميات . الوفد نفسه يعكس وجه السودان الجديد .

نحن ظللنا حركة وحدوية ، وظللنا تنظيما وحدويا منذ تأسيس الحركة الشعبية والجيش الشعبى فى عام ١٩٨٣ . وفى الواقع فإن أول قطرة دم أريقت كانت فى داخل تنظيمنا ، ولم تكن مع الجيش السودانى ، بل فى القتال ضد الانفصاليين داخل

الحركة[1] . هذه الشعارات حول الوحدة ، التى أطلقناها فى عام ١٩٨٣ ، قد ظللنا ومازلنا متمسكين وملتزمين بها . هذا ليس تملقا . هذه قناعتنا بأن الواقع السودانى يتمثل فى أننا أمة متنوعة .

لا ، نحن لسنا ضد الإسلام ، لا يمكن أن نكون ضد الإسلام إذا كنا نقف مع وحدة بلدنا والتى يشكل المسلمون غالبية سكانها . فمن غير الممكن بأى من الأحوال أن أضمر مشاعر ضد الإسلام، لأن ذلك يعنى إيذاء أهلى ، كما قلت ، وهم الغالبية . دعونا نتجنب الأمور التى تفرق بيننا ذلك لأننا بصدد بناء أمة ولا يمكن أن نخلق أمة تقوم على الشقاق ، بالتفريق بين الناس . بل كل ما نقوله هو أن يقتصر الدين على مجال الفرد ، الدين أمر خاص، فهو معتقد ، وهو شىء روحانى ، بينما الدولة تنتمى إلينا جميعا ، فهى ابتكار اجتماعى ، ونحن صنعنا الدولة كما صنعنا العربة سواء

(١) فى الفترة بين يونيو - نوفمبر ١٩٨٣ ، دار نقاش مستفيض ومكثف داخل مجموعة مؤسسى الحركة الشعبية الوليدة آنذاك حول أهداف واتجاه الحركة . ووقف بعض الانفصاليين من أمثال أكوت أتيم ، قاى توت ، قبرائيل قانى وعبد الله شول، ضد التوجه الوحدوى وأرادوا أن تكون الحركة شبيهة بحركة الأنيانيا الانفصالية والتى كانت تدعو إلى استقلال جنوب السودان . وأخذ الصراع ضد المجموعة الانفصالية ستة أشهر كاملة لحسمه فى صالح القيادة الوحدوية للحركة إذ تمت هزيمة الانفصاليين وتم تثبيت مبدأ وحدة البلاد فى مانيفستو الحركة . ومن المفارقة ، إنه فى الوقت الذى كانت الحركة الشعبية تدافع عن مبدأ وحدة السودان، تواطأ جعفر نميرى ، والفريق سوار الذهب نائب القائد العام حينها ، مع الانفصاليين وتحالفوا معهم للقتال ضد الحركة . ولعل التاريخ يعيد نفسه . فهذا هو ذات الأسلوب الذى انتهجته الجبهة الإسلامية لاحقا مع الانفصاليين من أمثال رياك مشار ولام أكول ومن شايعهما .

بـسواء . هناك بعض المجتمعات بدون دولة ومع ذلك تظل موجودة . إذن ، دعونا لا ندع الموضوع يتفاقم خصوصا فى بلد متعدد الأديان ، دعـونا نتيح الحـرية الكاملة لكل الأديان . هذا هو الأسلوب الذى دخل به الإسلام فى السودان ، فالإسلام لم يدخل بقرار دستورى من النميرى أو الترابى إنما دخل عن طريق الأفراد والتجار مستفيدا من حرية الأديان ، وحرية الحركة والتجارة ، التى كان السودان يتمتع بها فى ذلك الوقت . ما أقوله أنا هو فى صالح الإسلام أكثر مما يقوله أو يفعله الترابى بأوامره الدستورية . إن كلامى فى مصلحة أى دين قابل للنمو . هذا هو موقفنا ، إنه لا يضمر كراهية ضد أى دين على الإطلاق . ولدينا فى الأراضى المحررة منظمة طوعية - أهلية ، تسمى «مجلس كنائس السودان الجديد» ، لدينا فى ذات الوقت «المجلس الإسلامى للسودان الجديد» ، وهى منظمة للمسلمين فى المناطق المحررة . هذه حقيقة غير معروفة خارج مناطقنا المحررة حيث الناس أحرار فى أن يذهبوا للمسجد فى ياى ، فى مريدى أو فى أى موقع من الأراضى المحررة ، وللمسلمين أينما وجدوا الحق فى بناء مساجدهم وإقامة شعائرهم ، ونفس الشىء ينطبق على المسيحيين . هذا هو نوع المجتمع الذى نصبوا إلى بنائه ، مجتمع التسامح الدينى . أود أن أشدد على ذلك وأن أؤكد لكم أن هذه اتهامات تلفقها الجبهة من أننا ضد الإسلام لتستغيث بالعالم الإسلامى . وهى جزء من دعاية رخيصة تطلقها الجبهة لكى تحتفظ بالسلطة ، فهم يتاجرون بالدين

ويستخدمونه لخدمة أهدافهم السياسية . إن هؤلاء الناس عديمو الضمير ولا يتورعون عن الإقدام على فعل أى شىء فى سبيل بقاؤهم على السلطة .

يقولون أيضا بأننا ضد العرب ومرة أخرى ، هذا أمر مستحيل إذ لا يمكن بأية حال أن نؤذى العرب ، فالعرب يمثلون مكونا هاما من مكونات مجتمعنا السودانى وكما قلت آنفا هذه هى الطريقة التى تتكون بها الأمم ، إنها تتكون من خلال هجرات الشعوب . إذن ، كل السودانيين ، سواء كانوا عرباً أم أفارقة ، هم سودانيون فى المقام الأول . وهذا المفهوم هو ما نريد تأسيسه وترسيخه . كيف يمكن بأية حال أن أؤذى العرب وهم يشكلون جزءا من المجتمع السودانى ؟ كل ما نقوله هو أن الملعب السياسى يجب أن يكون منبسطًا ومستويًا ومفتوحًا وقابلاً ومرحبًا بالجميع . هل نحن بذلك نطلب أكثر مما ينبغى ؟ . . . هذا طبيعى ، وإلا فماذا نطلب غير ذلك؟ أو هل أوطن نفسى لكى أكون مواطنا من الدرجة الثانية؟ ، سوف يكون ذلك غير طبيعى . أنا فقط أقول دعونا نكون جميعًا متساوين ، «كلام ده بقي بطال كيف؟»[1] . إذن ، لا يمكن بأية حال أن أكون ضد العرب . فوق ذلك كله ، نحن لسنا بحركة انفصالية لأنه إذا كنا حركة انفصالية لما أقحمت نفسى فى كل القضايا الفرعية كموضوع موقفنا من الإسلام ومن العروبة . دعونا نخلق سودانا يقوم على حقائق واقعنا الملموس وعلى تنوعنا

(١) «كيف يكون هذا الكلام سيئا؟» .

التاريخى والمعاصر . أنا لا أختلق هذه الأشياء ، أنا فقط أتحدث بواقعية وبدون أى خوف ذلك لأننى أعتقد بأن هذا هو الطريق إلى الأمام وهذا هو مستقبل بلادنا .

دور مصر فى صنع السلام

أعتقد أن أخوتنا فى مصر يمكن أن يضطلعوا بدور لمساعدتنا . أولاً : فكريا - كما نحن نتفاعل نتناقش الآن - يمكنكم أن تساعدونا فى تفصيل هذه الأفكار ذلك لأنها بنفس القدر تعنى مصر وتصادف اهتمامها . إذا كان لدينا سودان قابل للصمود ، أى سودان موحد قوى ، فهذا من شأنه أن يقوى مصر ، لا أن يضعفها . إذن ، باستطاعتكم أن تعينونا على الصعيد الفكرى لتفصيل الأفكار التى ستقودنا لتحقيق مثل هذا السودان . أنتم لكم أصدقاء ، لكم أصدقاء فى شمال السودان ، وعدد منهم فى جنوب السودان ، تحدثوا إليهم ، ادخلوا معهم فى حوار .

ثانياً : نحن نتناقش ، على المستوى السياسى ، حول كيف يمكن لمصر أن تقوم بدور فى تحقيق السلام فى السودان ، وهو أمر يتصل بالشكل المناسب للاضطلاع بهذا الدور . فأنا من جانبى مدرك بأن مصر جار مهم ولها دور هام يمكن أن تلعبه فى عملية السلام ، ليس ذلك فحسب بل إنّ لمصر دوراً بارزاً تضطلع به . فى الوقت الراهن ، نحن نتفاوض مع النظام فى الخرطوم فى إطار وساطة «الإيقاد» ، ويمكننا أن نفكر فى أشكال ملائمة حتى تشارك مصر ، وأقطار أخرى ، فى عملية صنع السلام فى السودان . هذا

أمر يجرى النقاش حوله ونحن لا نتجنبه أو نغض الطرف عنه . فى الواقع جاءت وساطة «إيقاد» وتطورت كمبادرة إقليمية من دول المنظمة ، ودار حديث حول توسيع المشاركة فيها لتشمل باقى القوى السياسية للتجمع الوطنى الديمقراطى ، وناقشنا هذه المسألة فى هيئة قيادة التجمع . لكن الإيقاد هو فى الأساس منبر إقليمى وعدد الدول الأعضاء فى المنظمة محدود ، عددها سبع على وجه التحديد ، ولا يمكن فنيا أو عمليا زيادتها .

لكن ، يظل لمصر دور يمكن أن تقوم به وبفاعلية فى محادثات السلام ، وكذلك باقى القوى السياسية فى التجمع . وقد ناقشنا كل ذلك ، لكن بالطبع لا يمكن أن ننفذ ذلك بمفردنا . فالموقف المبدئى للتجمع هو عدم الدخول فى أى مفاوضات مع نظام الجبهة الإسلامية، ولا يزال التجمع على موقفه . بالتالى مشاركة التجمع فى مفاوضات يقتضى استصدار قرار بالموافقة على التفاوض مع النظام ، ولم يتخذ التجمع هذا القرار بعد ، وهذا يحتاج لمناقشة . من جانب آخر ، هناك حكومة الجبهة ، والدول الأعضاء فى لجنة الإيقاد للسلام ودول أخرى قد تشارك بجانب مصر . لذلك مازال النقاش مستمرا بسبب تعدد الأطراف التى يمكن أن تتقدم بآراء حول هذا الموضوع . أعتقد أننى قلت كل ما يمكن أن أقوله فى هذا الموضوع ، وحقيقة هذا هو ما حدث بالفعل .

نحن قد استطعنا أن نبقى على قيد الحياة وأن نحافظ على أهدافنا خلال الأربعة عشر عاما المنصرمة وكان أمامنا الكثير من

الفرص حيث كان من الممكن أن نتجه نحو الانفصال ولكننا لم نختر هذا الطريق . بل بسبب قناعتنا وأهدافنا سرنا على درب الوحدة . وبهذا ، نحن نحتاج للتأييد ، نحتاج إلى المساندة عبر الفهم الصحيح لنا ، فهم أهلنا فى السودان ، خصوصا فى الشمال ، وفهم إخوتنا فى مصر ذلك بأننا نتعامل مع وضع بالغ التعقيد . فما يدور فى السودان يتمثل فى عملية تحول أساسى لا يمكن أن نقف سلبيين تجاهها ، بل يقتضى الأمر أن نظل فى حركة دائمة وهدفنا محدد وواضح ويتلخص هذا فى تحقيق وحدة بلادنا ولكن على أسس جديدة .

أود أن أختتم حديثى بالتأكيد على أن الحركة الشعبية تقف بصرامة مع وحدة السودان بالطريقة التى عرفتها بها ، ونحن على ثقة تامة بأننا سوف نحقق هذه الوحدة وسنصبح دولة عظيمة ، كما إننا سنتلاحم مع شعب مصر وكل شعوب حوض النيل حتى نخلق سوقا كبيرة . ويشكل شعب مصر إضافة إلى باقى سكان حوض النيل والذى يبلغ مجمل سكانه حوالى ٢٥٠ مليون نسمة مما يجعلها سوقا كبيرة تعزز تطوير وتنمية المنطقة ورفع معدلات رفاهية شعوبها ومستوى معيشتها تدريجيا . ونحن لسنا ضد الإسلام ولا يمكننا أن نكون ، ونحن لسنا ضد العرب والعروبة ولا يمكننا أن نكون ، فنحن حركة وحدوية لحما ودما .

الفصل

السادس

6

المؤتمر

الصحفى

عقد الدكتور جون قرنق مؤتمرًا صحفيًا - فى ١ ديسمبر ١٩٨٧ بفندق سميراميس - التقى فيه بالصحفيين العرب والأجانب ومراسلى وكالات الأنباء العربية والعالمية والشبكات التليفزيونية والقنوات الفضائية . أجاب خلال المؤتمر على كل الأسئلة التى وجهت له والتى لم تقتصر على ما يتصل بالزيارة وحسب ، بل شملت مواضيع أخرى متعددة تتعلق بالحركة الشعبية وموقفها من مختلف القضايا . والأسئلة التى طرحت على زعيم الحركة الشعبية شملت الآتى :

١\ ما هو نوع المساعدة التى تتلقاها الحركة من الدول المجاورة فى الإقليم ، وكيف تتوقعون أن تساعدكم مصر ؟

د. جون :

إن كنت تقصد حق المرور كما أمر الآن عبر القاهرة ، يمكنك أن تصنف ذلك كمساعدة ، فأنا أتنقل من مكان لآخر ، أذهب إلى رأس الرجاء الصالح ، إلى القاهرة ، إلى أسمرا ، إلى بوغندا، إلى كينيا . هذا لا يعنى أننا نتلقى مساعدات عسكرية من هذه الدول ، مثلاً ، كما يوحى سؤالك . نحن نتلقى مساعدات فى شكل عون إنسانى وهذا العون يذهب إلى المواطنين فى جنوب السودان وجبال النوبة والمناطق الأخرى المتأثرة بالحرب . هذه المساعدات تمر عبر دول المنطقة . لكن ، إذا كان سؤالك هو إن كنا نحصل على مساعدات عسكرية من هذه الدول ، فالإجابة لا ، لا نتلقى مساعدات عسكرية . نحن نتحصل على المساعدة العسكرية من البشير نفسه . فى الهجوم الأخير استولينا على أكثر من ثلاثين دبابة والتى وصلت إلى الخرطوم من مصادر مختلفة والخرطوم

بدورها أوصلتها إلينا . ما هو نوع المساعدة التى تتوقعها من مصر ؟ زيارتنا إلى هنا هى فى الأساس لإطلاع الحكومة المصرية والشعب المصرى على الأوضاع فى السودان بغرض أن تتفهم حكومة وشعب مصر هذه الأوضاع حتى يساعدوا الشعب السودانى فى بعض المجالات ، مثلاً ، عملية السلام ، التفاهم بين أنفسنا فى السودان ، ويمكن لمصر أن تلعب دوراً هامًا فى هذا المجال . هناك أيضًا المعونات الإنسانية . تحدثنا من قبل عن المنظمات غير الحكومية ، دول أوروبا وأمريكا فقط هى التى تقدم مساعدات إنسانية إلى ضحايا الحرب والجفاف فى السودان ، مصر يمكنها أن تفعل ذلك ، العالم العربى أيضًا يمكنه أن يساعدنا بواسطة المنظمات غير الحكومية . تهدف الزيارة أيضًا إلى استكشاف إمكانية إقامة سوق مشتركة عقب انتهاء الحرب . نحن مرتبطون معًا بنهر النيل واستغلال مياه النيل مهم بالنسبة لمصر والسودان على حد سواء . وهكذا فقد ظل هذا الحوار يدور ، ليس فقط مع الحكومة بل أيضًا مع شعب مصر خلال الزيارة . لم نأت للبحث عن مساعدة بعينها لكن لإطلاع القيادة المصرية ولاستكشاف وسائل للتعاون فى المستقبل وللتفاكر حول أفضل الطرق التى يمكن من خلالها أن تشارك مصر فى عملية تحقيق السلام فى السودان فى الوقت الراهن .

\\ ماذا تعنى بأن تساعد مصر فى عملية السلام وتعزيز التفاهم بين السودانيين ، هل تقصد وساطة بين الجبهة الإسلامية والتجمع الوطنى الديمقراطى ؟

د. جون :

فى الواقع ، الوساطة مستمرة فى الوقت الحالى فى إطار مبادرة الإيقاد التى تشرف عليها دول المنطقة الأعضاء فى الهيئة الحكومية للتنمية . يمكننا أن نجد الطرق والوسائل المناسبة التى يمكن من خلالها أن تلعب مصر دوراً فى هذا الإطار ، وأيضاً بالنسبة للتفاهم بين السودانيين ، فى الجنوب والشمال على حد سواء ، وبين الجماعات المختلفة .

\\ هل إيران مازالت تساند وتساعد آلة الحرب لحكومة الخرطوم ؟ ومن غيرها فى المنطقة يفعل ذلك ؟

د. جون :

حقيقة ، أياً كان من يساعد حكومة الخرطوم ، فإن مسئوليتنا أن ننصحهم بالعدول عن فعلهم هذا وذلك لأن نظام الجبهة لا يمثل الشعب السودانى . نحن ليس من دأبنا أن ننتقد أولئك الذين يساعدون نظام الخرطوم . لدينا الآن بين أيدينا ما يكفينا ولا نمسك بناصية الترف وأسبابه حتى ننتقد أصدقاء الخرطوم ، بل نعمل على استمالتهم إلى جانبنا ليصبحوا أصدقاءنا . هناك تقارير تشير إلى أن دولاً مختلفة - بما فيها إيران - تساعد الخرطوم ، ليس لدى رقم معين لهذه الدول . فى الحقيقة ، أنا لا أعبأ بهذا الموضوع على الإطلاق . الموضوع الذى يهمنى أن أرى الجهة التى تساعد الخرطوم قد تم إثناءها عن القيام بذلك .

\\ هل تعتقد أن السودان يساعد أو يساند المتطرفين الإسلاميين من المصريين ؟

د. جون :

هذه معلومة شائعة يعرفها الكل ، السودان تورط مباشرة فى محاولة اغتيال الرئيس مبارك . لهذا السبب فرضت الأمم المتحدة عقوبات ضد نظام الجبهة الإسلامية . إذن نعم ، هناك علاقة بين الطرفين .

\\ إلى أى حد تسبب انشقاق رياك مشار وغيره ، بما فى ذلك بعض الفصائل فى جبال النوبة فى إضعافكم ؟

د. جون :

الانشقاق فى الحركة بدأ فى عام ١٩٩١ عندما انفصل عنها رياك مشار . أدى ذلك إلى إضعافنا فى ذلك الوقت . تلك كانت لحظة فى تاريخ الحركة تزامنت مع تغييرات إقليمية ودولية . الانشقاق وقع وفى ذلك الوقت واستغلت حكومة الخرطوم ذلك الحدث لتشن ضدنا هجوماً عسكرياً رئيسياً فى ١٩٩١/ ٩٢ وحتى عام ١٩٩٣ . تجاوزنا ذلك واستردينا العافية . عقدنا مؤتمراً وطنياً فى عام ١٩٩٤ وأعدنا ترتيب أوضاعنا الداخلية ثم شرعنا فى الهجوم فى عام ١٩٩٥ ، وأمسكنا بزمام المبادرة التى فقدناها فى عام ١٩٩١ . ومنذ ذلك الحين نحن نحتفظ بالمبادرة ، وكنتيجة لذلك استعدنا قوتنا . إذن ، تبدلت أوضاعنا فى شكل دورة .

نعم ، الانشقاق أضعفنا أول الأمر ، لكن بعد معالجتنا للتناقضات المختلفة داخل الحركة ، استعدنا الحيوية وأصبحنا الآن أكثر منعة وقوة من أى وقت مضى في تاريخنا . إذن ، وللمفارقة ، الانشقاق أفضى إلى تطهيرنا ، جعلنا أكثر نقاء ، أقوى وحرفيًا أكثر نشاطًا وحيوية .

\\ ما هو الاختلاف في الوضع العسكرى ، في ميدان المعركة ، الذى أحدثته هذه المجموعات التى انضمت للحكومة وتقاتل إلى جانبها ؟

د. جون :

حسنًا ، هم أصبحوا جزءًا لا يتجزأ من الحكومة وأداء الحكومة في ميدان المعركة ردىء جداً ، إذن ليس هناك اختلاف محسوس بالنسبة للأوضاع العسكرية على الأرض . الجيش الشعبى لتحرير السودان يظل مع حلفائه فى التجمع الوطنى الديمقراطى ولا نزال نحتفظ بالمبادرة . لدينا قوات وعمليات على طول المسافة من تلال البحر الأحمر إلى كسلا ، إلى الدمازين ، إلى جنوب السودان وإلى جبال النوبة . لم يكن الوضع كذلك قبل الانشقاق . إذن ، موقفنا فى الجيش الشعبى وفى التجمع قد تحسن كثيراً والانشقاق لم يخدم الجبهة الإسلامية . الانشقاق ساعد الجبهة فى أول الأمر من حيث إضعافنا ولكن ، فى نهاية الأمر مدنا بأسباب القوة .

\\ لكن ، الاتفاقية بين هذه الفصائل والحكومة تمنحهم قوة أكثر وسيحصلون على دعم عسكرى من الخرطوم ؟

د. جون :

لا . لم نعد نتحدث عن هذه المجموعات . هذه المجموعات أو الفصائل لم تعد مجموعات أو فصائل مستقلة ، هى جزء لا يتجزأ من الحكومة . وهكذا ، فى محادثات السلام الأخيرة ، مثلاً ، جاءوا كجزء من وفد الحكومة . هم جزء لا يتجزأ من الجيش فقد تم استيعابهم فى الجيش ، بعضهم برتبة لواء ، بعضهم برتبة عميد وآخرون برتبة عقيد . بمعنى آخر ، أولئك الذين كانوا فى الجيش السودانى من قبل تمت إعادة استيعابهم فى الجيش . إذن ، فى الواقع لا يمكن أن نتحدث عنهم كفصائل منفصلة عن الجيش السودانى ، فهم جزء لا يتجزأ من الجيش . الجيش السودانى يتكون من الجيش السودانى «الأصلى» ومليشيات الجبهة المختلفة كقوات الدفاع الشعبى والمجاهدين وذلك بجانب هذه الفصائل التى أصبحت الآن جزءاً من الحكومة ، لذا أنظر إليهم كقوة واحدة وليسوا كقوات منفصلة . النظام يريد أن يظهر الوضع وكأنما هذه القوات مختلفة عنه ولكنهم توصلوا إلى اتفاقية سلام ووقعوا عليها . بذلك قد أصبحوا جزءاً من الحكومة ، بعضهم سيتم تعيينه وزيراً فى الجنوب فور تكوين مجلس تنسيق جنوب السودان (وقد تم ذلك بالفعل فى أوائل عام ١٩٩٨) .

\\ لماذا توقف الهجوم الذى قمتم به بالقرب من الدمازين؟ ، لماذا لم تواصلوا إلى الأمام ؟ ، قد سمعنا أنكم ستتحركون فى ذلك الاتجاه لتحقيق نصر حاسم ، فماذا حدث ؟

د. جون :

حسنًا ، هذه هى طبيعة الحرب . أنت تهاجم ، وهجومك قد يقودك على طول الطريق إلى أهدافك وربما يكون لديك هدف محدود . سؤالك يفترض أن هدفنا هو الوصول إلى النقطة (ى) ، لكن ربما قد لا يكون ذلك هو هدفنا ، هدف العملية العسكرية . لقد حققنا أهدافنا فى جبهة الدمازين ، استولينا على الكرمك ، استولينا على قيسان ، استولينا على مدن أخرى ، نحن نؤسس إدارة مدنية وسلطة مدنية ونقوم بتنظيم السكان ، ليس من المفترض، بطبيعة سؤالك ، أن نتقدم إلى الأمام ، ليس هذا بمطلوب .

\\ لا أقصد ذلك ، فقط لدى انطباع من وسائل الإعلام بأن هناك خزانًا استراتيجيًا يتحكم فى القوة الكهربائية وإنه لو قطع الإمداد فسيكون بمثابة ضربة قوية للخرطوم !!

د. جون :

أنت محق ، هناك خزان استراتيجى فى الروصيرص وإذا سيطرنا عليه سنقطع ٨٠ ٪ من الإمداد الكهربائى للخرطوم . إذا كنا سنفعل ذلك ، فمتى سنفعل ذلك ، وكيف سنفعله ؟ ، ففى

الواقع هذا أمر يتعلق باتخاذ القرار من جانبنا نحن وحدنا ، نعم ، وسائل الإعلام تتحدث عن أننا في طريقنا إلى الدمازين لقطع الكهرباء . مازالت لدينا هذه الخطط ، الموضوع هو متى وكيف ، وذلك لا أستطيع البوح به .

\\ من المعروف أنك قابلت الرئيس كابيلا في بداية الثمانينات ، وكنت على اتصال معه هل تعتقد أن تغيير السلطة في الكنغو الديمقراطية شيء إيجابي لقضية الحركة الشعبية والمنطقة؟

د. جون :

هذا تقرير إعلامي آخر ، كما أتحدث إليكم الآن ، أنا لم أقابل الرئيس كابيلا مطلقًا لا في الثمانينات ولا مؤخرًا . لكن أعود إلى سؤالك ، نعم ، تغيير السلطة في الكنغو ، زائير سابقًا، أمر إيجابي بالنسبة لقضية الحركة الشعبية بمعنى أن النظام في الخرطوم كان يغازل نظام موبوتو لكي يهاجموننا من اتجاه زائير . كانت هناك تقارير إعلامية منتظمة عن ذلك أثارت اهتمامنا . في الوقت الراهن ، لن يكون هناك سبب يدعو الرئيس كابيلا بالسماح القوات سودانية لمهاجمتنا من ذلك الاتجاه . إذن ، فقد كان تغيير السلطة في زائير ، بطريقة غير مباشرة ، «ثمارًا أسقطتها الريح علينا» .

\\ تتحدث عن سودان موحد علماني ، لكنك لا تعير اهتمامًا لبعض أعضاء التجمع الآخرين الذين لديهم أجندة دينية

مثل المهدى والميرغنى ، فهم زعماء دينيون ويتحدثون عن الشريعة، كيف تصحح هذا الوضع ؟

د. جون :

الكتابة واضحة على الحائط . نوع سودان الجبهة الإسلامية متعذر الدفاع عنه ، أنه لا يمثل مستقبل السودان . الجبهة الإسلامية لا تستطيع أن تقودنا إلى القرن الحادى والعشرين ، إنها لا تملك إلا أن ترجع بنا إلى الوراء وهذا ما يرفضه الشعب السودانى . الكتابة واضحة على الحائط ذلك أن الوضع السابق على وصول الجبهة الإسلامية إلى السلطة كان منقوصاً وغير كفء وهذا هو السبب المباشر للحرب . كانت هناك حرب من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٧٢ ، قبل وصول الجبهة الإسلامية للسلطة . ما نقوم به الآن فى التجمع الوطنى الديموقراطى هو أن نغير الاتجاه نحو السودان الجديد . سؤالك هو : هل المعارضة الشمالية ستسلك أو يمكن أن تسلك فى إتجاه السودان الجديد الذى يمثل مستقبل بلادنا ، فهو الذى سيحافظ على وحدة بلادنا ونحن نتحدث عن ذلك ونتحدث بصراحة أن المستقبل يكمن هناك . لا نحمل على الدين فى حد ذاته ، نحن كلنا أناس متدينون بطريقة أو أخرى ، إلى درجة أقل أو أكثر ، نحن جميعاً روحانيون . ما نقوله فى الحركة الشعبية والجيش الشعبى ، بالنسبة للسودان الجديد، هو دعونا نعتبر العلاقة بين الإنسان وخالقه شأناً خاصاً بينما الدولة تنتمى لنا جميعاً . هذه حجة منطقية وتجعلنا نحافظ

على وحدة بلادنا . أعتقد أن شعبنا سيأخذ هذا الإتجاه . وهكذا، فى إعلان أسمرا فى عام ١٩٩٥ ، فإن أحد قرارات التجمع الوطنى الديموقراطى نص على فصل الدين عن السياسة . إذن ، هناك تحرك نحو السودان الجديد ، ولو أنه مازالت هناك مشاكل نعمل على معالجتها .

\\ لديكم مخزون نفطى فى السودان ، هذا مورد عظيم للبلد ولكنه غير مستغل ، ما هى سياساتكم فيما يتعلق باستغلاله، وغيره من الموارد ، أم أنكم ستستمرون فى المحافظة عليها كما هى؟

د. جون :

نحن منفتحون فيما يتصل بسياساتنا تجاه الموارد الطبيعية التى لدينا كما قلت أنت بالضبط ، لدينا مخزون نفطى كبير فى بلادنا . ومع ذلك ، نحن نفتقد المهارة والتقنية الضرورية ولا يجوز أن ننقب عن النفط باستخدام المجارف . إذن ، نحن نحتاج إلى استثمار . نحن ضد الاستثمارات الحالية التى تتم باسم الجبهة الإسلامية وتحت نظام الجبهة . نحن قد أخطرنا شركات التنقيب المختلفة التى تعمل فى السودان ، بما فى ذلك أراكس (Arakis) ، ذلك أننا لسنا ضدهم ولكنهم اتخذوا خياراً خاطئاً بالاستثمار تحت نظام لا يمثل مصالح الشعب السودانى . إذن ، قد حذرناهم ، ذلك أنهم يعملون تحت مسئوليتهم وقد كررنا ذلك عدة مرات

. وهكذا ، فإن سياستنا الآن هي أن يظل النفط هناك حتى يحين الوقت الذي تتكون فيه حكومة ممثلة للشعب السوداني ، حكومة ديموقراطية ، تضطلع بالمفاوضات مع شركات التنقيب في مصلحة الشعب السوداني . بالطبع سنستخدم هذا النفط لتنمية بلادنا ، لرفع مستوى معيشة الشعب السوداني ، ولترقية القطاع الزراعي حيث تعيش غالبية شعبنا .

\\ صرح بعض المسئولين في الحركة الشعبية بأن هذا الشركات ربما تكون هدفًا ، فهل أنت تتحدث وكأنما هذه الشركات يمكن أن تكن عرضة لتقاطع النيران ؟

د. جون :

لا ، لا يمكن أن نجعلهم هدفًا عسكريًا ، فهدفنا واحد فقط وهو حكومة الجبهة الإسلامية . وإذا تعرضوا لتقاطع النيران فسيكون ذلك نتيجة لتقاطع النيران لكن ليس لأنهم هدفًا للنيران . وقد أكدنا لهم أيضًا أنه في هذه الحالة سنفعل كل ما بوسعنا لحماية أرواحهم .

\\ هل أعدت رسم الخريطة التي أعدها نميري في السابق بغرض ضم بانتيو التي تقع شمالاً ؟

د. جون :

بانتيو هي في بانتيو وستظل في بانتيو كيفما رسمت الخريطة . مورد مثل النفط ملك الشعب السوداني بأسره . طبعًا ، المواطنون

فى المنطقة التى يوجد فيها النفط ، سواء فى بانتيو أو أى مكان آخر ، بما فى ذلك شمال السودان - إذ ربما يوجد نفط فى الشمال- يجب أن تعود لهم منفعة خاصة من هذا المورد والباقى سينتفع منه الشعب السودانى بأسره . إذن نعم ، نميرى رسم خريطة ضمت بانتيو إلى الشمال إذ كان يفكر بطريقة متعصبة ولم يكن يفكر كقومى سودانى . نحن نتحدث عن السودان الجديد وعندما نحقق السودان الجديد فسوف لن تنشأ هذه المسائل المتعلقة بمواقع الحدود .

\\ ذكرت فى حديثك أنكم لن تستغلوا هذه الموارد ، بما في ذلك النفط ، حتى تكونوا حكومة تمثل الشعب السودانى ، ومن الصعب أن يحدد أحد ميقاتًا لذلك ، وحتى يتم ذلك ، ماذا عن إعادة تأهيل هذه المناطق ؟

د. جون :

ربما يجب أن أصحح ذلك ، أنا لا أقول أنه لا يمكن تطوير هذه الموارد إلى أن يذهب النظام ، بل يمكن تطويرها الآن من حيث الموارد الموجودة فى المناطق التى نسيطر عليها . فى الحقيقة قد وزعنا منشوراً على نطاق العالم أبدينا فيه استعدادنا للدخول فى صفقات مع شركات التنقيب ، شركات تعدين الذهب ، وغيرها . هناك أشياء يمكن أن نفعلها الآن مثل دراسات الجدوى السابقة للاستثمار ، حتى بالنسبة للنفط ، فى المناطق الواقعة تحت

سيطرتنا . لقد قطعنا شوطًا إلى الأمام وأسسنا سلطة مدنية فى هذه المناطق ، نسميها السلطة المدنية للسودان الجديد . لدينا خمس مناطق الآن حيث أقمنا هذه السلطة ؛ الاستوائية ، بحر الغزال ، أعالى النيل ، جنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان . وفى كل واحدة من هذه المناطق عينا حاكمًا ، وإدارة مدينة تتكون من وحدات إدارية والتى نسميها «بايام» ، ونعمل كل ما فى وسعنا لتوفير الخدمات لسكان هذه المناطق . هناك أكثر من خمسين منظمة إغاثة ومنظمة غير حكومية تعمل الآن فى المناطق التى نسيطر عليها . نحن ندير أكثر من ألف وخمسمائة مدرسة أولية ، لدينا العديد من المدارس المتوسطة ، وسيكون لدينا ، مع بداية هذا العام ، على الأقل ثلاث مدارس ثانوية . إذن ، الحياة تتواصل ونحن نفعل كل ما هو ممكن لتخفيف المعاناة الناجمة عن الحرب بالإضافة إلى توفير خدمات على مستوى الحد الأدنى وحتى إعادة التأهيل والتنمية .

\\ ما هى المنطقة التى تقع تحت سيطرة الجيش الشعبى لتحرير السودان ؟

د. جون :

معظم جنوب السودان بالإضافة إلى جنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان أو جبال النوبة . نرحب بكم لزيارة مناطقنا وستذهبون اكراميًا بدون أن تدفعوا رسوم دخول . ومن ثم

ستشاهدون بأنفسكم الإدارة التى أنشأناها وستشاهدون بأنفسكم المناطق التى نسيطر عليها .

\\ ما هى علاقة الحركة الشعبية بالولايات المتحدة ؟ ، هل تتلقون مساعدة عسكرية من واشنطون ؟

د. جون :

لا ، لا نتلقى أى عون عسكرى من الولايات الأمريكية لكن هناك تقارير إعلامية فى هذا الشأن . لقد اطلعت على تقارير فى صحيفة واشنطون بوست تقول بأن الجيش الشعبى يتلقى بعض المساعدات عبر دول مجاورة . أنا أقول لكم لا ، جملة وتفصيلاً ، تلك المساعدة لم تبارح صفحات الصحف لتصل إلينا . لا ، لا نتلقى أى عون عسكرى من الولايات المتحدة الأمريكية ، مع ذلك ، هناك منظمات غير حكومية ، منظمات تعنى بالمساعدات الإنسانية ، تعمل فى جنوب السودان وتتحصل على معونات من كل أرجاء العالم . هذه المنظمات تقوم بنشاطاتها تحت أسمائها الخاصة كمنظمات غير حكومية مستقلة .

\\ هناك تقرير نشر فى صحيفة الأنباء السودانية حول حشود عسكرية على الحدود مع يوغندا وارتريا ، هل لك علم بذلك أم هى أيضًا تقارير إعلامية ؟

د. جون :

أنا أسمع هذا منك للتو . على كل حال ، نحن لا صلة لنا بتحركات القوات العسكرية في إرتريا أو في يوغندا . هذا شأن مقصور على هذه الدول . الخرطوم قد درجت أن تقول أنها تعرضت لهجوم من إرتريا ومن يوغندا . لم يحدث على الإطلاق أن تحركت حشود عسكرية إرترية أو يوغندية في داخل أراضينا . فيما يتعلق بيوغندا ، نحن نسيطر على كل الشريط الحدودي مع يوغندا ، ولا يمكن لأي قوات يوغندية أن تدخل جنوب السودان بدون علمنا . العصابات ربما تتسلل لكن ليس الجيوش . لا يمكنهم أن يدخلوا جنوب السودان دون أن نعلم بذلك وأنا أقول لكن أنه لم يحدث أبداً أن دخلت قوات يوغندية في بلادنا . هذه لا تعدو أن تكون سياسة - خلق الفزع ، دعاية - بث الذعر التي تنتهجها حكومة الخرطوم .

أصداء الزيارة: بعض ما كتبته الصحف والمجلات

اكتسبت زيارة الدكتور جون قرنق زعيم الحركة الشعبية للقاهرة أهمية سياسية واهتمامًا إعلاميًا غير مسبوق ، كونها الأولى لزعيم بارز من أبناء جنوب السودان ، وأكبر فصائله السياسية ، إلى جانب حضوره وحجته ، الأمر الذى أسهم فى تحقيق معادلة الحوار الشامل سواء على الصعيد الرسمى فى مصر ، وسواء على الصعيد الشعبى بمختلف أحزابه ونخبة السياسية والثقافية والإعلامية ، حيث ظل التواصل والحوار المشترك قاصراً منذ استقلال السودان عام ١٩٥٦ على الأحزاب والزعامات السودانية الشمالية بشكل خاص . ورغم كل الشكوك وألوان الاتهامات التى لحقت سمعة مواقف قرنق ، منذ أن دخل الغابة ، انطلاقًا من مسقط رأسه «بور» عام ١٩٨٣ ، وأعلن التمرد الثانى لأبناء الجنوب - بعد تمرد توريت عام ١٩٥٥ - إلا أنه تمكن باقتدار وحنكة سياسية بارعة من كسب جولة الحوار ، وطمأنة مصر الرسمية والشعبية إزاء التزامه المبدئى والثابت بوحدة السودان ، وإلى حد تطلعه كذلك لإنجاز وحدة وادى النيل شماله وجنوبه والشاهد أن المصريين العاملين فى جنوب السودان ، وكذا مؤسسات التعليم والرى المصرى ، ظلت آمنة من أى اعتداء أو عدوان خلال التمردين الأول والثانى ، إدراكًا لعمق وضرورات العلاقات بين الشعبين ومصداقية موقف مصر وحدبها على وحدة

السودان ، والتى فتحت معاهدها وجامعاتها للمئات من أبناء الجنوب منذ الخمسينيات . وربما لذلك كان تفويض زعامات الجنوب لجمال عبد الناصر - على غرار زعامات الشمال - للحديث باسم السودان فى المفاوضات مع الإنجليز التى نجحت فى نيل السودان استقلاله قبل مصر .

تلك المقدمة تاريخية تفرض نفسها قبل خوض غمار الحوار مع الدكتور جارنج الذى اختار التفصيل الوافى فى الرد على كل سؤال .

يوسف الشريف
مجلة روز اليوسف
٨ ديسمبر ١٩٩٧

فى مفاوضات «الإيقاد» الأخيرة بين الحركة الشعبية ونظام البشير حدد رئيس الحركة الدكتور جون قرنق خط ١٣ عرض للفصل بين الشمال والجنوب ، على الفور اتهمته الجبهة بأنه انفصالى حدد لدولته حدودها . . الطريف أن قرنق قال أن خط ١٣ هو أساس للوحدة وليس للانفصال . . كيف ؟ . . تلك واحدة من ألغاز هذا الحوار الساخن مع الدكتور جون . . وعندما سألته هل يطمح فى حكم السودان ، قال «رئيس السودان يقرره أهل السودان» وسألته هل هدفك الزحف على الخرطوم ؟ ، قال بنبرة تحد «جوبا وبورتسودان هدف إنما الخرطوم غايتنا» . أفسح قرنق لهذا الحوار نحو الساعة ونصف الساعة من عشرة أيام كاملة

قضاها فى القاهرة . كانت هذه هى الزيارة الأولى لمصر منذ أطلق حركته الشعبية قبل ١٤ عامًا ، وقع قرنق فى هواها كما يقولون ، أو كما قال «رأيت بعينى الأهرامات التى سمعت عنها طويلاً ، ولمست بيدى سبعة آلاف سنة حضارة ، وأتيح لى أخيرًا أن أعرف كيف يعامل الأقباط فى مصر ، أحسدهم على وضعهم هنا ، فى القاهرة لا تعرف المار من أمامك مسيحى أم مسلم أما فى السودان فالفصل حاد وعمقه نظام الجبهة الفاشية . صدمته بسؤال إنك تسعى للانفصال ، قال «تلك فرية من افتراءات نظام الترابى ، قالوا إننى ضد الإسلام وضد العروبة ودومًا يتهموننى بالانفصالية وهم الانفصاليون ، وكل الأدلة على ذلك متوفرة لدينا» . حاولت التخفيف من حدة الحوار وقلت له كم عمرك ، قال «بالعدد خمسين» بالكفاح ١٤ فقط هى كل سنوات النضال نحو تقرير المصير» .

فضل الدكتور جون أن ألقى أسئلتى بالعربية وقال «ثق أننى سأفهمها» الطريف أن ردوده كلها كانت بالإنجليزية وأحيانًا يطعمها بعربية هجين محببة للنفس خاصة عندما يضحك وتظهر أسنانه البيضاء لامعة وسط وجه أسمر غامق .

حمدى رزق

مجلة المصور

٥ ديسمبر ١٩٩٧م

مازلت الحرب الأهلية فى السودان مستمرة ولا يبدو فى الأفق حل سياسى أو عسكرى لها ، فشلت محادثات نيروبى بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان بعد أن كانت قد أحيت الأمل باستئنافها بعد توقفها لمدة ثلاث سنوات ، التضخم وصل إلى معدلات فلكية وتدنت أحوال معيشة السودانيين بشدة نتيجة تكريس الموارد المالية الشحيحة أصلاً للحرب بدلاً من بناء المشروعات وتوفير الوظائف . ومازال ربع الشعب السودانى يعيش فى المنفى سواء كمعارضة سياسية أو بحثًا عن لقمة العيش . ومازال مئات الآلاف مشردين فى الدخل وآلاف الشباب والطلبة يتم الزج بهم فى الحرب على أمل إنهائها عسكريًا بلا جدوى ، وارتفع عدد القتلى إلى أكثر من مليون سودانى منذ بداية القتال عام ١٩٨٣ . . كل ذلك والوضع يزداد سوءاً والصورة تصبح أكثر قتامة . وكعادة «الأهرام» فى الإسراع والسبق لمعرفة حقيقة الأوضاع ، قابلنا الدكتور جون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان الذى يزور مصر للمرة الأولى للاستفسار عن آخر التطورات والهدف من زيارته للقاهرة وهكذا دار الحوار .

عطية العيسوى

جريدة الأهرام

٢٩ نوفمبر ١٩٩٧

قضى الدكتور العقيد جون قرنق ، ولقبه المعلن : رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان ، أيامًا حافلة ممتعة ومثيرة فى

مصر ، فقد استقبله الرئيس حسنى مبارك ، كما التقى به الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء والأمين العام للحزب الوطنى ، والسيد عمرو موسى وزير الخارجية ، والدكتور أسامة الباز المستشار السياسى لرئيس الجمهورية ومسئولون آخرون .
وأتيحت له فرص اللقاءات المتعددة مع فعاليات فكرية وثقافية مصرية ، ومن بينها زيارته لنا فى الأهرام حيث جرى حوار لم يستمر طويلاً لارتباطه بمواعيد أخرى . الحقيقة أن التساؤلات عديدة والحوار مع الدكتور العقيد ينبغى أن يكون طويلاً وممتداً ، لكن وقته كان مشحونًا للغاية وكان هدفه اللقاء بأكبر عدد ممكن ، فضلاً عن زيارته لخارج القاهرة . . ولقد استمتع بالاسكندرية بقدر انبهاره بالأهرامات وأبو الهول .

محمود مراد

الأهرام : الملحق الأسبوعى

٥ ديسمبر ١٩٩٧

بدأت منذ يومين أول زيارة يقوم بها للقاهرة الدكتور جون قرنق زعيم الجيش الشعبى لتحرير السودان المناوىء لحكومة الخرطوم ، كانت «مصر القديمة» هى محط اهتمام قرنق فى الأيام الأولى لزيارته حيث حرص على قضاء ساعات طويلة فى رحاب الأهرامات ومراكب الشعب والمتحف المصرى ، وفى هضبة الأهرامات كانت خطوات قرنق رشيقة وبالغة السرعة ، حتى أن الوفد المرافق له كان يركض ويلهث للحاق به ، نظر إليهم قرنق

وقال مبتسمًا : لو كنتم تجرون مثلى يوميًا فى الغابة لما اختلف إيقاع خطواتنا . إن حرصه لبدء زيارته للقاهرة بالتعرف على معالم الحضارة المصرية القديمة ليس مفاجئًا لمن يعرفونه ، فهو يتحدث كثيرًا فى محاضراته عن مصر وحضارتها ، ودائمًا يقول إن مومياوات الفراعنة تعكس وحدة وادى النيل على النحو الذى يظهر من سحنتها وخصائصها الجسدية . . الحضور الكبير الذى شهده لقاء زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان د. جون قرنق مع أبناء الجالية السودانية فى قاعة المؤتمرات الدولية بالقاهرة يؤكد قوة نفوذ المعارضة فى صفوف هذه الجالية . فقد بلغ عدد الحاضرين نحو ثلاثة آلاف من أنصار مختلف الأحزاب والتنظيمات المكونة للتجمع الوطنى الديموقراطى السودانى المعارض . «العالم اليوم» التقت بالدكتور قرنق الذى طرح رؤيته للتطورات الجارية فى السودان وأوضح معنى ما قاله من أن الترابى يرتعش الآن فى الخرطوم لأنه يعلم أن نهاية حكمه قد حانت . وأجاب عن أسئلتنا حول مصادر تمويل الحركة ، وعلاقاتها الأجنبية ، وهل يريد حكم السودان بأكمله ، وآفاق تحقيق حلم السودانيين فى مجتمع جديد، فى وطن جديد يقوم على تعدد الثقافات والأعراق فى إطار ديموقراطى فكان هذا الحوار .

سعيدة رمضان

جريدة العالم اليوم

٢٧ نوفمبر و ٦ ديسمبر ١٩٩٧

تمسك جون قرنق ، زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان ، بأن الحكم فى الخرطوم سيسقط لكنه رفض إلزام نفسه بموعد لذلك قائلاً إنه «ليس بقارىء فنجان» . وأضاف قرنق فى حديث «للشرق الأوسط» أن قوات المعارضة تحتجز نحو ألف أسير وأنها تعتزم إطلاق سراحهم . ورفض قرنق الدخول فى حوار مباشر مع حكومة الرئيس عمر البشير خارج إطار «الإيقاد» وحمل الحكم مسئولية فشل مفاوضات نيروبى . وقال إن تجمع المعارضة يعمل لإسقاط الحكم علي ثلاثة محاور : الكفاح المسلح ، والانتفاضة ، والتحرك داخل الجيش مع العناصر الوطنية الموجودة فى الداخل . ودافع عن طرحه لمسألة الكونفدرالية قائلاً إنه عرض الأمر بعدما رفضت الحكومية السودانية تغيير موقفها من موضوع الدين والدولة . وقال إنه قدم اقتراحًا آخر رفضته الحكومة يقضى بتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية تشترك فيها الجبهة الإسلامية والحركة الشعبية وباقى فصائل التجمع والقوى السياسية الأخرى كخطوة نحو الحل الشامل ، لكن حكومة الفريق البشير رفضت . ونفى وجود خلافات فى أوساط التجمع الوطنى الديموقراطى المعارض . وقال قرنق أنه منذ عام ١٩٩٥ تم بناء المعارضة السودانية من جديد واستولت على مناطق كبيرة فى السودان من خلال العمل العسكرى على كافة الجبهات .

سوسن أبو حسين وزين العابدين أحمد

جريدة الشرق الأوسط

٧ ديسمبر ١٩٩٧

ستظل زيارة الدكتور جون قرنق رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى مصر حدثًا بارزًا من أحداث السياسة السودانية المعاصرة . . وأقل ما يقال عنها أنها أكملت عقد التواصل بين مصر وجميع ألوان الطيف السياسي . . وستكون للزيارة - كما يقول الدكتور قرنق - نتائج إيجابية ملموسة يبقى أثرها على المدى البعيد . . من هنا كان حرصنا على لقاء زعيم الحركة الشعبية مع اقتراب مغادرته لمصر بعد أن اختتم مباحثاته الرسمية بها والتقى بقطاعات واسعة من مثقفيها وقواها الفاعلة . وكان لابد للجزء الأول من هذا اللقاء الصحفي الذي خص الدكتور قرنق «الخرطوم» به أن يكرس لمعطيات الزيارة التاريخية . . الزيارة لم تكن الموضوع الوحيد الذي سألناه عنه . . فقد فرضت نتائج مفاوضات السلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية ، والتي عقدت في نيروبي مؤخرًا نفسها على الحوار الصحفي ، تمامًا كما فرضته على كل جلسات السودانيين في مصر ودول المهجر الأخرى . . وكان سيد الموقف هو حديث الكونفدرالية وخريطة الدولتين السودانيتين المقترحتين . وقضايا وأسئلة عديدة تناولناها في لقاء «الخرطوم» برئيس الحركة الشعبية ، ومع أن الوقت لم يسعفنا لتغطية كل شئون الساعة الملحة مع زعيم سياسي يشكل رقمًا محوريًا في القضية السودانية ، إلا أننا نضع ما خرجنا به من اللقاء أمام قارئ «الخرطوم» علّه يعين على تجلية الحقائق والمواقف .

فضل الله محمد

جريدة الخرطوم

٧ ديسمبر ١٩٩٧

إننا فى أسرة وادى النيل نشعر أنه يوم هام جداً لنا تشريفكم لأسرة وادى النيل . ونحن جميعًا نعتبر أنك قد تقدمت بالفعل لنا بطلب أن تكون عضواً فى أسرة وادى النيل . ونحن نثمن هذا الأمر كثيراً ونحتفل به ونرجو أن نراك كعضو حقيقى معنا فى هذه الأسرة العظيمة التى تتكون من أجيال قديمة ولكنها ربما بك وبالشباب هنا سوف تأخذ مساراً شبابيًا جديداً . أما الأمر الآخر فهو بعد أن استمعت إلى حديثك الفياض ، كنت أتصورك رجلاً عسكريًا فإذا بى أكتشف اليوم أنك مفكر ، أيديولوجى ، تعيش فى القرن الواحد والعشرين وأدركت معطيات العصر قبل أن يدركها كثيرون ، وأدركت أنه بعد أن تفكك الاتحاد السوفيتى أنه سوف يحدث فى كثير من الدول تفكك على أساس عنصرى أو عرقى أو دينى أو مثل هذا . ومن هنا فإننى بهذا التوجه الذى اخترتموه بحب وطواعية وبمفاوضات قاسية مع أطراف عديدة أوجدت هذا التجمع العظيم الديموقراطى ، أرى أن سودانًا جديداً سوف يولد وهو مختلف تمامًا . وأرى أنه مع كل الرغبة فيما أبداه الشباب فى إيقاف النار ، ولكننى أرى أن هذه النار هى البوتقة الحقيقية التى تصهر الوجدان لكى يتخلى كل منا طواعية عن سلالته ودينه وعرقه من أجل المواطنة ، ولكن السلالة والعرق والدين هى قضية انتماء شخصى . ومن هنا فقد سعدت كثيراً بتعليقك بأنك تود أن يكون الانتماء الأول والأخير للوطن . وكيف أن السودانيين كما نراهم هنا خارج السودان بالفعل بوتقة ، والسودانيين صادقين ولا نعرف

شيئًا عن تفاصيل العرق أو المذهب أو الجعلى أو البجة أو غيره ، ولكننا نعرف أنهم سودانيون فحسب . إذن هذا الأمر هو معاناة ، ودعنى أقول كمصرى أولاً وثانيًا وثالثًا ورابعًا ، وربما عاشراً كقبطى إننا فى مصر خضنا مرحلة المخاض وأصبحنا بوتقة واحدة . ومن ثم فإننى أتطلع إلى انتصار هذا التوجه العظيم ، وأن وادى النيل الجديد بمصر المستقلة القائدة وسودانه الجديد المنصهر سوف يكون كتلة حضارية عظيمة فى القرن القادم تجعل الانتماء العرقى والمذهبى والدينى مسألة شخصية أما الدولة فهى تحتضن جميع المواطنين . مرحبًا بك فى هذا الوطن العزيز ، وإننى أشارك بأنه فى المرة القادمة إن كانت هنالك أى مفاوضات بدلاً من أن تكون فى أى قطر آخر فإن مصر ، وإننى أتحدث كمواطن مصرى بسيط ليست لى أى صبغة رسمية ، سوف تسعد كثيراً من خلال المؤسسات الأهلية بأن يكون الحوار والمفاوضات فى طريقها . أهلاً ومرحبًا بك .

ميلاد حنا

٢٧ نوفمبر ١٩٩٧

(فى إطار اجتماع جون قرنق مع أسرة وادى النيل بفندق رمسيس هيلتون)

إن رسالة الدكتور جون قرنق ، الزعيم السودانى الجنوبى الذى يقود الجيش الشعبى لتحرير السودان ضد الحكومة المركزية فى الخرطوم ، كانت ومازالت بالتحديد هى : أولاً : أنه وحركته قد أصبحا جزءاً من النضال السودانى العام من أجل الديموقراطية

لكل السودان والذى أصبح التجمع الوطنى الديمقراطى يمثله سياسيًا ، وهو التجمع الذى يضم شماليين وجنوبيين ، عربًا وزنوجًا ، مسلمين وغير المسلمين ومسيحيين . ثانيًا : أنه ضد انفصال جنوب السودان عن شماله أو غربه أو شرقه ، ولكنه لابد أن تكون وحدة السودان مؤسسة على الرضا والقبول من أغلبية أهالى السودان وليست مفروضة بالقوة أو حق الغزو والفتح . ثالثًا : أن يكون السودان الجديد الموحد وطنًا ديمقراطيًا علمانيًا ، وأن ينص على ذلك صراحة فى دستور لا تقبل مواده الغموض أو سوء التأويل ، ولن يمنع نفس هذا الدستور حق أهل السودان فى الحكم الذاتى الإقليمى سواء أخذ ذلك الشكل الفيدرالى أو حتى الكونفدرالى . رابعًا : إن علاقات السودان الإقليمية بجيرانه لابد أن تعكس تراثه التعددى وجذوره التاريخية والبشرية والحضارية . فهو عربى إسلامى أفريقى زنجى ، ويجب أن يراعى ذلك فى كل تعهداته والتزاماته . إن العلاقة مع مصر لها خصوصية يحترمها قرنق وحركته والتجمع الوطنى الديموقراطى السودانى الذى أصبح يضم فصائل المعارضة للحكم الدينى الاستبدادى الحالى ، وإن خصوصية هذه العلاقة ليست مسألة اختيار ، ولكن تمليها اعتبارات الجوار والمصالح معًا .

سعد الدين إبراهيم

جريدة الوفد

١٩ ديسمبر ١٩٩٧

كفانا أن تعنى الديمقراطية فى السودان تداول سلطة الطائفتين باسم العروبة أو الإسلام ، لأن الديمقراطية الحقيقية تعنى احترام التعبير والمشاركة للتعددية العرقية والدينية والثقافية ، أي لأقاليم السودان وأجناسه وأديانه وثقافاته التاريخية كافة . وقد كان تجاهل كل ذلك على مدى أربعين عامًا هو سبب الحرب التى استمرت أكثر من ثلاثين عامًا فى السودان خلال هذه العقود الأربعة على حد تعبير جون قرنق . ولم ينكر جون قرنق فى القاهرة أنه يلبس قبعتين ، قبعة الحركة الشعبية لتحرير السودان ، وقبعة التجمع الوطنى إشارة لمواجهته للعمامتين ، سواء السابقتين لعام ١٩٨٩ أو اللاحقتين لهذا التاريخ ما لم يتحقق الحل الديموقراطى المشار إليه بعد أكثر من ثلاثين عامًا على الحرب . وقد آن للقوميين العرب أن ينتبهوا للمعنى الحقيقى للديمقراطية إزاء الآخر الداخلى وليس مجرد السخرية من «الديمقراطية الحزبية» . ولسنا بحاجة لإشارة إلى حالة العراق مع الأكراد أو حالة الجزائر ، أو معنى حرب داخلية ضروس مثل التى جرت وتجرى فى السودان . وقد كان حل «النميرى» نفسه لمشكلة الجنوب فى اتفاق أديس أباب ١٩٧٢ ، رغم كل آرائنا فيه وقتئذ بسبب تجاهله الحل الديموقراطى الشامل لكل السودان ، كاد أن يكتب له بعض النجاح ، عندما تجاوز معنى الوحدة المطلقة ، لولا تدخل أصحاب المصالح من حوله والإخوان المسلمين على الخط أوائل الثمانينات لفرض هيمنة جديدة أشعلت الحرب ضده فى أكثر من إقليم وليس الجنوب وحده حتى سقط عام

١٩٨٥ . وبعودة القتال الآن فى الغرب والشرق والجنوب ، فإن الجميع يطرحون حلاً ديموقراطيًا من خلال تجمع وطنى نحترم تشكيله وأهدافه ، ويقوم على وثائق توحيدية لا ينكر أحد أن بعض مرجعيتها هى وثائق الحركة الشعبية لتحرير السودان المبكرة بقيادة جون قرنق . وفى خبرتنا أن تفكك الاتحاد السوفيتى نفسه بسبب «التسلطية» أيضًا من بعض الوجوه لم يمنع جماهير الاشتراكية من تشكيل أغلبية فى روسيا نفسها حتى الآن . وأعتقد أن جون قرنق لا تغيب عنه هذه الحقائق ودراسته للدكتوراه كانت فى العلوم السياسية ، كما كانت رسالته فيها عن قناة جونقلى ولصالح التنمية الوحدوية فى السودان .

حلمى شعراوى
جريدة الأهرام
٢٤ ديسمبر ١٩٩٧

قد يكون الوقت مبكراً بعد الشىء لتناول موضوعى لمعطيات زيارة الدكتور جون قرنق للقاهرة . فأحداث الزيارة مازالت تتوالى، وسيكون لهذه الأحداث ما بعدها من نتائج وأصداء . . ومع أن شعوراً عامًا بالارتياح قد ساد الأوساط السودانية والمصرية للتأكيدات الوحدوية التى حفلت بها تصريحات وحوارات زعيم الحركة الشعبية ، فإن جوانب من أطروحات قرنق ستظل محل نقاش ، وأخذ ورد فى الفترة القادمة ، كما كانت إبان لقاءات الزيارة . لكن التريث الموضوعى فى تناول معطيات الزيارة ، لا

يحـجب بعض الملاحظات التي لابد أن الكثيـر من السـودانيين والمصريين قد وقفوا عندها . . وهى تتصل بمنهج الرجل وأسلوبه فى عرض أفكاره وخططه لمستقبل السودان . ووقوفنا عند أسلوب قائد الحركةالشعبية إنما ينطلق من مقولة «إن الأسلوب هو الرجل» .

فقد برز الدكتور جون قرنق فى سائر الحوارات المفتوحة التى أدارها مع قطاعات المجتمع المصرى كمحدث بارع يستحوذ على اهتمام سامعيه . . وهو يفعل ذلك ليس عن طريق العبارات المفخمة والصوت الجهورى واجترار المسلمات ، وبقية أوصاف الخطابة السياسية التقليدية ، وإنما يفعله بمنحى انتقادى مرتب ، وهادىء وبعيد عن الانفعال الجارف . . وفى معظم المسائل والقضايا التى تناولها بالحديث . بدأ جون قرنق كمتأمل فى الظواهر وكباحث فى أغوارها وجذورها . . وقد التزم فى تفصيل آرائه ، بقواعد المنطق من مقدمات وحيثيات مسببة ونتائج مستقاة من تلك المقدمات والأسباب ، وهو منهج يبعث على الاحترام لكونه ينطلق من احترام محاوريه والاعتراف عند الاختلاف معه . . ومن حيث مداخله الناقدة لواقع العمل المعارض السودانى ، سواء من قبل السلطة الحاكمة أو المعارضة ، فإنه يقدم نموذجًا متفردًا لزعامة سودانية لا تتهيب نقد الذات ، ويرد مباشرة علي ما نشره عنه المنشقون عن حركته من إصابته بنزعات دكتاتورية تسلطية فى الحرب وفى السلم . . كان موحيًا وهو يكافح التفكير الرغبى لدى بعض ناشطى المعارضة حيث تختلط عندهم الحقائق بالرغبات

والأحلام . . كان واقعيًا وهو يحسب مواطن القوة ومواطن الضعف لدى خصومه ، لينتهى إلى خلاصات تشحذ الفكر وتجهده بأكثر مما تستثير تصفيق المصفقين وهتافات الموالين . . لقد كسب جون قرنق ، خلال هذه الزيارة ، جولة العلاقات العامة والانطباع العام . . وهو فى حد ذاته مكسب لحركته وللمعارضة يمكن أن يتطور إلى مكاسب وطنية كبرى ودائمة إذا جاءت النتائج على نسق المقدمات . . ولكن ذلك حديث آخر .

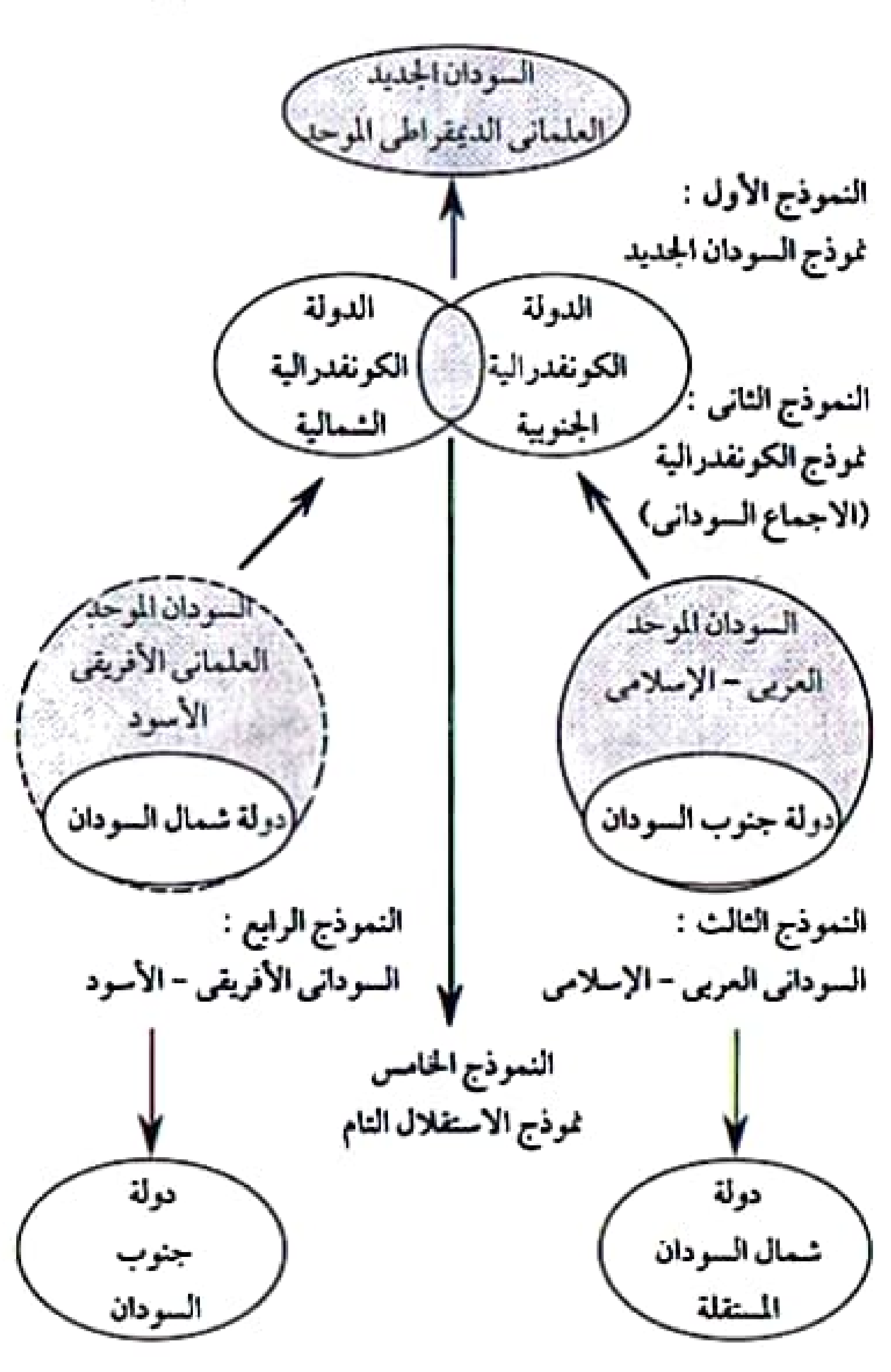
كلمة جريدة الخرطوم

٢ ديسمبر ١٩٩٧

نماذج لحل المشكل السودانى

(من خطاب د. جون قرنق)

٢-٤-١٩٩٤



شرح النماذج

من خطاب الدكتور جون قرنق

المؤتمر العام الأول للحركة ٢-٤-١٩٩٤

النموذج الأول :نموذج السودان الجديد (السودان المتحول الديمقراطي)

يمثل هذا النموذج نتاج السودان الجديد العلماني الديمقراطي ، كما هو متصور من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان ، هذا النتاج يتطلب بالضرورة تحلل وتحطيم وزوال السودان القديم كليًا . ليبنى على أنقاضه، ويحل محله السودان العادل الموحد الديمقراطي العلماني ، متعدد الأعراق ، متعدد الثقافات ، متعدد اللغات ومتعدد الأديان . . والذى سميناه السودان الجديد .

النموذج الثاني :نموذج الكونفدرالية (الاجماع السوداني)

يمثل هذا النموذج وضع انتقالي يتضمن ترتيبات انتقالية ، ويحتوي النموذج وجود مشترك لنظامين - السودان القديم والسودان الجديد - والذى بمقتضاه يكون السودان القديم فعالاً فى الأجزاء التي لا توجد فيها مقاومة مسلحة له . بينما فى مناطق الحرب الأهلية تكون الأوضاع خاضعة لإدارة الحركة الشعبية لتحرير السودان .

نموذج السودان الانتقالي ، يوضح الإجماع السوداني فى المناطق المظللة ، وقد قدمت الحركة الشعبية لتحرير السودان هذا

النمـوذج فى مبـاحـثـات أبوجـا -2 ، والمنطقـة المظللة هى نتاج الاتفاق المشترك بين السـودان القديم والسـودان الجديد ، ومثل هذا الاتفاق يجب أن يكون موضوع أى محادثات سلام .

كل دولة تكون ذات سيادة فى القوانين ، ترتيبات الأمن ، أما فى المواضيع الخلافية مثل موضـوع الشريعة الإسلامية ، أو أى مسألة مشـابهة فيتم تناولها على انفصـال بواسطة كل دولة على انفراد وفـقًـا لدسـتورها . وليـست لدولة إجبـار الأخرى ضد رغباتها . لأن ترتيبات الأمن منفصلة . تمثل المناطق غير المظللة كل المسائل التى لم يتم فيها اتفاق مشـترك ، أما المسائل التى اتفق عليها فهى مضمنة فى المناطق المظللة (وهي مناطق التواصل والإجماع السـودانى) أو الكونفدرالية .

إن على هذه الأسـس العـامـة التى تـتـفق عليـهـا الدولتـان الكونفدراليتان وتعاونا للمصلحة المشتركة ، وعلى هذا يمكن بناء وحدة صحيحة ، أى على أسـس الفائدة المشتركة ، وليس على القسر والإجبار ، والذى يشكل رصيد للانفصـال التام كنتيجة للمنفعة الذاتية لإحدى الدولتين ، إن مفهوم الحركـة الشعبية لتحرير السـودان يمكن تصوره بتمديد المسـاحة المظللة والزوال التـدريجى للجـزء الأبيض من النمـوذج . لأن فى ذلك زيادة للإجماع بما يقود إلى السـودان الجديد .

هذا النموذج يمكن السـودانيين من إنهاء الحرب دون مرارات

طويلة ، ودون إهدار للأرواح لا معنى له ، وفى نفس الوقت يصون وحدة السودان الجادة والقائمة على الاتفاق المشترك والإجماع وليس على القسر والهيمنة ، وهدف النموذج الثانى هو تحقيق تعايش (مؤقت) بين النظامين بهدف تمكيننا من الوقف الفورى للحرب وتحقيق السلام - وفى نفس الوقت خلق الظروف المناسبة والترتيبات اللازمة للشعب السودانى لتقرير مصيره عن طريق استفتاء حول : الاتفاق على سودان جديد موحد ديمقراطى علمانى ، أو أن يتفقوا على الانفصال .

النموذج الثالث: السودان الموحد العربى الإسلامى:

هذا النموذج هو نموذج نظام الخرطوم السودان العربى - الإسلامى الموحد ، وهو نموذج مطبق منذ ١٩٥٦ وحتى الآن ، والذى تمخضت عنه ٢٨ عامًا من الحرب ، من مجموع سنوات الاستقلال الـ ٣٨ ، وهو أساسًا : نموذج حرب وانفصال ، لأن غير العرب (الأفارقة) وغير المسلمين ، لا ولن يقبلوا سودانًا عربيًا إسلاميًا ، فقد قاوموا هذا النموذج منذ عام ١٩٥٥ ، وحاربوا مرتين بسبب هذا النموذج . وبالتأكيد سوف ينفصلون عن باقى السودان إذا استمر هذا النموذج ، وقد وصفته كنموذج حرب . لأن هذا النموذج يؤدى إلى إخضاع وتذويب أو إبادة السودانيين الأفارقة السود ، والسودانيين غير المسلمين ، مما يشعل الحرب ويقود إلى الانفصال .

النموذج الرابع: السودان العلمانى الأسود الأفريقى:

وهذا النموذج افتراضى - ولكن ليس بعيد الطلب ، ونذكر بأن الذين سجلوا كأفارقة فى تعداد ١٩٥٥ كانوا ٦١ ٪ ، بينما تعداد الذين سجلوا كعرب ٣١ ٪ فقط ، بينما ٨ ٪ سجلوا ، أو صنفوا تحت (غير) ، وهؤلاء الغير هم الغرب أفريقيين أو ما يعرفون بالفلاتة . وبالتالى فإن الأفارقة يمثلون ٦٩ ٪ من سكان السودان وفقًا لهذا الإحصاء - فطالما أن عرب السودان الـ ٣١ ٪ من سكانه باستطاعتهم وفى إمكانهم الدعوة لسودان عربى - إسلامى موحد ، كما فعلوا عام ١٩٥٦ ومازالوا - فلا أرى سببًا يمنع الـ ٦٩ ٪ الأفارقة السودانيين فى الشمال والجنوب أن يدعوا لسودان علمانى الأسود - الأفريقى ، إلا أنه أيضًا وكمثل النموذج الثالث ، يمثل نموذج حرب وانفصال ، لأن غير الأفارقة ، لن يقبلوا السودان الأسود - الأفريقى ، سيقاومونه وسيحاربون غالبًا للانفصال عن بقية السودان .

النموذج الخامس: نموذج الانفصال التام:

هذا نموذج الوجود المنفصل ، أو نموذج الاستقلال والذى يتفارق فيه السودان القديم مع السودان الجديد ، كنتيجة لعدم التناسق ، وهو فى الأساس نموذج الحل الأخير . من الواضح أن النموذج (٣) والنموذج (٤) يؤديان إلى النموذج (٥) وأيضًا النموذج (٢) يمكن أن يؤدى إلى النموذج (٥) وهذا بالطبع فى حالة فشل تحقيق مفهوم السودان المتحول .

الملحق

الأول

I

بـرُوتـوكــول

مشاكوس

الديباجة: المبادئ وعملية الانتقال:

حيث أن حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان (يشار إليهما فيما بعد بالطرفين) اجتمعا في ماشاكوس ، كينيا ، في الفترة من ١٨ يونيو ٢٠٠٢ وحتى ٢٠ يوليو ٢٠٠٢ .

وحيث أن الطرفين يرغبان في تسوية النزاع في السودان بأسلوب عادل ومُستدام عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وعن طريق وضع إطار للحكم يتم من خلال اقتسام السلطة والثروة بصورة عادلة ، وضمن حقوق الإنسان .

وإذ يدركان أن النزاع في السودان هو أطول نزاع مستمر في أفريقيا ، وأنه قد سبب خسائر مريعة في الأرواح ودمر البنى

التحتية للبلاد ، وأهدر الموارد الإقتصادية ، وتسبب فى معاناة لم يسبق لها مثيل ، ولا سيما فيما يتعلق بشعب جنوب السودان .

وشعوراً منهما بأوجه الظلم والتباين التاريخية فى التنمية بين مختلف المناطق فى السودان التى تحتاج إلى الإصلاح .

وإقراراً منهما بأن اللحظة الحالية تهيىء فرصة سانحة للتوصل إلى اتفاقية سلام شامل لإنهاء الحرب .

وإقتناعاً منهما بأن عملية السلام التى تقوم بها الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية «إيقاد» والتى أعيدت لها الحيوية تحت رئاسة الرئيس الكينى ، صاحب الفخامة دانيال ت. آراب موى ، تتيح السبل لتسوية النزاع والتوصل إلى سلام عادل ومستدام .

والتزامًا منهما بتسوية متفاوض عليها وسلمية وشاملة للنزاع تقوم على أساس إعلان مبادئ لصالح جميع شعب السودان .

عليه يتفق الطرفان الآن بموجب هذا على ما يلى :

الجزء (أ) : المبادىء المتفق عليها :

١-١ إن وحدة السودان ، التى تقوم على أساس الإرادة الحرة والحكم الديمقراطى ، والمساءلة ، والمساواة ، والاحترام ، والعدالة لجميع مواطنى السودان ، ستظلّ هى الأولوية بالنسبة للطرفين ، وأنه من الممكن رد مظالم شعب جنوب السودان وتلبية طموحاته ضمن هذا الإطار .

١-٢ شعب جنوب السودان له الحق فى رقابة وحكم شئون إقليمه والمشاركة بصورة عادلة فى الحكومة القومية .

١-٣ شعب جنوب السودان له الحق فى تقرير المصير ، وذلك ضمن أمور أخرى ، عن طريق استفتاء لتحديد وضعهم مستقبلاً .

١-٤ الدين ، والعادات ، والتقاليد هى مصدر القوة المعنوية والإلهام بالنسبة للشعب السودانى .

١-٥ شعبُ السودان له تراث وطموحات مشتركة وعلى ذلك يوافق الطرفان على العمل سويًا من أجل :

١-٥-١ إقامة نظام ديمقراطى للحكم يأخذ فى الحسبان التنوع الثقافى والعرقى والدينى والجنس واللغة ، والمساواة بين الجنسين لدى شعب السودان .

١-٥-٢ إيجاد حل شامل يعالج التدهور الاقتصادى والاجتماعى فى السودان ويستبدل الحرب ليس بمجرد السلام ، بل أيضًا بالعدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى تحترم الحقوق الإنسانية والسياسية الأساسية لجميع الشعب السودانى .

١-٥-٣ التفاوض حول وقف شامل لإطلاق النار وتنفيذه لإنهاء المعاناة والاقتتال الذى يعانى منه الشعب السودانى .

١-٥-٤ صياغة خطة لعودة اللاجئين ، وإعادة التوطين ، وإعادة التأهيل ، وإعادة البناء والتنمية لمعالجة احتياجات تلك المناطق المتأثرة بالحرب وتقويم أوجه الخلل التاريخية فى التنمية وتخصيص الموارد .

١-٥-٥ تخطيط وتنفيذ اتفاقية السلام بغية جعل وحدة السودان خيارًا جذابًا وبصفة خاصة لشعب جنوب السودان .

١-٥-٦ التصدّى للتحديات عن طريق إيجاد إطار يمكن من

خلاله تحقيق هذه الأهداف المشتركة والإعراب عنها بأفضل صورة لمصلحة جميع السودانيين .

الجزء (ب): عملية الانتقال:

بغية إنهاء النزاع وضمان مستقبل سلمى ومزدهر لكافة شعب السودان وبغية التعاون فى مهمة حكم البلاد ، تتفق الأطراف بموجب هذا على تنفيذ اتفاقية السلام طبقًا للتسلسل ، والفترات الزمنية والعملية المحددة أدناه :

٢ - تكون هناك فترة ما قبل الفترة الانتقالية مدتها ستة (٦) أشهر :

٢-١ وخلال الفترة ما قبل الفترة الانتقالية :

(أ) يتم إنشاء المؤسسات والآليات المنصوص عليها فى اتفاقية السلام .

(ب) إذا لم يوضع ذلك موضع التنفيذ بعد يكون هناك وقف للأعمال العدوانية مع وجود آليات ملائمة للمراقبة .

(ج) يتم إنشاء آليات لمتابعة تنفيذ اتفاقية السلام .

(د) تجرى الاستعدادات لتنفيذ وقف شامل لإطلاق النار فى أسرع وقت ممكن .

(هـ) السعى للحصول على مساعدة دولية .

(و) يوضع إطار دستورى لاتفاقية السلام والمؤسسات المشار إليها فى الفقرة ٢-١ (أ) .

٢-٢ تبدأ الفترة الانتقالية فى نهاية فترة ما قبل الفترة الانتقالية إلى ست سنوات .

٢-٣ خلال الفترة الانتقالية :

(أ) تعمل المؤسسات والآليات التى أنشئت خلال الفترة ما قبل الفترة الانتقالية طبقًا للترتيبات والمبادىء المحددة في إتفاقية السلام .

(ب) إذا لم يتم إنجاز ذلك بعد ، يتم تنفيذ وقف إطلاق النار الشامل الذى تم التوصل إليه عن طريق التفاوض مع وجود وتشغيل آليات مراقبة دولية .

٢-٤ يتم إنشاء مُفوضيّة مستقلة للتقويم والتقدير خلال الفترة قبل الانتقالية لمتابعة تنفيذ إتفاقية السلام وإجراء تقويم منتصف الفترة لترتيبات الوحدة التى وضعت وفقًا لاتفاقية السلام .

٢-٤-١ تشكل مفوضية التقويم والتقدير من تمثيل متساوى لحكومة السودان والحركة الشعبية / الجيش الشعبى لتحرير السودان وما لا يزيد عن ممثلين اثنين على التوالى من كل من الفئات التالية :

٢-٤-١-١ الدول الأعضاء فى اللجنة الفرعية

للهيئة الحكومية المشتركة للتنمية بشأن السودان (جيبوتى ، إرتريا ، إثيوبيا ، كينيا وأوغندا) .

٢-٤-١-٢ الدُول المراقبة (إيطاليا ، النرويج ، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية) .

٢-٤-١-٣ وأية بلدان أو هيئات إقليمية أو دولية أخرى يتفق عليها الطرفان .

٢-٤-٢ تعمل الأطراف مع المفوضية خلال الفترة الانتقالية بغية تحسين المؤسسات والتدابير التى أنشئت بموجب الاتفاقية ولجعل وحدة السودان جذابة لشعب جنوب السودان .

٢-٥ عند نهاية الفترة الانتقالية التى مدتها ستة (٦) سنوات ، يكون هناك استفتاء شعب جنوب السودان تحت رقابة دولية ، يتم تنظيمه بصورة مشتركة بواسطة حكومة السودان والحركة الشعبية / الجيش الشعبى لتحرير السودان لكى : يؤكد وحدة السودان عن طريق التصويت لاعتماد نظام الحكم الذى تم وضعه بموجب اتفاقية السلام ، أو التصويت للانفصال .

٢-٦ تمتنع الأطراف عن أى شكل من أشكال إلغاء أو إبطال اتفاقية السلام من جانب واحد .

الجزء (ج) : الدين والدولة :

إقراراً بأن السودان بلد متعدد الثقافات ، ومتعدد الجنسيات ومتعدد الأعراق ، ومتعدد الديانات ، ومتعدد اللغات ، وتأكيداً بأن الديانة لا تستخدم كعامل للفرقة ، بموجب هذا تتفق الأطراف على ما يلى :

٦-١ الديانات والعادات والمعتقدات هى مصدر للقوة المعنوية والإلهام بالنسبة للشعب السودانى .

٦-٢ حرية العقيدة والعبادة والضمير لأتباع جميع الديانات أو المعتقدات أو العادات ولا يتم التمييز ضد أى شخص عل هذه الأسس .

٦-٣ الأهلية للمناصب العامة ، بما فى ذلك رئاسة الجمهورية ، والخدمة العامة والتمتع بجميع الحقوق والواجبات ، تكون على أساس المواطنة وليس على أساس الدين أو المعتقدات أو العادات .

٦-٤ جميع المسائل الشخصية والأسرية بما فيها الزواج ، والطلاق ، والميراث ، والخلاف ، والانتساب ، تحكمها القوانين الشخصية (بما فى ذلك الشريعة أو أية قوانين دينية أخرى ، أو عادات أو تقاليد) للأفراد المعنيين .

٦-٥ تتفق الأطراف على احترام الحقوق التالية :

٦-٥-١ العبادة أو التجمع الخاص بديانة أو معتقد ، وإقامة وصيانة أماكن لهذه الأغراض .

٦-٥-٢ إقامة مؤسسات خيرية أو إنسانية ملائمة والحفاظ عليها .

٦-٥-٣ صنع وحيازة واستخدام الأدوات والمواد اللازمة المرتبطة بالشعائر أو العادات الخاصة بأية ديانة أو معتقد ، حسب ما هو ضروري .

٦-٥-٤ كتابة وإصدار ونشر المطبوعات الخاصة بتلك المجالات .

٦-٥-٥ تدريس الديانة أو المعتقد فى أماكن مناسبة لهذه الأغراض .

٦-٥-٦ التماس وتلقى المساهمات المالية الطوعية وغيرها من الهبات من الأفراد والمؤسسات .

٦-٥-٧ تدريب ، تعيين ، انتخاب ، أو تحديد عن طريق التوريث قادة تستدعيهم متطلبات ومعايير أى من الديانات أو المعتقدات .

٦-٥-٨ مراعاة أيام الراحة والاحتفال بالعطلات والمناسبات وفقًا لمبادىء المعتقدات الدينية للشخص .

٦-٥-٩ إقامة اتصالات مع الأفراد والمجتمعات فى المسائل

الخاصة بالديانة والمعتقدات على الصعيدين القومى والدولى والحفاظ على ذلك .

٦-٥-١٠ تجنبًا للشك ، لا يخضع أى شخص للتمييز من جانب الحكومية القومية ، أو الولاية ، أو المؤسسات، أو مجموعة أشخاص أو شخص على أساس الديانة أو معتقدات أخرى .

٦-٦ المبادىء الواردة فى الجزء ٦-١ إلى الجزء ٦-٥ ، سوف يعبر عنها فى الدستور .

الجزء د :هياكل الحكم:

لإضفاء الفعالية على الاتفاقيات المحددة فى الجزء أ ، وفى إطار سودان موحد يعترف بحق تقرير المصير لشعب جنوب السودان ، بموجب هذا تتفق الطرفان على أنه فيما يتعلق بتقسيم السلطات والهياكل والمهام لمختلف أجهزة الحكم ، فإن هيكلة الإطار السياسى للحكم فى السودان تتم على النحو التالى :

٣-١ القانون الأعلى :

٣-١-١ الدُستور القومى للسودان هو القانون الأعلى للبلاد، ويجب أن تتوافق جميع القوانين مع الدستور القومى. وينظّم هذا الدستور العلاقات ويحدد السلطات والهام بين مختلف مستويات

الحكم علاوة على أنه يحدد ترتيبات اقتسام الثروة بين نفس الجهات . ويضمن الدستور القومي حرية العقيدة . والعبادة والممارسات الدينية على نحو تام لجميع المواطنين السودانيين .

٣-١-٢ يتم تشكيل مفوضية قومية تمثيلية لمراجعة الدستور خلال الفترة قبل الانتقالية تكون مهمتها الأولى صياغة إطار قانوني ودستوري يحكم الفترة الانتقالية ويتضمن اتفاقية السلام .

٣-١-٣ يتم إقرار الإطار المشار إليه أعلاه حسبما تتفق عليه الأطراف .

٣-١-٤ يتم خلال الفترة الانتقالية إجراء عملية مراجعة دستورية شاملة .

٣-١-٥ لا يعدل الدستور أو يلغى إلا عن طريق إجراءات خاصة أو أغلبيات مؤهلة بغية حماية أحكام اتفاقية السلام .

٣-٢ الحكومة القومية :

٣-٢-١ تكون هناك حكومة قومية تمارس المهام وتجيز القوانين كما يجب أن تمارسها بالضرورة على الصعيد القومي دولة ذات سيادة . وتأخذ الحكومة

القومية فى الحسبان فى جميع قوانينها ، التنوع الدينى والثقافى للشعب السودانى .

٣-٢-٢ التشريعات التى تسن على الصعيد القومى والتى تتأثر بها الولايات خارج جنوب السودان مصدرها الشريعة والتوافق .

٣-٢-٣ التشريعات التى تسنّ على الصعيد القومى ، المطبقة على الولايات الجنوبية و/ أو الإقليم الجنوبى يكون مصدرها التوافق الشعبى ، وقيم وعادات شعب السودان (بما فى ذلك تقاليدهم ومعتقداتهم الدينية ، إحترامًا للتنوع فى السودان) .

٣-٢-٤ عندما يكون هناك تشريع قومى نافذ المفعول في الوقت الحالى ، أو تم سنه ومصدره قانون دينى أو عرفى ، فإن أية ولاية أو إقليم لا تمارس أغلبية السكان فيه مثل هذه الديانة أو العادات ، يجوز لهم عندئذ :

(١) إصدار تشريع يسمح بأعراف أو ممارسات فى ذلك الإقليم ، تتماشى مع دياناتهم أو عاداتهم ، أو

(٢) يحال القانون إلى مجلس الولايات للموافقة عليه بأغلبية الثلثين أو البدء فى تشريع قومى

ينص على مثل هذه الأعراف البديلة اللازمة حسبما هو ملائم .

الجزء (هـ) : حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان :

١-٣ شعب جنوب السودان له حق تقرير المصير وذلك - ضمن أمور أخرى - عن طريق استفتاء لتحديد وضعهم المستقبلى .

٢-٤ يتم تشكيل مفوضية مستقلة للتقدير والتقويم خلال فترة ما قبل المرحلة الإنتقالية لمراقبة تنفيذ اتفاقية السلام خلال الفترة الانتقالية . وتجرى هذه المفوضية تقويمًا فى منتصف الفترة لترتيبات الوحدة التى وضعت بموجب إتفاقية السلام .

٢-٤-١ تشكّل مُفوضيّة التقدير والتقويم من تمثيل متساو من حكومة السودان والحركة الشعبية / الجيش الشعبى لتحرير السودان ، وبما لا يَزيد عن ممثلين اثنين (٢) ، على التوالى ، من كل من الفئات التالية :

٢-٤-١-١ الدول الأعضاء فى اللجنة الفرعية للهيئة الحكومية المشتركة للتنمية بشأن السودان (جيبوتى ، إرتريا ، إثيوبيا ، كينيا وأوغندا) .

٢-٤-١-٢ الدول المراقبة (إيطاليا ، النرويج ، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية) .

٢-٤-١-٣ وأية بلدان أو هيئات إقليمية أو دولية أخرى يتفق عليها الطرفان .

٢-٤-٢ يعمل الطرفان مع المفوضية خلال الفترة الانتقالية بغية تحسين المؤسسات والأنظمة التى أنشئت بموجب الاتفاقية وجعل وحدة السودان جاذبة لشعب جنوب السودان .

٢-٥ عند نهاية الفترة الانتقالية التى مدتها ستة (٦) سنوات ، يكون هناك استفتاء شعب جنوب السودان تحت رقابة دولية ، يتم تنظيمه بصورة مشتركة بواسطة حكومة السودان والحركة الشعبية / الجيش الشعبى لتحرير السودان لكى : يؤكد وحدة السودان عن طريق التصويت لاعتماد نظام الحكم الذى تم وضعه بموجب اتفاقية السلام ، أو التصويت للانفصال .

٢-٦ يَمتَنِع الأطراف عن أى شكل من أشكال الإلغاء أو الإبطال لاتفاقية السلام من جانب واحد .

الملحق

الثانى

II

كلمة رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان

فى حفل توقيع اتفاق السلام الشامل فى السودان

الجزء الأول:

أ - التحيات وكلمات الافتتاح:

\ فخامة الرئيس مواى كيباكى (Mwai Kibaki) رئيس جُمهورية كينيا .

\ فخامة الرئيس السابق دانيال آراب موى (Daniel Arap Moi) الرئيس السابق لجمهورية كينيا ، الذى أطلق مبادرة الإيغاد للسلام (IGAD) فى السودان .

\ فخامة الرئيس يويرى موسيفينى (Yoweri Museveni) رئيس أوغندة والرئيس الحالى لمنظمة الإيغاد .

\ أصحاب الفَخَامة والمعالى رؤساء الدول والحكومات .

\ أصحاب السعادة السُفراء وممثلو الحكومات وممثلو المنظمات الدولية غير الحكومية .

\ الضيوف المدعوون الكرام الأجلاء .

\ السيدات والسادة والأفاضل .

\ الإخوة الرفاق والزملاء مواطنونا ومواطناتنا .

استمحوا لى فى بداية كلمتى أن أعبّر لكم عن أحرّ تمنياتى بالعام الجديد . فسوف يُشكّل عام ٢٠٠٥ علامة سلام ليس لكامل السودان فحسب ، بل بامتياز فى كل إقليمنا الفرعى ولإفريقيا ككل .

فى هذا العام السعيد وبهذه المناسبة المفرحة أحيى شعب السودان بأسره من نمولى فى أقصى الجنوب إلى حلفا فى أقصى الشمال ، ومن جنينا فى الغرب إلى هشكوريب وبورسودان فى الشرق .

كما أحيّى كل الريفيين المُهمّشين فى كل أنحاء السودان الذين

عـانُوا فى صـمـت مـشـرّف لمدّة طويلة ، وأحـيى كل الفـلاحين والمُزارعين والعُمّال والمُختصين الذين أبدعوا الثروة وخلقوها ولكنهم لا يَملكُون ثروة وكانوا يرقبون إلى أوضاعهم المعيشية وهى تتدهور وتتراجع عبر السنين .

وأحيّى كل النساء السودانيات حيثما وجدْن ، فالنساء فى السودان وفى أى مكان آخر فى العالم يَعشْنَ على هامش المهمّشين وكانت معاناتهنّ وتضحيتهنّ لا توصف . فالمرأة الريفية السودانية ، على سبيل المثال ، تصحو فى الخامسة صباحًا لتسير مسافة خمسة كيلومترات على قدميها لتَجلب خمسة غالونات من الماء بعد أن تسير مّدة خمس ساعات ، ثمّ تقضى خمس ساعات أخرى فى العمل فى مزرعة العائلة وخمس ساعات إضافية لتعدّ طعام العائلة فلا يَبْقى لها سِوَى أقلّ من خمسِ ساعات للنوم والراحة .

كما أحيى كل طُلاَّبنا وشَبابَنا الذين تحمّلوا الوطأة العظمى طوال واحد وعشرين عامًا من الحرب ، فلهم المستقبل ، وأحثّهم على الاستثمار فى مستقبلهم وفى مُستقبل الأمّة فى الفترة ما بعد النزاع .

تهانينا لفجر السلام،

أيها الأخوة الرّفاق والزملاء ، مواطنونا ومواطناتنا ، تهانينا . مبروك ومباركات . إنّ حركتكم : الحركة الشَعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى وحكومة السودان قد قدّمت لكم اتفاقية

سلام شامل ، سلام عادل مشرّف ومجلّ . ولقد تمكنا بواسطة اتفاقية السلام هذه من إنهاء حرب دامت نصف قرن من الزمن بنهاية مشرفة .

لقد وضعت هذه الاتفاقية نهاية للقنابل التى تتساقط من السماء على الأطفال والنساء الأبرياء . فبدلاً من صرخات الأطفال وعويل النساء والآلام طوال الواحد والعشرين عامًا الأخيرة فى الحرب فإنّ السلام سوف يُباركنا ويُسبغ نعمَتُه علينا لنعود إلى سماع رنين قهقهات الأطفال وتهاليل النساء اللواتى ينعمْن بالفرح وتغمُرهنّ السعادة لسبب أو لآخر .

أما على المستوى السياسى ، فإنّ اتفاقية السلام هذه تؤكد حق تقرير المصير للشعب فى جنوب السودان وحقّ التشاور الشعبى لأهل جبال النُوبة والنيل الأزرق ، لتُصبح وحدة السودان قائمة على الإَرادة الحرّة لشعبه بدلاً من الحُرُوب والوحدة الإلزامية الزائفة التى سادت طوال تسعة وأربعين عامًا عُمر الاستقلال .

إن اتفاقية السلام هذه سوف تغيّر السودان إلى الأبد . فلن يَبْقَى السُودان على ما هو عليه ثانية ولا يُمكن له أن يَبقى كذلك ، حيث أنّ هذه الاتفاقية ستغمُر البلاد بالديمقراطية والتغيير الأساسى الشامل بدلاً من أن تغمره وتلفه الحروب كما كان الحال طوال ١٨٤ عامًا منذ عام ١٨٢١ عندما تعرّضت بلادنا للغزو الخارجى والانتهاك والتخريب خلال تجارة العبيد والحروب وتجارة النهب والسلب بأشكالها وأنواعها كافة .

إن اتفاقية السلام هذه تتزامن وتتوافق مع احتفالات السودان بالعيد التاسع والأربعين للاستقلال ، وأنا أتفق مع ما قاله فخامة الرئيس عمر البشير فى نيفاشا يوم الواحد والثلاثين من شهر ديسمبر / كانون الأول الماضى عندما وقع الوثيقتين الأخيرتين من اتفاقية السلام الشامل أن استقلال السودان فى الأول من يناير / كانون الثانى ١٩٥٦ لم يكن كاملاً بسبب وُجُود حرب فى الجنوب . إنّ الحرب التى نضع اليوم نهاية لها اندلعت فى البدء فى توريت فى ١٨ أغسطس/ آب ١٩٥٥ أى قبل أربعة أشهر فقط قبل الاستقلال ، وبالتالى فإنّ جنوب السودان كباقى المناطق السودانية المُهمّشة لم يكن فى الحقيقة جزءاً من ذلك الاستقلال .

وباتفاقية السلام هذه نبدأ مسيرة تحقيق الاستقلال الفعلى من خلال كل السودانيين ولأجل كل السودانيين . إنّ توقيع اتفاقية السلام هذه يضع علامة نهاية ما أودّ صحيحًا أن أسمّيه الجمهورية الأولى للسودان القديم التى دامت تسعة وأربعين عامًا ، ما بين الأول من يناير / كانون الثانى ١٩٥٦ والواحد والثلاثين من ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٤ عندما وقّعنا على الاتفاقيتين الأخيرتين لوقف إطلاق النار الشامل ونماذج التنفيذ ؛ وفى ملاحظة شخصية عندما تركت السودان منذ اثنين وأربعين عامًا لالتحق بالحرب الأولى فى ٣١ ديسمبر / كانون الأول ١٩٦٢ .

إنّ اتفاقية السلام هذه تعطينا إشارة بداية الجمهورية الثانية للسودان الجديد . فمن هنا وصاعدًا سيُصبح السودان وللمرّة

الأولى بلداً متحداً اختيارياً فى العدل والكبرياء والشرّف لكل أبنائه ومُواطنيه بصرف النظر عن العرق أو الدين أو الجنس ؛ وإن أخفق البلد فى رفع تحدّى الانتقال من السودان القديم إلى السودان الجديد ، سودان المواطنين الأحرار المتساوين ، عندئذ سيتم حلّ الاتحاد حبّياً وسلمياً من خلال حقّ تقرير المَصير عند نهاَية السنوات الست للفترة الانتقالية .

وأنا أدعو الشعب السودانى إلى امتلاك اتفاقية السلام هذه لأنها ملك لهم ، فهى ليست ملكاً لجُون غارانغ ولا لقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان كما أنها ليست ملكاً لعلى عثمان طه ولا لعُمر البشير ولا لحزب المؤتمر الوطنى .

إن هذه الاتفاقية هي ملك لكل السودان ولجيرانه ، لإفريقيا والعالم العربى وبالتأكيد لكل العالم ، ولهذا ترون كل هذا الحُضُور المَهيب . ورغم أنه كان قد تم التفاوض على هذه الاتفاقية من قبل هاتين الجهتين كمسألة ضرورية وعملية لإنهاء الحرب فى المقام الأول . والآن قد انتهت الحرب ، لذا فأنا أدعو الشعب السُودانى كُلّه ومختلف قواه السياسية لبناء إجماع حول اتفاقية السلام الشامل واستخدامها لوضع حدّ ونهاية للحرب فى مناطق أخرى من السودان ولإعادة إطلاق السودان للأرض الموعُودة فى السودان الجديد ، سودان التقدّم والمُساواة وتكافؤ الفرص لكل المواطنين دون تمييز أو تفرقة .

وأخيراً وليس آخراً ، أحيّ كل شهدائنا الأبرار وأبطالنا

الجرحى من كلا الطرفين . كما أحيي وأهنئ كل الضباط والجنود فى طرفى النزاع على التضحيات البطولية التى قدّموها . كما أرفع عبارات الثناء والتقدير والشكر للمدنيين من مواطنينا الذي وفرّوا الأسباب اللوجستية للحرب خصوصًا فى المناطق التابعة إداريًا للحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبى لأنه بدون مُساهمتهم فى اتفاقية السلام الشامل لما أضحت هذه الاتفاقية مُمكنة . فالدور الذى لعبه مواطنونا المدنيين طوال سنين الحرب الطويلة جعلنا نوجّه الدعوات إلى خمسين زعيمًا وقائدًا تقليديًا يمثلون السكان المدنيين على مستوى القاعدة ، كما وجّهنا الدعوة إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان لتمثيل ضبّاط الصفّ والجنود .

وبهذه المُناسبة السعيدة مناسبة توقيع اتفاقية السلام الشامل ، تذكُرون أن الجيش الشعبى لتحرير السودان أطلق سراح أكثر من ثلاثة آلاف (٣٠٠٠) أسير عبر الواحد والعشرين سنة الماضية، وأنا هنا أدعوا اليوم إلى إطلاق سراح كل الأسرى الذين لا يزالون رهن الاعتقال والرِعاية لدى الجيش الشعبى لتحرير السودان .

ومن المُناسب ونحن نحتفل بهذا الحدث التاريخى الضخم ، أن نتوقف لتتذكر آلاف البشر الذين قضُوا فى كل من آسيا وأفريقيا فى واحدة من أسوأ وأفظع الكوارث الطبيعية فى التاريخ الحديث . إن قُلوبَنا تقطُر حزنًا وأسى وتضامنًا مع شعوب جنوب شرق آسيا فى ساعة مأساتهم حيث وقعوا فريسة زلزال عنيف لا يَرحَم يُسمّى التسونامى .

وفيما نشاطر أشقاءنا البشر فى كل الدول التى طالتها نكبة زلزال تسونامى حزنهم وآلامهم ومُعاناتهم ، ندعو المجتمع الدولى ونحثه على رفع المُعاناة وإعادة بناء الأرواح المحطمّة فى الإقليم المُصاب بعد أن وعد بذلك بسخاء كبير ولتوفير بعض الموارد لمساعدة السودان ودعمه فى مرحلة ما بعد النزاع لمساعدته على استعادة عافيته ولكى ينمو ويزدهر . إذن ، نحن نتطلع إلي عودة مكثفة للمانحين صحبة وعودهم التى قطعوها فى مؤتمر أوسلو للمانحين من أجل السودان .

الجزء الثانى :المشكلة الأساسية للسودان والطريق إلى تفاقية السلام الشامل :

أصحاب الفخامة والمعالى ، الرّفاق والأخوة والمواطنون .

لكى نفهم ونقدّر اللحظة التاريخية الحالية لتوقيع اتفاقية السلام الشامل فى السودان اطلب منكم العذر والمغفرة لتسمحوا لى بالحديث عن المشكلة التى نحن بصدد حلها . كما قلت سابقًا لقد كان السودان فى حالة حرب داخل نفسه طوال مدّة تسعة وأربعين عامًا من استقلاله ؛ وفيما نضع حدًا لتلك الحرب اليوم فإن حربًا أخرى تشتدّ وتَقوَى فى إقليم دارفور الغربى فيما تهدد حرب أخرى شرق السودان . لماذا ؟ ما هى المشكلة ؟ لماذا يَخضع مجتمع ما نفسه لاندلاع حروب ومُعاناة فى مناطق عدّة من البلاد؟

ومن وجهة نَظَرنا فإن مُحاولة الأنظمة المختلفة التى تتخذ من الخرطوم مقرًا وقاعدة لها والتى تعمل لبناء دولة عربية إسلامية

متسقة ومتناغمة لتعزل ثوابت أخرى من قوى التنوع السوداني يشكل المشكلة الأساسية للسودان ويعرف السودان ويحدده . إن الدولة السودانية عملت على استثناء الأغلبية العظمى من الشعب السوداني من الحكم وبالتال عملت على تهميشهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وقد أثار ذلك رفض المستثنين ومقاومتهم . فقد نشبت الحروب وسوف تستمر في السودان لأن أغلبية السودانيين مستثنين وغير مشاركين في الحكم . وقد انتهت الدولة الإسلامية في السودان إلى فرض وجودها بفضل القوة بدلاً من موافقة المحكومين ورضاهم من خلال عقد اجتماعي رضائي ، وتمت الاستجابة للقوة بالقوة .

أما الحل لمشكلة السودان الأساسية فهو إنشاء وتطوير دولة سودانية تضم الجميع أطلقنا عليها تسمية السودان الجديد والحكم السوداني السياسي الجديد سيشترك فيه كل السودانيين على قدم المساواة بصرف النظر عن دينهم أو عرقهم أو قبيلتهم أو جنسهم ، وإذا لم ينجح هذا الحل فسوف نبحث حينئذ عن حلول أخرى مثل تقسيم البلاد . ولكننا نؤمن أن السودان الجديد ممكن ، فهناك العديد في شمال السودان الذين يشاركوننا الرأي في الحركة الشعبية لتحرير السودان الجيش الشعبي وهم يؤمنون مثلنا في مثل إنسانية عالمية هي مثل الحرية والتحرر والعدل وتكافؤ الفرص لكل المواطنين السودانيين . وكما هو الحال في الجنوب ، والأحداث في دارفور وشرق السودان وأماكن أخرى قد أوضحنا أن علينا أن نبني

دولة سودانية تضمّ الجميع على المستوى الوطنى والأيلولة الكاملة للسلطة وتفويضها لأقاليم السُودان المُختلفة ، وإلاّ فمن المُستبعد أن تَبقى البِلاد موحّدة .

لكن تلك الدولة السودانية التى تضمّ الجميع التى أسميناها السودان الجديد يجب أن يكون لها أساس ما فى التاريخ الذى يجعلنا ننصهر فى دولة واحدة أو أُمّة واحدة . والسؤال المطرُوح هنا هو هل هناك أساس للسودان الجديد وإجابتى هى نعم هناك أساس ، وهذه الإجابة الإيجابية التوكيدية هى التى وجّهت ودعّمَت رؤية الحركة الشعبية لتحرير السودان طوال الواحد والعشرين عامًا الماضية ومكنتنا من التوصّل إلى اتفاقية السلام الشامل .

ووصولاً إلى تحقيق هذا الهدف ، أودّ أن أعْبُرَ فى دهاليز التاريخ بإيجاز لأبيّن أننا نحن السودانيون شعب تاريخى بالتأكيد ، وأن للسودان الجديد جذور فى التاريخ . وأننا إذا لم نجد لنا جذورًا عميقة فى التاريخ فإننا إمَّا أن نَخلق تلكَ الجُذور أن نحلّ الاتحاد سلميًا . وأحيانًا يكون من الضرورىَ أن يتراجع المرء إلى الوراء ليكسب قوّة دفع تمكّنه من السير قدمًا . هذا هو السبب الذى يجعل الكباش تتراجع إلى الوراء خلال معركتها فهى تكسب قوّة دفع قبل أن تتشابك قرونها . ويُلاحظ أن البحر القاسى فى جنوبى شرقى آسا انحسر جزرًا إلى الوراء خلال المأساة الأخيرة المتمثلة فى زلزال تسونامى ثمّ تقدّم مدًا إلى الأمام بقوّة مُدمّرة صدمت العالم بأسره

. ويلزمنا نحن فى السودان أن نمرّ بتلك التجربة ، أن نعود آلاف السنين إلى الوراء لنعيد اكتشاف أنفسنا ولنكسب زخماً ثم نتقدّم إلى الأمام بزخم خمسة آلاف عام لندفع أنفسنا ونشقّ طريقنا فى التاريخ مرة جديدة .

وبالفعل لدينا تاريخ طويل ؛ فقد عاشت شعوب وقامت ممالك ونَمَت وازدهرت ثم زالت واختفت فى تلك الرقعة الجغرافية التي تشكل السودان الحالى الحديث . فكثير من الناس يندهشون أن السودان كان فى العهد القديم من الإنجيل المقدّس جزءاً من جنّة عَدْن (راجع سِفر التكوين ٢ : ٨-١٤) . وتنصّ الأعداد المذكورة على الآتى :

«وغرس الربّ الإله جنّة فى عدن شرقًا . ووضع هناك آدم الذى جبله . وأنْبتَ الربّ الإله من الأرض كلّ شجرة شهيّة للنظر وجيّدة للأكل . وشجرة الحيوة فى وسط الجنّة وشجرة معرفة الخير والشرّ . وكان نهر يخرج من عَدن ليسقى الجنّة . ومن هناك ينقسم فيصير أربعة رؤوس . اسم الوادح فيشون وهو المحيط بجَميع أرض الحويلة حيث الذّهب . وذهب تلك الأرض جيِّد . هناك المقل وحجر الجزع واسم النهر الثانى جيحون . وهو المحيط بجميع أرض كوش . واسم النهر الثالث حِدّاقل . وهو الجارى شرقى آشور . والنهر الرابع الفرات» .

وكما ترون فإن النيل الأبيض «فيشون» والنيل الأزرق «جيحون» هما نهران يسقيان جنة عدن ، والنهران الآخران هما دجلة والفُرات . وبالطبع فإنّ جنّة عدن لم تكن حديقة خضار خلفية ، ولكنها أرض واسعة امتدت من دجلة والفرات فى الشرق إلى النيل الأبيض والنيل الأزرق فى الغرب . وهذا ما يضع قريتى واسمها «وانجكولى» فى «بوركاونتى» تمامًا داخل جنّة عدن حيث أنها تبعد ثلاثين ميلاً شرق النيل الأبيض .

كما نقرأ أيضًا فى الإنجيل المقدّس أنه خلال حكم «الملك أسا» ملك يهودا ، أغار عسكرى برتبة لواء اسمه «زراح» على مملكة يهودا على رأس جيش عدده مليون رجل (الأيام الثانى : الأصحاح ١٤ ، عدد ٨-١٠) . ويقال أن الملك السودانى واسمه «ترهاقة» قد قاد جيشًا مصريًا قويًا فى سفر (الملوك الثانى الأصحاح ١٩ : عدد ٨-١١) وقد تمّ تَعريف السودان وشعبه على نحو واضح غير مُلتبس فى سفر (أشيعا ، الأصحاح ١٨ : عدد ١-٧) بالكلمات التالية :

«يا أرض حفيف الأجنحة التى فى عبر أنهار كوش ، المرسلة رسلاً فى البحر وفى قوارب من البردىّ على وجه المياه اذهبوا أيّها الرسل السريعون إلى أمّة طويلة وجرداء إلى شعب مخوف منذ كان فصاعداً أمة قوة وشدّة ودوس قد خرقت الأنهار أرضها» .

هذا وصف واضح جليّ للسودان اليوم . وقد يتفاجأ الكثير منكن بأن زوجة النبى موسى كانت على الأرجح سودانية تسمّى «صقورة» سفر (عدد ، الأصحاح ١٢ : عدد ١-٢) . .

«وتكلّمت مريم وهرون على موسى بسبب المرأة الكوشية التى اتخذها لأنه قد اتخذ امرأة كوشية . فقالا هل كلّم الربّ موسى وحده . ألم يكلّمنا نحن أيضًا» .

(خروج ، الأصحاح الثانى : العدد ٢١-٢٢) .

«فارتضى موسى أن يسكن مع الرجل . فأعطى موسى صقورة ابنته . لولدت له ابنًا اسمه جرشوم . لأنه قال كنت نزيلاً فى أرض غريبة» .

إضافة إلى ذلك فإنه يستدلّ ويستنتج من سفر (عدد ، الأصحاح الثانى العدد ١-٢) إذا ما قرىء مع سفر (خروج ، الأصحاح الثانى العدد ٢١-٢٢) وسفر (خروج ، الأصحاح ١٨ ، العدد ١٣-٢٧) بأن «المديانيين» الذين رحّب بهم «يثرون» والد «صقورة» ، كانوا بالتالى سودانيين (سود اللون) . وحيث أن زوجة موسى حسب سفر (عدد الأصحاح الثانى ، العدد ١-٢) كانت من الكوشيين . وحيث إن أباها ، «يثرون» ، الذى تمّ تعريفه بأنه مديانى حسب سفر (خروج ، الأصحاح الثاني ، العدد ٢١-٢٢) فإن المديانيين إذن ينبغى أن يكونوا أيضًا كوشيين .

وقد أكدت الأبحاث الإنجيلية فى «العهد الجديد» أن المخصى الحبشىّ الذى تحدّث عنه إنجيل «أعمال الرسل» (الأصحاح الثامن : العدد ٢٧) . . . «فقام وذهب . وإذ رجل حبشى خصىّ وزير لكنداكة ملكة الحبشة كان على خزائنها . فهذا كان قد جاء إلى أوروشليم ليسجد» . قد كان تعمّد على يد فيليب فى العام ٣٨م . وكان فعلاً سودانيًا نوبيًا حيث أن كنداكة كانت الملكة الحاكمة للملكة ميروى (Merowe) التى تقع شمال العاصمة السودانية الخرطوم . وقد دخلت الديانة المسيحية لأول مرّة إلى السودان منذ أكثر من ١٩٦٧ سنة مضت أى منذ حوالى ألفى سنة .

وفى الجـزء الجنوبى من بلدنا ، قـيل أن مملكة «واوات» (Wawat) القوية القديمة ربما امتدّت مباشرة من جنوب الخرطوم جنوبًا إلى «ملكال» وغـربًا إلى «كـردفـان» و «دارفـور» فـوصلت جنوبًا حتى «واو» . أما «واو» الحالية ، هى عاصمة بحر الغزال ، «واو شيلوك» و «واونيرر» قرب «أيود» فتستمد أسماءها من مملكة «واوات» ، وقد أقامت علاقات وروابط اجتماعية واقتصادية مع مصر القديمة التى تمّت زيارتها فى المناسبات المتعددة من قبل حكام وأميـرات واوات آخذين مـعهم وحاملين مـعهم عند عـودتهم الهـدايا . ويعتـقـد أن مملكة «إيرتيت» هى الاسم القـديم لشـعب شيلوك الحالية الواقعة فى جنوب السـودان وإلى يومنا هذا لازالت «نوير» تـسـمى «شـيلوك» بـ «تيت» . ويعـتـقـد أن كـلاً من ممالك «واوات» و «مـدجـا» و «إيرتيت» مـرتبطة بـ «دنكا» الحـاليـة و

«شيلوك» و «نوير» وشعوب الوسط والغرب السوداني ، فيما يعتقد أن مملكة «أنو» مُرتبطة بشعب «أنجواك» الحالى . كما يعتقد أن «أنجواك» (أو أنو) يرتبطون بإله مصر القديم «أنو» و «إله النيل» اللذين يعتقد المصريون القدماء أنهما كانا يضبطان وينظّمان تدفق مياه نهر النيل ومنابعه وهما مَنْ كان المصريون القدماء يقدّمون لهما الأضاحى لإسترضاء «الإله أنو» ليخرج لهم مزيداً من المياه .

وبعد أن عَبَرْنا دهاليز التاريخ إثر الفترة الإنجيلية وحقبَة ممالك السودان القديمة ، ننتقل إلى مملكة «ميروى» التى أورثت ونشرت الحضارة الحديدية لبقية أفريقية . وقد تحولّت «ميروى» فأصبحت ممالك النوبة المسيحية ، حيث انتشرت الديانة المسيحية وازدهرت طوال ما يفُوق الألف عام . ثم جاء انتشار الإسلام والهجرة العربية إلى السودان وتبعها انهيار مَمَالك مكورية والوا وسوبا النوبية المسيحية فى عام ١٥٠٤ وبروز ممالك سنار الإسلامية التى أسّستها شعوب الفونج والشيلوك .

أما بقية تاريخ السودان فمألوف ، من ممالك سنار الإسلامية إلى الاحتلال التركى - المصرى ، إلى الدولة المهدية الإسلامية ، إلى الحكم الإنكليزى - المصرى المشترك ، وإلى الاستقلال عام ١٩٥٦ وحركة أنيانيا فى الفترة ما بين عام ١٩٥٥ و ١٩٧٢ ، إلى نشوء وظهور الحركة الشعبية لتحرير السودان / والجيش الشعبى عام ١٩٨٣ ، إلى الدولة الإسلامية الثانية فى «إنجاز» بداية من عام

١٩٨٩ ، ثم إلى اتفاقية السلام الشامل التى وقعنا عليها اليوم .
هذا هو تاريخ السودان وهذا هو ما أوصلنا إلى هنا . لقد كانت رحلة طويلة عبر خمسة آلاف عام كى نصل اليوم إلي نيفاشا وملعب نيايو الرياضى . ومن الأهميّة بمكان أن ندرك ونقدّر من أين جئنا حتى نتمكن من رسم الطريق إلى الأمام بشكل أفضل مع زخم القوّة التاريخية .

كان ذلك السودان فى التاريخ . أما بالنسبة إلى السودان المعاصر ففيه ما يَرْبُو عن خمسمائة مجموعة عرقية تتحدّث بأكثر من مائة وثلاثين لغة مُغايرة . وتقع هذه المجموعات العرقية ضمن فئتين عريضتين ، السودانيين الأفارقة الأهليين ولغتهم الأصلية لغة غير عربية ونسبتهم تبلغ ٣٩ بالمائة (٣٩ ٪) من السكان استناداً إلى إحصاء أجراه الاستعمار عام ١٩٥٥ ، فيما بلغت نسبة السودانيين العرب ٣١ بالمائة (٣١ ٪) من السكان . وحقيقة أخرى أن كثيراً من الناس لا يعرفُون أو يتجاهلُون أن الأفارقة الأهليين أكثر عدداً فى الشمال منهم فى الجنوب (٣٩ بالمائة من إجمالى السكان مقارنة ب ٣٠ بالمائة فى الجنوب) . فالعرقيّة إذن شكل رئيسى فى التنوّع المعاصر . أما الشكل الآخر فى التنوّع المعاصر فهو الدين ، حيث إن أغلبية المسلمين يقطنون فى الشمال ويشكلون نسبة ٦٥ بالمائة من إجمالى عدد السكان ، فيما يشكل المسيحيون وأتباع الديانات الأفريقية التقليدية نسبة الـ ٣٥ بالمائة الباقية .

ورغم غنى الدلالات التاريخية حول قيمة تاريخ السودان والتنوّع المعاصر ، كما سبق وبيّنا ، من جنّة عدْن إلى «الحركة» الحالية فى السودان الجديد ، فإنّ حكام الخرطوم الحاليين والسابقين يمثلون صورة مُزيّفة لبلادنا ، فان السودان لم يبدأ ولم يكن إلاّ معهم وكأن تاريخ السودان وواقعه يشكل فقط اثنين من الثوابت – العروبة والإسلامية ؛ وهذا يفسّر الأسباب التى دفعت إلى نشوب الحروب فى السودان .

إن الرأى الذى نكافح من أجله فى الحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبى هو مُلك متساو لكل الشعُوب التى تقطُن فى هذا البلد ، كما أن تنوْعه وغناه وثروته هو التراث المُشترك للشعب السودانى بأكمله . إن اتفاقية السلام الشامل التى وقعناها اليوم تقوم على هذه الحقائق الموضوعية التاريخية والمعاصرة للسودان . وعن طريق تنفيذ شروط اتفاقية السلام الشامل التى وقعناها اليوم سوف نتمكن من تطوير نوع من أنواع الحُكم يضمّ الجميع ويضمن المساواة فى المشاركة بصرف النظر عن العِرق والقبيلة والدِين والجنس .

وفوق ذلك كله ، فإنه بتبنّى وتطبيق الترتيبات المتعلّقة بشكل الحكم وتقاسم الثَروة التى تنصّ عليها اتفاقية السلام الشامل للمناطق الأخرى من البلاد ، مع اهتمام مُماثل بالجنوب وبدارفور وشرق السودان والشمال الأقصى ، ستتمكّن ثانية من أن نعود أمّة عظيمة مُوحّدة فى التنوّع طوعًا واختيارًا بدلاً من الانقسام بسبب

التنوّع وبدلاً من أن نبقى مكرهين وملزمين فى وحدة مزيّفة . هذا هو مُحتوي وقيمة اتفاقية السلام الشامل التى وقعناها اليوم . إنها توفر للسودان فرصة نادرة وربّما أخيرة لنقلة نوعية حقيقية من السودان القديم القائم على الاستثناء إلى السودان الجديد المبنى على التضمين والمشاركة والذى يتحقق لا بفعل القوّة بل بممارسة حقّ تقرير المصير . وإذا نظرنا إليه من هذه الزاوية فإن حقّ تقرير المصير ، وهو واحد من أهم وأبرز حجار الزاوية فى اتفاقية السلام الشامل ، هو نعمة وليس نقمة كما يبدو أن كثيراً من السودانين يخشُون أن يكون .

الجزء الثالث: التزام الحركة الشعبية لتحرير السودان بالديمقراطية

أصحاب الفخامة والمعالى ، الضيوف الأجلاء ، الأخوة الرّفاق ، السيّدات والسّادة الأفاضل :

إن التغيير الذى سوف تحدثه هذه الاتفاقية التى أشرتُ ولَمحتُ إليه ، سوفَ يَنعكسَ أوّلاً وقبل كل شىء ، فى تحوّل ديمقراطى حقيقى مهم وأساسى تلتزم به الحركة الشعبيّة لتحرير السودان التزامًا تامًا . وبالتأكيد فإننا لا نُعنى عندما نقول ديمقراطى العودة إلى المسار الديمقراطى الزائف الذى كان مُتبعًا فى الماضى والذى كان تمويهًا ومظهراً زائفًا للمصالح السرمدية الراسخة . وفى ظل تلك الديمقراطية الزائفة كانت الحقوق المدنية تخضع لأهواء الحكام ونزواتهم ، وبقيت أغلبية السودانيين فى الأقاليم خارجة عن مركز

السُلطة وكانت تعامل على أنها ثقل وكمّ مستهلك يتم التلاعب فيه والمناورة به فقط عبر الحيل السياسية والازدواجية في التعامل . وقد بدت الحكومات التي تسمّى بالحكومات الوطنية فى زيّها المدنى أو ضلالها وزيها العسكرى أنها تعامل السودانيين بازدراء واحتقار .

إن التغيير الذى تقدم اتفاقية السلام الشامل تصوراً له يضع حداً لذلك كله ونهاية للسودان القديم التى عايشناه طوال التسعة والأربعين عامًا الماضية ، حيث أنه يمثل نقلة نوعية وسياسية واجتماعية - اقتصادية تستلزم الاعتراف بالتنوّع السياسى عن طريق ضمان الحرية الكاملة للتعددية السياسية ، وتحصين وترسيخ حقوق الإنسان والشعوب فى الدستور ، ودعم وتأييد استقلالية القضاء بما فى ذلك إنشاء محكمة دستورية منيعة لا تُنتهك ، والتزام كل من الحكومة والمحكومين بسلطة القانون وسياسته ، وإقامة خدمات مَدَنيّة مُستقلّة استقلالاً حقيقيًا ذات قدرة تنافُسية على كل المستويات الحكومية . كما أنها تضع تصورّاً وتسعى إلى تحقيق إنشاء الهيئة التشريعية بطريقة تؤمّن ضبطًا وتوازنًا صارمًا وتضمن السلطة لحكومة جنوب السودان وللدول ، تلك السلطات التى لا يمكن لمراكز القوة الأخرى سحبها أو إضعافها . وتقضى اتفاقية السلام الشامل أنه خلال فترة أقصاها ثلاث أو أربع سنوات فإن الحكم على مستوياته كافة سوف يتمّ تفويضه من قبل سيادة سلطة الشعب العُليا من خلال انتخابات حرّة وعادلة خاضعة لإشراف الرقابة الدولية .

أصحاب الفخامة والمعالى ، الضيوف الأجلاء ، الإخوة الرّفاق، السيّدات والسّادة الأفاضل :

إن الحرب التى وضعنا لها حدًا اليوم أفقرت شعبنا واستنزفت بلدًا يملك موارد ضخمة وصلت به إلى درجة الفقر المُدقع . وبدون أن تدعى أنّ النقلة النوعية الاقتصادية الجديدة التى ألمحتُ إليها هى بمثابة الدواء الشافى لكل أمراض الأمّة ، فإنها توفر على الأقل رؤية ونماذج لمخاطبة المشكلات المحدقة بالأمة هنا الآن ، فيما أترك العالم بعدئذٍ لأولئك الذين يدّعون أن لديهم مؤهّلات وكفاءات إلهية .

أما الفترة المُقبلة فسوف تكون إعادة تسديد دُيون الحركة الشعبية لتحرير السودان للشعب السودانى الذى حارب وضحّى طوال الواحد والعشرين عامًا الماضية . فالمشكلات والبرامج الرئيسية والكبرى التى تتطلب اهتمامًا شاملاً من الحركة التى تتخذ من جنوب السودان مقرًا لها ومن حكومات ولايات جبال النوبة والنيل الأزرق الجنوبى وأبييه (Abyei) خلال الفترة الانتقالية وما بعدها تقع فى مجالات البُنى التحتية والحكم الصالح والبنى الأساسية المالية والأسواق القابلة للحياة والنموّ وتطوير وتوفير الخدمات الاجتماعية والضرورات الأساسية مثل الصحّة والتعليم والمِياه والأمن الغذائى وفرص العمل وبناء الجيش الشعبى لتحرير

السودان كجيش يحمى الاتفاقية ويصونها ، وبناء الحركة الشعبية لتحرير السودان فى كل من الشمال والجنوب للتمكن من قيّادة التغيّير السياسى فى السودان ، وفوق ذلك كله تثبيت الكرامةَ بدلاً من النخبوية .

أما فى جنُوب السودان والمناطق الأخرى المُتضرّرة مثل جنوب السودان وجبال النُوبة والنيل الأزرق وشرق السودان ودارفور إضافة إلى الأحياء الفقيرة المزدحمة في مدننا الكبرى ، فإن الخطّ الأساسى الذى سنبدأ منه أعمال التنمية يشكل صدمة ، ولن أزعجكم هنا بإحصاءات عن الأوضاع السائدة مثل سوء تغذية الأطفال ، والتعليم الابتدائى ، ومعدّلات الوفيات بين الأطفال ، ومعدّلات وفيات الأمومة ، ومعدّلات الولادات التى تجرى بحضور ومراقبة أعوان مُختصّين ، والحصول على مَصَادر مُحسّنة للمياه ، تلك الإحصاءات تعدّ من أسوأ إن لم نقل الأسوأ فى العالم .

ولمحاربة هذا الفقر المُفسد المُذلّ والحرمان السياسى خصوصاً من حقّ التصويت ، فإنّ إطاراً سياسيًا عاماً قد تمّ التخطيط له ، كما تمّ نشره فى كتاب صدر بعنوان «الإطار الاستراتيجى للحركة الشعبية لتحرير السودان للانتقال من الحرب إلى السلام» .

وباختصار ، فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان سوف تُحرك وتُنفذ استراتيجية تنموية اجتماعية وسياسية واقتصادية وبرامج تتضمّن أبرز الآتى :

١ - أولا :

كنظرة شاملة ، فإنّ الحركة الشعبية لتحرير السودان سوف تضطلع بعشر مسؤوليات رئيسية خلال الفترة الانتقالية ، هى :

١ – تشكيل حكومة جنوب السودان .

٢ – المشاركة الفعّالة فى حكومة الوحدة الوطنية .

٣ – المشاركة الفعّالة فى حكومات الأقاليم فى منطقتى كردفان / جبال النوبة والنيل الأزرق .

٤ – مجلس أبيى التنفيذى .

٥ – المشاركة فى حكومات الولايات فى بقية الأقاليم الشمالية .

٦ – قيادة الجيش الشعبى لتحرير السودان وتطوره .

٧ – إنشاء وحدة دولية مشتركة .

٨ – تنمية الجنوب اجتماعًا واقتصاديًا ، المنطقتان وأبيى .

٩ – تغيير السودان وجعله ديمقراطيًا ، وأخيراً .

١٠ – ضمان حصول الاستفتاء حول حقّ الجنوب أبيى فى تقرير المصير والحقّ فى الاستشارة الشعبية فى كلا المنطقتين .

هاتان فرصتان عظيمتان كما أنهما تحديات خطيرة . وسوف تحتاج الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى بناء القدرات وإرساء الحكم الصالح الفاضل فى جنوب السودان وجبال النوبة والنيل

الأزرق الجنوبى وأبيى ، وإلى المشاركة مع الآخرين فى تأمين حصول التغيير الديمقراطى فى البلاد فى المركز .

٢- ثانيا:

سوف تتبنّى الحركة الشعبية لتحرير السودان نقلة اقتصادية تنموية تركز وتشدّد على النموّ الإقتصادى من خلال التنمية الريفية وتغيير الزراعة التقليدية لتتكامل مع الصناعات الزراعية . إذ ينبغى علينا أن نغيّر الزراعة التقليدية فى جنوب السودان ومناطق أخرى حيث تعتبر مورد الرّزق والعيش الأساسى وذلك من خلال الابتكارات التقنية لتصبح الزراعة محرك النموّ . إن بناء السدود للسيطرة على الفيضانات ومدّ القنوات وتنمية المياه الجوفية واستغلالها للرى هى من الأولويات التى تمكننا من ضمان إنتاج المحاصيل الزراعية . وسوف تكون رؤية الحركة الشعبية لتحرير السودان وشعارها هما «استخدام عائدات النفط لدعم الزراعة وانطلاقها» .

٣- ثالثا:

سوف تعمل الحركة الشعبية لتحرير السودان على تغيير الانحياز المدنى والتنمية المركزة فى الوسط لصالح التنمية الريفية واللامركزية . إن رؤية الحركة الشعبية لتحرير السودان وسياستها وشعارها سوف يكون «أن تأخذ المدن إلى الناس فى القرى بدلاً من

أن تأخذ الناس إلى المدن» ، حيث ينتهون إلى العيش فى أحياء الفقر المعدمة كما حدث فى عديد من البلدان مع تقهقر كبير فى نوعية حياتهم . فالتخطيط لإقامة مدن ريفية صغيرة ومدّها بشبكات التنوير والكهرباء سيكون من الأولويات لكى تصبح هذه المدن الريفية نقاطاً بؤرية للتنمية الريفية وبالتالى شكلاً من أشكال تحسين الظروف المعيشية للسكان الريفيين ورفع مستواها حيث أنهم يشكلون نسبة تفوق ٩٥ بالمائة من العدد الإجمالى للسكان فى الجنوب .

٤ - رابعاً :

سوف تعمل الحركة الشعبية لتحرير السودان على تطوير طرق جديدة لتوفير الخدمات وإيصالها . فيما ننتقل إلى حقبة السلام فإن شعب السودان خصوصاً تلك المجموعات التى تأثرت بالحرب تواجه مشكلات اجتماعية واقتصادية ضخمة كما أنها تواجه أيضاً فرصاً هائلة . والمشكلات الرئيسية الى تتطلب اهتماماً فورياً تكمن فى النواحى الصحيّة والتعليمية والمياه . وعلينا أن نجد طرقًا وأساليب جديدة لتوفبر هذه الخدمات بسرعة وفعالية ، كبناء الطواحين الهوائية فى جميع أنحاء السودان لتوفير مياه الشرب النظيفة وبناء السدود الصغيرة لتوليد الطاقة الكهربائية على نطاق صغير لتزويد المُدن الريفية بها إلى جانب استخدام مصادر الطَاقة الشمسية والهوائية .

٥- خامساً:

سوف تبذل الحركة الشعبية لتحرير السودان كل جهد لبناء وإقامة البنى التحتية كالطرقات وشبكات النقل الحديدى والنهرى إضافة إلى شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية . لم يوجد فى السودان الجديد منذ نشأته أى طريق معبّدة مُسَفلَتة رغم أنه ، من حيث المساحة ، يُساوى مساحة كينيا وأوغندا ورواندا وبورندى مجتمعة . إن رؤية الحركة الشعبية لتحرير السودان للبنية التحتية الخاصة بالنقل تقوم على مُستويات ثلاث : تطوير النقل الإقليمى للربط بين جنوب السودان والدول المجاورة ومع شمال السودان أيضًا وينفذ ذلك بواسطة حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان .

وعلى المستوى الثانى ، إقامة شبكة طرقات فى الولايات تنفذها كل ولاية بمفردها ، وعلى المستوى الثالث ، إقامة خطوط مواصلات فرعية تعمل الحكومة المحلية على تنفيذها وإنشائها .

٦- سادساً:

وأخيرًا ، بلُغة الثوابت الاجتماعية والثقافية ، فإنّ الحركة الشعبية لتحرير السودان سوف تتبنّى استراتيجيات وبرامج تعيد للشعب السودان كرامته وعزّته وتحفظها وذلك من خلال التمكين الاجتماعى والثقافى . وسوف تتضمّن تلك البرامج المعلومات والإعلام والإذاعة والتلفزة والطباعة وتعزيز الفنون فى السودان

الجديد والارتقاء بها مع الأغانى والرقصات والمسرح والرياضة ، وتطوير اللغات والثقافات الأهلية ، وأرشيف النضال والكفاح وتاريخ السودان الحديث ، وعلم الآثار وآثار العصور القديمة والتاريخ القديم فى كل من السودان وأفريقيا والشرق الأوسط والعالم .

٧- وأخيراً:

وعندما وقعنا اتفاقية الترتيبات الأمنية فى شهر سبتمبر / أيلول عام ٢٠٠٣ قلت أننا قد توصّلنا إلى حلّ المشكلة الأكثر صعوبة عندما اتفقنا على أن يكون لنا جيشان فى بلد واحد هما جيش السودان والجيش الشعبى لتحرير السودان . وقد ظننت أننا قد وصلنا إلى القمّة الأعلى فى الجبل ، ولكننى اكتشفت لاحقًا أن هناك سلسلة جبال أخرى ينبغى علينا أيضًا أن نتسلقها . واليوم مع التوقيع على اتفاقية السلام الشامل يُمكّننى أن أصرّح بكل ثقة أننا قد تسلقّنا الجبل الأخير . ولكن للأسف هناك اليوم أنواع مُختلفة من الجبال ، تلك هى جبال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وتوفير الخدمات لشعبنا التى حددتها آنفًا . وأودّ أن أؤكد لكل سكان جنوب السودان وجبال النوبة والنيل الأزرق وأبيى وكل السودانيين أنّ حركتكم ، الحركة الشعبية لتحرير السودان ، سوف تصل إلى قمة هذه الجبال الجديدة وسوف تأخذكم الحركة إلى الأرض الموعودة فى السودان الجديد .

الجزء الخامس: رؤية الحركة الشعبية لتحرير السودان للشراكة مع حزب المؤتمر الوطني:

أصحاب الفخامة والمعالي، الضيوف الأجلاء، الأخوة الرّفاق، السيّدات والسّادة الأفاضل:

لكي ننهي اتفاقية السلام الشامل ونصون الإلتزام التام والكامل بشروطها وجب على الحركة الشعبية لتحرير السودان أن تدخل في شراكة مع حزب المؤتمر الوطني. تهدف هذه الشراكة إلى ضمان تنفيذ مخلص لاتفاقية السلام الشامل نصاً وروحاً وإلى توفير حلول دائمة ضمن ثوابتها للمُشكلات المُتأصّلة في التنوّع السوداني الثقافي والاجتماعي والسياسي. إنّ الإخفاق في تقدير الغنى في التنوّع هو سبب رئيسي لويلاتنا الوطنية ومحنتنا إلاّ أن «النظر إيجابيًا إلى ذلك التنوّع يعدّ ظاهرة غنى متبادل ومصدر لحمة وقوّة. وإذا نظرنا إليه بشكل مغاير أي كمصدر للاختلاف والتميّز سوف يؤدي بنا حتمًا إلى تفكك البلاد كليًا كما يهدد اليوم دون شكّ.

ولا تعني الشراكة هجر الحلفاء السياسيين من قبل أي من الطرفين. فتلك الشراكة، فيما تحمي الحاكم السياسي الجديد، سوف تغذّي فعليًا التغيير الديمقراطي والتعدّدية السياسية التي قد تُؤدّي بطبيعتها إلى تحالفات متنوّعة. ولكن طالما أنّ تلك التحالفات تعتمد على الالتزام نصًا وروحًا باتفاقيات السلام التي

وضعت نهاية لأطول حرب شهدتها أفريقيا فإن الحلفاء يصبحون مصدر قوّة وليس عائقًا . ونحن فى الحركة الشعبية لتحرير السودان نعترف أن الكفَاح السيَاسى فى السودان سوف يُترجم من الآن فصاعدًا على رَؤى للهَوية والسلام والتقدّم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية رؤى قادرة على المنافسة وهذه ظاهرة صحيّة ، لا إلى استخدام التهديد بالقوّة أبدًا .

حضرات السيدات والسادة الأفاضل :

إن الحركة الشعبية لتحرير السودان سوف تضَمن اتساع الحكم السياسى الجديد ليشمل كل القوى السياسية الشرعية فى البلاد . لذا ، فإننا نأمل فى الحصول على إجماع شعبى على هذه الاتفاقيات . وكحركة ظلّت تكافح تهميش الآخرين فإننا لن نجيز استثناء أحد من هذه العملية . إن الأطراف الموقعة على اتفاقية السلام الشامل تشترك فى هذه القناعة وسوف تعمل كل ما يلزم لتحقيق وضمان أن يجتمع الشعب السودانى بأسره مع قوى سياسية أخرى ويقف وراء اتفاقية السلام الشامل .

وبهذا الخصوص فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان سوف تلعب دورها على المستوى الوطنى بأن تعمل مع حزب المؤتمر الوطنى وقوى سياسية أخرى لضمان الشمولية الكاملة . وفيما سيكون كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني الشريكين الرئيسيين فى أول حكومة للوحدة الوطنية ،

نؤكد أن مفهومنا للشراكة متجذّر فى الشمولية مما يعنى إشراك القوى السياسية كافة فى السودان وعلى رأسها الأحزاب السياسية تحت مظلة التحالف الوطنى الديمقراطى الذى ندعوه لإتمام المفاوضات مع حكومة السودان ، بناء على اتفاق جدّة ، ليأخذوا نصيبهم فى حكومة الوحدة الوطنية ويشاركوا مشاركة كاملة فى اللجان الوطنية التى تشترط اتفاقية السلام الشامل على إنشائها على الأخص فى اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور .

هموم الجنوب السودانى .. الحوار جنوب - جنوب:

لبناء إجماع وطنى تتقدّم الحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبى المتحاورين فى حوار جنوب - جنوب . فقبل التوقيع على اتفاقية السلام اشامل يمكن أن الحوار جنوب - جنوب كان قد شكل ارتباكًا أو قد كان له تأثير أخرج مفاوضات السلام الناجحة عن مسارها . والآن ، وبعد أن وقعنا على اتفاقية السلام الشامل فإن الحوار جنوب - جنوب ضرورة مُلحّة . يَهدف هذا الحوار ، قبل كل شىء ، إلى التئام الجراح واستعادة الأخوّة والاحترام المتبادل الذى يدعو إلى إيجاد بيئة سياسية صحيّة تجمع كل القوى السياسية السودانية الجنوبية على مستوى جنوب - جنوب ليس حواراً حول السُلطة فحسب ، بل أنه قبل كل شىء ممارسة ديمقراطية حتمية مبنية على أساس الخطاب السياسى الناضج والمتجرّد بين سودانيى الجنوب فى إطار نظرى يهدف إلى حماية مواردنا البشرية والمادية كافة ووقفها لخدمة شعبنا . وسوف يسمح

الحوار جنوب - جنوب للقوى السياسية الجنوبية لتبحث مع الحركة الشعبية لتحرير السودان كيفية الحصول على حصتها فى حكومة جنوب السودان وحكومة الوحدة الوطنية كما تتعهّد بها اتفاقية السلام الشامل وكما تنص على نسَبها ، إضافة إلى كيفية مشاركتهم فى اللجان المُختلفة التىَ تشكلها الاتفاقية مثل اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور ولجنة صياغة دستور جنوب السودان وغيرها من اللجان .

فالديمقراطية ، سواء فى الشمال أو الجنوب ، يجب ألا تُعدّ الطريق الوحيد للسلطة بل منافسة لتوفير الحكم الصالح والتنمية وتوفير الخدمات لشعبنا وإعادة الكرامة والقيمة والاعتبار لكل رجل وامرأة . ومع ذلك فإننى أودّ فى مجال تقاسم السلطة فى الجنوب ، أن أؤكد لكل السودانين الجنوبيين أنه سيكون هناك متسع من المكان للجميع بما فى ذلك أولئك الذين لم يكونوا أبدًا مرتبطين بالحركة الشعبية لتحرير السودان ، وحتى أولئك الذى كانوا لسبب أو لآخر مُعارضين للحركة ، سوف يكون لهم مكانهم أيضًا .

كما أودّ فى هذا الشأن أن أؤكد للجنوبيين كافة أن هناك متسعًا من المكان لكل من يرغب فى المشاركة ، وأنا أخذت الآيات التالية من الإنجيل لأؤكد ذلك «(إنجيل يوحنا ، الأصحاح الرابع عشر ، العدد ١-٢) «لا تضطرب قلوبكم . أنتم تؤمنون بالله فآمنوا بى . فى بيت أبى منازل كثيرة ، وإلا فإنى كنت قد قلت لكم أنا أمضى لأعدّ

لكم مكانًا» . هكذا قال لهم يسوع المسيح . وأنا أقول للجنوبيين كافة إن هناك حيّز مكانيّ كبير في الحركة الشعبية لتحرير السودان التي ستقيم حكومة جنوب السودان ونحن نرحّب بالجميع .

وأودّ -أيضًا- أن أؤكد لكل الجنوبيين وللسودانيين عمومًا أن اتفاقية السلام هذه لن تهان كباقي الاتفاقيات التي وصفها أبيل ألير (Abel Alier) «بأنها رُفضتْ وأُهينتْ» . إنّ التحدّي الأكبر سيكون تنفيذ هذه الاتفاقية فلدينا ضمانات عضوية وخارجية تؤمّن تنفيذ إتفاقية السلام الشامل .

الجيش الشعبي لتحرير السودان:

وأودّ أن أؤكد لضبّاط الجيش الشعبي لتحرير السودان ورجال حزب المؤتمر الوطني أن تجربة أنيانيا - ١ ، حيث تمّ استيعاب بعض المقاتلين في الجيش السوداني فيما سمّي الباقون «بالفضلات»، لن تكرّر نفسها مع الجيش الشعبي لتحرير السودان . لقد عملنا على حلّ قضية تمويل اتفاقية السلام الشامل . فالجزء الأساسي من الجيش الشعبي لتحرير السودان يتم تمويله من قبل حكومة الوحدة لا كجيش منفصل عن الجيش الشعبي الأمّ بل كجزء أساسي منه بالرواتب والظروف المعيشية نفسها . فالجيش الشعبي الأمّ سيتم تمويله من قبل حكومة جنوب السودان ، وقد تعزّزت حكومة جنوب السودان وتمكّنت من قبل اتفاقية السلام الشامل لتجمع

كهذه لا تتقهقر إلى الوراء ، وليس هناك عودة إلى الخلف بعدها ، كما ينبغى ألا يسمح لها بأن تذوى وتضمحلّ باللامبالاة والتراخى . وسوف تكون الحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبى فى الفترة القادمة السبّاقة فى العمل . ونتعهد بأننا سنكون على قدر تحدّيات السلام والتنمية فى حقَبة ما بعد الحرب . كما أتعهّد بأن تقوم الحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبى بكل ما يمكن لتحقيق طموحات وتطلعات الشعب السودانى حيثما وُجدَ ، فى الجَنُوب ، أو الشَمَال ، أو الشَرق أو الغَرب أو الوَسط وأقصى الشمال . وباختصار فإنَ اتفاقية السلام الشامل ستبشّر بتغيّر كامل للسودان القديم إلى سُودان جديد ، سودان الحرية والعدل والمساواة وتكافؤ الفُرص بصرف النظّر عن العرق أو الدين أو الجنس وإطلاق العنان لقُوانا المنتجةَ لتحقيق التنمية السريعة ورفع مستوى معيشة كافة السودانيين .

وتنفيذاً لاتفاقية السلام الشامل ، فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبى سوف تنطلق بالتنسيق والتعاون مع حكومة السودان لإرسال وفود إلى كل من الخرطوم وجوبا وواو وملكال وكادوغلى ودامازين وأبيى ، وسأقوم أنا بنفسى بزيارة كل هذه الأماكن وغيرها .

وفى النهاية اسمحوا لى أن أقدّم عبارات التقدير والتحيّة والإجلال لشجاعة الحزب الآخر فى التوصّل إلى هذه الاتفاقية وأخص بالذكر الرئيس عمر حسن البشير والأستاذ على عثمان طه

اللذين جلست معهما طيلة ستة عشر شهراً لنتمكن من التوصّل إلى هذه الاتفاقية . كما أهنئ وفديْ الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة السودان وبالطبع الجنرال سمبايوو (Sumbeiywo) . ومن قبله سعادة السفير دانييال مبويا (Daniel Mboya) ، والمرحوم معالى الوزير زكارى أونيونكا (Zackary Onyouba) ومعالى وزير الخارجية السابق كولونز وميسيوكو (Kolonzo Misyoko) واليوم معالى الوزير كويش (Koech) ، ومبعوثى منظمة الإيغاد (IGAD) والمنشّطين والكتبة لتوجيههم عملية السلام إلى هذه النهاية الناجحة . وقد شهَدت مرحلة العذاب التى قطعناها نحو السلام طوال السنوات العشر الأخيرة صعوداً وهُبوطاً . ومثل أحوال الطقس كان جوّ المفاوضات يتغيّر فجأة وبشكل عنيف ، فيُصبح مغيّماً وقاتماً ، وينجلى أحياناً أخرى ليصبح مشرقاً منيراً ؛ وكانت هناك فترات يأس ونوبات أمل وكانت هناك مُناسبات شهِدَت ارتداداً عن الإيمان فى أى من آفاق السلام ، لكننا ثبتنا وصمدنا وأخيراً أنجزنا .

ولكن دعنا نسدّد أيضاً الدَّين حيث يُستحقُ الدّين . وفى هذه الفترة المفصلية الحاسمة أودّ أن أشير إلى وأشكر دول الإيغاد (IGAD) ورؤساء دولها ووزرائها ومبعوثيها للسلام وبالتأكيد شعوبها الذين وقفوا معنا فى الغثّ والسمين موجّهين، ناصحين ، متملّقين وأحياناً مهدّدين بالتخلّى عن العملية برمّتها . فهم يستحقون منا الثناء .

كما نُوجّه شكرنا للدول الشقيقة فى أفريقيا وإلى العالم العربى والمجتمع الدولى الذين إما تبرّعوا فى مناسبات كثيرة بجلب السلام إلى السودان أو عملوا بطرق متنوّعة على تشجيع عملية السلام المستمرة .

وبهذا الخُصوص أودّ أن أبرز الجهود النيجيرية (أبوجا I و II) والمبادرة المصرية - الليبية المشتركة والجهود التى بذلها كل من الاتحاد الأفريقى وجامعة الدول العربية لإعادة الإعمار فى فترة ما بعد النزاع .

كما ينبغى علىّ أن أذكر بعضًا من كثير من الأسماء لأرفع لهم عبارات الشكر لإسهاماتهم فى عملية السلام فى السودان ومن بينهم شخصيات مرموقة مثل أوباسنجو (Obasanjo) وبابانجيدا (Babangida) فى نيجيريا وكواندا وموغابى ومسير (Masire) ونجوما (Njoma) وشيسانو (Chisano) وманديلا (Mandela) فى جنوب أفريقيا ، ومبارك والقذافى وبوتفليقة من شمال أفريقيا ، وجيمى كارتر والمرحوم جيمس غرانت (James Grant) و OLS الذين أنقذوا ملايين الأرواح منذ عام ١٩٨٩ ، والرئيس بوش ووزير خارجيته كولن باول ومبعوثه الخاص السيناتور دانفورث (Senator Danforth) وأندرو ناتسيوس (Andrew Natsios) من منظمة يو . إس . إيد (USAID) ، وإلى كل من مجلس الشيوخ الأمريكى ومجلس النواب ، وإلى رئيس الوزراء والبريطانى تونى بلير ومبعوثيه الخاصين السفيرين آلان غولتى

(Alan Goutti) وماكفيل (Macphail) ، وإلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفى أنان ومبعوثيه الخاصين السيد سنون والدكتور برونك (Dr. Bronk) وإلى صديق خاص للسلام فى السودان الوزير النرويجي هايلد جونسون (Hilde Johnson) ، وأخيراً وليس آخراً قادة هذا الإقليم الذى كان وقتئذ خاضعًا لقيادة دانيال آراب موى (Daniel Arap Moi) ويَخضَع الآن لقيادة الرئيس مواى كيباكى (Mwai Kibaki) وموسيفينى (Muse-veni) وزيناوى (Zenawi) وأفيرووكى (Aferwoki) ، وإلى رئيسى جيبوتي والصومال . وأخيراً أقدّم الشكر والثناء إلى زوجتى ريبيكا (Rebecca) وإلى زوجات كلّ زملائى ورفاقى فى نضالهنّ وصبرهنّ وإسهاماتهنّ وإلا لما كانت الحياة فى الأدغال محمولة . إننى أعبّر عن أصدق عبارات الشكر لكل صانعى السلام ، هؤلاء الذين أسْهَمُوا فى عملية السلام فى السودان فى أوقات مُختلفة .

وأخيراً أقدّم الثناء والتقدير والإجلال لكل الشهداء والجرحى الأبطال الذين ضحّوا بحياتهم كى نتمكّن نحن اليوم من الاحتفال، وأكرّر ثانية تحياتى وتهانىّ للشعب السودانى الذى تعتبر اتفاقية السلام الشامل هذه ملكًا له وخاصته .

شكراً جزيلاً ، وليُبارك الله السودان وأفريقيا .

الملحق

الثالث



كلمة رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان

بمناسبة الذكرى الثانية والعشرين للحركة الشعبية

كلمة رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان بمناسبة الذكرى الثانية والعشرين للحركة الشعبية لتحرير السودان في اجتماع جماهيري حاشد في رومبيك في ١٦ مايو / آيار ٢٠٠٥

١ - تحيات خاصة بمناسبة الذكرى:

اليوم ، السادس عشر من شهر مايو / آيار ٢٠٠٥ هو يوم ذكرانا الثانية والعشرين . والذكرى هذا العام خاصة ؛ فهي تحلّ بعد أن وقعنا اتفاقية السلام الشامل في التاسع من شهر يناير / كانون الثاني ٢٠٠٥ . فهذه إذن آخر ذكرى لنا في الأدغال وقبل أن نصبح حكومة جنوب السودان . إنّ هذا يوم عظيم وخاصّ ، لذا ، فقد جئت إلى رومبيك (Rumbek) لأحتفل معكم ومع شعب

السودان الجديد . وبمناسبة الاحتفال بالذكرى الثانية والعشرين هذه أهنئ كلّ الضبّاط (NCO) ورجال وإطارات الجيش الشعبي لتحرير السودان ؛ كما أهنئ الجميع في الحركة الشعبية لتحرير السودان وكل من في (CANS) وأهنئ السكان المدنيين من نيمول إلى جوبا وواو وأبيي وملكال وكادوغلي ودمازين ، من نيمول إلى حلفا ومن جينينا إلى كسّلا لأنهم بلغوا هدف إنجاز اتفاقية السلام الشامل . وأنا أهنئ كل من يُشارك في هذا الاجتماع الجماهيري ومن خلالكم ومن خلال هذا الحشد أحيي شعبنا في كلّ مكان من السودان والمهجر وأهنئهم على تحقيق السلام العادل .

٢ - تقدير وإجلال وتحية للشهداء:

قبل أن أبدأ خطابي في هذه المناسبة الخاصة والعظيمة مناسبة الذكري الثانية والعشرين ، أبدأ أولاً بتقديم التقدير والإجلال

والتحية لذكرى شهدائنا كلهم الذين سقطوا فى الكفاح من أجل الكرامة قبل الاستقلال ، وخلال حركة أنيانيا وفى تلك الحرب التى انتهت لتوها . فتضحياتهم الكبرى هى التى مكتنا من الوصول إلى اتفاقية السلام الشامل ، وأنا أحيى ذكرى هؤلاء الشهداء مذكرًا أنهم لم يقضوا هباءً . إن روح كفاحهم وتضحيتهم سيوجهنا دائمًا وكل الأجيال القادمة نحو جنوب سودان ، ونحو سودان كامل أفضل وأفضل بصرف النظر عن نتيجة الاستفتاء حول تقرير المصير عند نهاية الفترة الانتقالية التى تبلغ ست سنوات . لذا ، فأنا أطلب منكم الوقوف دقيقة صمت إجلالاً وتحية لشهدائنا ولأبطالنا الجرحى الذين نكرّس لهم هذا اليوم وهذه المناسبة . . . (بعد الصمت) . . . وسوف نقيم احتفالات خاصة بالذكرى الثانية والعشرين للوحدات المؤسسة للحركة الشعبية لتحرير السودان – ١٠٥ و ١٠٤ باتاليونز ، جاموس ، تايغر وتمساح باتاليونز وكتيبة بنات . وسوف تقام الاحتفالات هذه فى بور (Bor) عندما تسمح الظروف بذلك . وبعض الجنود المحاربين من الوحدات ١٠٥ و ١٠٤ وجاموس وتايغر وتمساح وكاتبات بنات موجودون بيننا هنا اليوم . وأنا أحيى كل الموجودين هنا معنا وكل رفاقنا حيثما وجُدوا . كما أحيّى أيضًا كل الوحدات التاريخية الأخرى وكل مكوّنات الجيش الشعبى لتحرير السودان . وبعد احتفال المكوّنات الأساسية الأربعة للجيش الشعبى لتحرير السودان، سوف ننظّم معًا لقاءات احتفالية لكل وحدات ومكوّنات الجيش الشعبى لتحرير السودان

كى تصبح بالتالى أحداثًا احتفالية سنوية تنظّم وتموّل من قبل الأعضاء أنفسهم . كما أننا سوف ننظّم مناسبات لجنود ومحاربى أنيانيا الذين أخذت الحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبى منهم مشعل التحرير والحرية . نعم علينا أن نُبقى ونتذكر ونمجّد نضالنا وتاريخنا لأن شعبًا بدون تاريخه آيل إلى الانطفاء والانقراض كى يصبح ديناصوراً فى كتب التاريخ .

٢ - انعدام الأمن المحلى يجب أن يتوقف فورا،

لقد كان الكفاح طويلاً ، اثنان وعشرون عامًا اليوم ، كما كان شاقًا . ولقد شهد تضحيات عظيمة ، فأكثر من مليون شخص ماتوا فى الحرب أو لأسباب تتعلق بالحرب ؛ وما يربو عن ثلاثة ملايين نزحوا داخليًا فباتوا لاجئين . وبالرغم من أقصى الجهود التى بذلها مجتمعنا المحلى فإن الأغلبية العظمى من أطفالنا فقدت فرصها فى التعليم . ومع التوقيع على اتفاقية السلام الشامل ينبغى لكل هذه العذابات أن تَنْتَهِى ، ولكن السُخرية هى أنّنا لا نزال نخسر أرواحًا ومُمتلكات فى هذا الإقليم الفرعى من خلال حروب العشائر والحروب المحلية . وأنا أسأل هنا وآمُرُ أن تتوقف هذه الحروب المحلية والعشائرية حالاً . فسرقة الماشية والقتل والجريمة المُرتبطة بها ينبغى أن تتوقف على الفور . كما ينبغى أن تتم إعادة كل المواشى المسرُوقة لأصحابها ومالكيها وتتّخذ كل الإجراءات القانونية ضد المتهمين والمجرمين المشتركين فى هذه الحروب غير

الضرورية وخسارة الأرواح والممتلكات .

لقد جئت إلى رومبيك للاحتفال بآخر ذكرى لنا فى الأدغال ولأستغل حضورى هنا كى أعمل مع السلطات المحلية ومع الحركة الشعبية لتحرير السودان - المجتمع المحلى لنضع حداً فورياً لانعدام الأمن المتفشى الذى أصاب الأقاليم الفرعية الثلاث بحيرات وواراب (Warrap) والنيل الغربى الأعلى . وفى هذا السياق ، قد أصدرت الأوامر للسلطات المحلية الثلاث كى يأتوا إلى رومبيك ، ومن المفروض أنهم قد وصلوا إلى هنا ، لنتمكن من حل هذا الوضع الأمنى غير المرغوب فيه . وهكذا فإن المفوضين فى كل أقاليم يرول (Yirol) وكل أقاليم رومبيك وكل أقاليم تونج (Tonj) وكل أقاليم غوغريال (Gogrial) وكل الأقاليم الحدودية للنيل الغربى الأعلى يفترض أن تتواجد هنا إلى جانب السلطات العسكرية فى الجبهتين الأولى والثالثة . فانعدام الأمن يجب أن ينتهى فوراً ، كما ينبغى فعل كل ما يلزم لإنهائه والتصرف بالعدل مع الضحايا . ينبغى ألا تحدث أية خسائر فى الأرواح أو الممتلكات بعد أن حققنا اتفاقية السلام الشامل .

٤ - نظرة إلى الوراء على اثنين وعشرين عاماً من الكفاح :

فيما نحتفل بمرور اثنين وعشرين عاماً من كفاحنا البطولى فى هذا الوقت السلمى دعونا نتطلع إلى الوراء ونسلح أنفسنا ثانية بالإلهام الذى حفظنا طوال مدة اثنين وعشرين عاماً وأوصلنا هذه

المسافة البعيدة . وكما سبق وقلت ، لقد كان الكفاح طويلاً وشاقًا وتضمن خسائر كبيرة فى الأرواح والممتلكات والفرص الضائعة . ولكن طالما أننا لم نخسر الأرض والهدف فقد تتم خسارة كل شيء ولكن بالإمكان ومن اللازم إعادة استرجاعه وإضافة الكثير إليه . فالكفاح نفسه كان عجيبًا فيما كان يتأرجح بين الأمام والخلف ، ولكنه فى الإجمال كان يسير إلى الأمام حتى وصلنا إلى اتفاقية السلام الشامل . وسوف يمرّ الكفاح بأربع مراحل . وقد قطعنا منها حتى الآن مرحلتين ولا يزال أمامنا مرحلتان آخريان ، هذه المراحل الأربعة هى :

مراحل الكفاح الأربعة:

- المرحلة الأولى : ١٩٨٣-١٩٩١ : السنوات الذهبية للثورة .
- المرحلة الثانية : ١٩٩١-٢٠٠٤ : سنوات الظلمة ، والكفاح الجدّى ، والمفاوضات .
- المرحلة الثالثة : ٢٠٠٥-٢٠١٠ : بدأنا لتوّنا ست سنوات من الفترة الانتقالية .
- المرحلة الرابعة : ما بعد ٢٠١١ : مرحلة ما بعد الفترة الانتقالية ، تعتمد على نتائج (RSD) .

كيف توصلنا إلى اتفاقية السلام هذه؟

لأننا تمكّنا من تحديد المشكلة ، فقد انطلقنا لحلّها بالطريقة

الصحيحة . وكانت رؤيتنا صحيحة . وهى أن نعمل على حل مشكلات السودان لا مشكلات الجنوب . وقد تدفقت أهدافنا واستراتيجياتنا وتكتيكاتنا من رؤيتنا . لقد كانت أهدافنا :

(أ) السودان الجديد ، (ب) (RSD) وبسبب الحرب القاسية التى لا تحرم حاربنا فى كل أرجاء السودان . ولأننا بقينا فى السيّاق كنا متناغمين ثابتين على المبدأ ومُثابرين .

وأنا أعبّر عن الإجلال والإكبار لشهدائنا وجرحانا وأبطالنا وللجيش الشعبى لتحرير السودان ، فهم الذين حملوا لنا اتفاقية السلام الشامل ، وسوف نَعْتَنِى بالأرامل والأيتام والمُعاقين .

كما أعبّر عن التقدير والتبجيل لسكاننا المدنيين الذى وفّروا الدعم اللوجستى للحرب . إنّ الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة جنوب السودان سوف تعملان على خدمتكم بإخلاص وتفان أنتم الشعب فتترجم اتفاقية السلام الشامل إلى منافع وفوائد حقيقية ملمُوسة من التنمية والخدمات .

٥ - المسامحة والمصالحة والوحدة:

بعد أن وقعّنا على اتفاقية السلام الشامل ، فإن مُهمّتنا القادمة والفورية هى ضمان أن يتم تنفيذها نصًا وروحًا . ولكى يتمّ ذلك بشكل صحيح فإن رسالتى الأساسية إليكم تتعلق بالحاجة إلى المسامحة والمصالحة والوحدة بين أبناء السودان الجديد إضافة إلى

وحدة حركتنا ، الحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبى لتحرير السودان ، لكى نتمكن من مواجهة تحديات السلام التى تنتظرنا بأفضل ما يمكن .

ومن تنفيذ اتفاقية السلام الشامل فإن وحدة الحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبى وشعب السودان الجديد ذات أهمية قصوى . فالوحدة شرط مهم لتنفيذ اتفاقية السلام الشامل بنجاح ، لأن أولئك الذين يُعارضون اتفاقية السلام الشامل فى كل من الشمال والجنوب سوف يحاولون أن يقسمونا ويستخدموا بعضاً منا لإخراج الاتفاقية عن مسارها وخطّها متقمين بذلك من الاتفاقية . فأولئك المعارضون للاتفاقية لا يملكُون سلاحًا آخر سوى أن يأملوا أن تنقسم الحركة والجيش الشعبى لتحرير السودان وشعب الجنوب كما حدث عام ١٩٩١ . وهذا ما لن يُسمح به ، وعلينا أن نَسعى بكل ما أوتينا من جَهد لإجهاض هذه الخطط الشيطانية . إن سلاحنا لإيقاف مثل تلك الخطط والنوايا السيئة والمبيتة هو التسامح والمصالحة والوحدة . ولقد كانت تلك هى رسالتى الأساسية فى الحوار جنوب - جنوب الناجح الذى عقد مؤخراً ، وهو رسالتى الأساسية فى هذه الاحتفالات الحالية .

إن عهد الشعب فى جنوب السودان الذى كان النتيجة النهائية للحوار جنوب - جنوب قد وقع عليه أربعة وعشرون قائداً من السودانين الجنوبيين وشهد عليه الرئيس السابق دانيال آراب موى

(Daniel Arap Moi) . وكان قادة المجموعات المسلحة المنتسبة إلى حكومة جنوب السودان هم فقط الذين لم يحضروا فى الحوار جنوب - جنوب وكان سبب ذلك أن الحكومة منعتهم من السفر إلى نيروبى . وسوف نستمر فى العمل ، وعلى اتصال بهم شخصيًا لأعمل على إدخالهم فى عملية التسامح والمصالحة والوحدة كى نتمكن من تنفيذ اتفاق السلام الشامل فى جنوب السودان ليتمتع بالاستقرار والسلام ليحقق آمال شعبنا وطموحاته . فليس هناك أى سبب يدعو إلى استخدام تلك المجموعات المسلّحة كقوات ضد المتمرين لأن التمرّد والعصيان قد انتهى وبالتالى فإن الحكومة ليست بحاجة إليهم ونحن نرحب بهم فى حظيرة جنوب السودان .

٦ - اتفاقية السلام الشامل جيدة وهى ملك لكل السودانيين :

فيما نبدأ العام الثالث والعشرين من كفاحنا ، فإن مهمتنا الأساسية كما سبق وقلت ستتمحور حول تنفيذ اتفاقية السلام الشامل وتطوير أدوات جديدة للكفاح من أجل تحقيق هذا الهدف . إن الاتفاقية جيدة وهى ملكٌ لكل الشعب السودانى ، لذا فأنا أدعو كل السودانيين لدعم اتفاقية السلام الشامل وتحقيق إجماع حولها . وحقيقى أنه كان قد تمّ التفاوُض حول الاتفاقية من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى - حكومة جنوب السودان . على أية حال ، فإن الاتفاقية ليست ملكًا للحركة

الشعبية لتحرير السودان ولا لحزب المؤتمر الوطنى - حكومة السودان ؛ كما إنها ليست ملكًا لجون غارانج وعلى عثمان طه اللذين وقعا عليها ؛ بل هى ملك لكل السودانيين ؛ هى ملك لكم أنتم الشعب ، فأنتم تملكونها وتستخدمونها للتنمية وتوفير الخدمات الأساسية . ومع أن بعضكم قد قرأ الاتفاقية ومع أنه قد تم شرحها لكم مرارًا كثيرة ، إلا أننى أودّ أن ألخصّ لكم باثنتى عشر نقطة ما الذى حققه شعب جنوب السودان وجبال النُوبة والنيل الأزرق وأبيى عمومًا .

١ - اتفاقية السلام الشامل تنهى الحرب:

إن الإنجاز العظيم الأول الذى حققته اتفاقية السلام الشامل هو أنها أنهت حربًا استمرت لاثنين وعشرين عامًا ، والأهم من ذلك أنها أنهَت الحرب بسلام عادل ومشرّف . فبالاتفاقية لن يعود هناك قنابل تنهمر من السماء على الأطفال الأبرياء والنساء . فبدلاً من صراخ الأطفال وبكائهم وعويل النساء والآلام التى رافقت اثنين وعشرين عامًا من الحرب ، فإن السلام سيباركنا باليُمن والازدهار والفرح . إن الاتفاقية ستبعد شعبنا عن الحرب وانعدام الأمن وعدم الاستقرار والمُعاناة إلى السلام والأمن والاستقرار والتنمية . وهذا إنجاز عظيم .

٢ - حق تقرير المصير:

عند نهاية فترة السنوات الست ، سيشارك الجنوبيون فى

استفتاء حرّ خاضع لمراقبة دولية على حق «تقرير المصير» ليختاروا ما إذا كانوا يريدون البقاء في سودان موحّد ضمن ترتيبات «دولة واحدة نظامان اثنان» ، أو يؤثرون أن يكون جنوب السودان مستقلاً .

أما التحدّي الذى يواجهه السودان اليوم فهو جعل الوحدة جذّابة للجنوبيين حتى يصوّتوا لها خلال الاستفتاء . فإذا لم تكن الوحدة جذّابة فلماذا يقبل الجنوبيون أن يصوّتوا لأنفسهم كمواطنين ومواطنات من الدرجة الثانية ؟ فإذا لم يتغيّر السودان تغيّرًا جذريًا كافيًا فلماذا يصوّت أى واحد على أن يصبح خادمًا بدلاً من أن يكون سيّدًا فى بيته المستقل ؟ من الواضح أنه ينبغى على السودانيين أن يَعملوا بجدّ خلال الفترة الانتقالية لجعل الوحدة جذّابة ، إذا ما أرادوا للسُودَان أن يَبْقَى متحدًا كبلد واحدٍ يجمع كل مواطنيه على قدم المساواة .

٢- ترسيم الحدود شمال / جنوب:

إن إحدى القضايا المُتعلّقة بحق تقرير المصير هى عودة كل المناطق التى تمّ ضمّها إلى شمال السودان بعد عام ١٩٥٦ من قبل الأنظمة المختلفة إلى جنوب السودان . وهذا ستقرره لجنة ترسم الحدود شمال/ جنوب . فحسب الشُروط التى تنصّ عليها اتفاقية السلام الشامل تقع تلك المناطق فى بحر الغزال والنيل الأعلى وتضم منطقة كافيا كنجى (Kafia Kingi) وحفرة النحاس وبحر

الغزال وشالى الفيل فى الشمال الشرقى للنيل الأعلى . وقد أبلغت بعض التقارير أنه قد تمّ مُؤخراً ضمّ منطقة هيغليغ (Hi-glig) إلى مقاطعة استحدثت مؤخراً تقع فى كردفان تسمّى كيلاك . وتنصّ اتفاقية السلام الشامل بوضوح تام أن الحدود ينبغى أن تكون على ما كانت عليه بتاريخ ١/ ١/ ١٩٥٦ وأن أية مناطق كانت عندئذ جزءاً من جنوب السودان ينبغى أن تعاد إلى إدارة حكومة جنوب السودان .

٤ - سلطة فعلية فى الجنوب ضمن إطار نموذج دولة واحدة - نظامان إثنان:

سوف يكون لجنوب السودان حكومته الخاصة ، وستقوم الحكومة على أساس الحركة الشعبية لتحرير السودان ، ولأول مرّة فى تاريخه سيكون لجنوب السودان سُلطة سياسية حقيقية لا تقوم على رغبة الحكومة المركزية ، لكن ذلك يعتمد على رغبة الشعب فى جنوب السودان . وسوف يتم ممارسة تلك السلطة فى إطار نموذج دولة واحدة – نظامان اثنان ، الذى أيّدته الحركة الشعبية لتحرير السودان ودعت إليه منذ محادثات أبوجا فى عام ١٩٩٣ خلال محادثات الإيغاد (IGAD) وسوف تمارس حكومة جنوب السودان السُلطات السياسية الشاملة والمتفردة بما فى ذلك السُلطة لإطلاق وتوقيع الاتفاقيات الدولية فى المجالات الاجتماعية والثقافية والتعليمية والاقتصادية مع الدول الغربية والمنظمات الدولية وأن يكون لها مكاتب فى الخارج لهذه الأهداف .

٥ - سلطة مهمة وحقيقية فى المركز:

سوف تتمتع الحركة الشعبية لتحرير السودان وجنوب السودان بسلطة مهمة وحقيقية فى الحكومة المركزية إذ سيكون لنا عشرة وزراء وأحد عشر وزير دولة ومنصب نائب الرئيس إلى جانب سلطات إضافية تبلغ ٢٥ بالمائة على الأقل من المناصب فى الخدمات المدنية الوطنية بالإضافة إلى إدارة العاصمة الوطنية . إن وجود الحركة الشعبية لتحرير السودان وجنوب السودان فى الخرطوم لن يكون تمثيلاً رمزيًا كما حدث فى السابق . فلقد جمعنا فى اتفاقية السلام الشامل الوزراء فى ثلاث مجموعات :

(أ) تسعة وزراء سيادة سيكون لنا منهم ثلاثة .

(ب) عشرة وزراء اقتصاد سيكون لنا منهم ثلاثة .

(جـ) أحد عشر وزيراً للخدمات سيكون لنا منهم أربعة .

كما سيكون لنا أيضًا أحد عشر وزير دولة على الأقل فى مجموعات مشابهة . وسوف نعيّن أفضل رجالنا فى تلك الوزارات كما أننا سندافع عن أنفسنا وعن حقنا ؛ ولن يتمكن أحد من أن يُهمّشنا بأية طريقة كانت فى الوزارة التي سنكون فيها بناء على حقّ لا على دعوة أو حسنة من أحد .

إن وجودنا فى الحكومة المركزية على المستويات كافة ؛ سيكون حقيقيًا وفعّالاً وبناء على سُلطة اتفاقية السلام الشامل

والدستور الوطنى المؤقت .

٦- استقلالية الجيش الشعبى لتحرير السودان خلال الفترة الانتقالية :

سيبقى الجيش الشعبي لتحرير السودان جيشًا قائمًا خاضعًا لقيادته الخاصة وسيتم اعتباره ومعاملته على قدم المُساواة مع الجيش السوداني كجزء من الجيش السوداني الوطنى . وفى الوقت ذاك سيتم إنشاء وحدة مشتركة متكاملة قوامها أربعين ألف رجل تتألف من عدد متساو من الجيشين يتم نشرها في جنوب السودان والمنطقتين والعاصمة الوطنية وأبيي . وعند نهاية السنوات الستّ إذا كانت نتيجة الاستفتاء على حق تقرير المصير هي الوحدة فإنّ الجيشين سيندمجان ليصبحا جيشًا وطنيًا واحدًا ، أما إذا جاءت النتيجة لصالح الاستقلال فإن الجيش الشعبى لتحرير السودان سيتحول إلى جيش وطنى لجنوب السودان . إن اتفاقية الترتيبات الأمنية ووجود جيشين خلال الفترة الانتقالية هما أهم الضمانات للاستقرار ولتنفيذ اتفاقية السلام إضافة بالطبع إلى رضَى وحُسن نوايا الأحزاب والضمانات الدولية .

٧- تقاسم الثروة ومصادر العائدات لحكومة جنوب السودان :

على عكس اتفاقية أديس أبابا ، فإن اتفاقية السلام الشامل توفر لجنوب السودان مصادر عائداته العضوية الخاصة التى لا تعتمد على الخرطوم . وهناك أربعة مصادر للعائدات ، أبرزها :

(أ) نسبة ٥٠ بالمائة من عائدات النفط .

(ب) نسبة ٥٠ بالمائة من عائدات الحكُومة المركزية المتأتية من غير النفط ، ومنتجة في الجنوب .

(جـ) عائدات تنتجها حكومة جنوب السودان بفعل سلطاتها الضريبية .

(د) المساعدات الدولية لجنوب السودات التي ستصل مباشرة إلى جنوب السودان من خلال مصرف جنوب السودان (BOSS) . وقد تكونوا تابعتم في نشرات الأنباء أخبار مؤتمر أوسلو للمانحين الذين قدّموا ما يربو عن أربعة مليارات دولار أمريكي كوعود وتعهّدات . وسوف تكون نسبة ٥٠ بالمائة في الأقل من تلك التعهّدات حقًا شرعيًا لجنوب السودان والبقية لمناطق أخرى في الشمال متضررة بفعل الحرب ، أي جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق وأبيي وشرق السودان ودارفور إضافة إلى مناطق أخرى مهملة في الشمال .

٨ - نظام مصرفي خاص بجنوب السودان :

سيكُون لجنوب السودان أيضًا نظامه المصرفي غير الديني ضمن إطار بلد واحد - نظامان اثنان . فقد وافقنا على أن يكون هناك مصرف مركزي واحد للسودان ولكن سيكون له شبّاكان ، شبّاك للمصرف الإسلامي وشبّاك آخر تقليدي للجنوب . أما

الشباك غير الدينى فى المصرف المركزي السودانى فسيديره مصرف جنوب السودان ، الذى سيتمتع بسلطة فتح حسابات ذات علاقات تجارية نظامية مع مصارف أجنبية يختارها بنفسه . وهذا يعني أن مصرف جنوب السودان سيعمل مع المصارف الدولية مباشرة على أن يعلم مصرف السودان المركزى الأم بتحركاته . إضافة إلى ذلك يكون هناك عملة واحدة فى البلاد ، تتفق عليها الأطراف كافة ، ولكن العملة المتداولة فى جنوب السودان سيتم الاعتراف بها ، لذا ، فإن الجنيه السوداني المتداول فى مناطقنا يعتبر قانونيًا شرعيًا حتى نصدر معًا العملة الجديدة التى سيتفق عليها . وعلى عكس حالة اتفاقية أديس أبابا ، فإن جنوب السودان وحكومة جنوب السودان سيجريان معاملاتهم المالية مع مصرف السودان المركزي ومع المجتمع الدولى من خلال مصرف جنوب السودان .

إن العملة التي صدرت مؤخرًا فى رومبيك ليست عملة جديدة ، بل هى أوراق قديمة للجنيه السودانى الذى كان متداولاً فى السابق وقد أعيد إصدارها كما يحصل فى أي اقتصاد تصاب أوراقه بالتلف والاهتراء ، وهذا يفسّر سبب عدم تغيّر قيمته . وأنا أدرك أن نوعية الأوراق المستخدمة فى العملة سيئة وأن هناك بعض المشكلات الفنية الأخرى . وسوف تحل كل هذه المشاكل وتتحسّن الأوراق المالية إلى نوعية موحدة القياس ، وأن الجنيه السودانى سيستمر على قيمته نفسها فى الأسواق وسيبقى متداولاً حتي يتم تعويض الجنيه السودانى والدينار بعملة جديدة مشتركة يتفق عليها

الطرفان كما تنص اتفاقية السلام الشامل .

٩- حل مشكلة أبيي:

كما تعرفون جميعًا أن مشكلة أبيي أقدم حتى من مشكلة الجنوب ، حيث إنه كان قد تم ضمّها إلى كردفان عام ١٩٠٥ ، أى منذ مائة عام ، عندما كان جنوب السودان مندمجًا رسميًا مع الشمال فى عام ١٩٤٧ من قبل النظام الاستعمارى مثل دارفور فى عام ١٩١٦ . إن اتفاقية السلام الشامل تعطى أبيي حق تقرير المصير حيث سيجرى شعب أبيي استفتاء منفصلاً فى نفس اليوم مع الجنوبيين لاختيار ما إذا كانوا سيبقون فى الشمال أم يعودون إلى الجنوب . كما أن نفط أبيي سوف يقسم بستّ طرق :

٢ بالمائة ل دينكا نقوك (Ngok Dinka) .

٢ بالمائة لميسيريا (Missiriya) .

٢ بالمائة لولاية كردفان الغربية .

٢ بالمائة لبحر الغزال .

٤١ بالمائة لحكومة جنوب السودان .

٥٠ بالمائة لحكومة الوحدة الوطنية .

وخلال فترة الستّ سنوات الانتقالية ستخضع أبيي لإدارة خاصة تحت إشراف رئاسة الجمهورية ، وتخصص كتيبة جنود من

الوحدات المندمجة المشتركة للأمن إضافة إلى مراقبين وملاحظين دوليين . وهذا إنجاز رئيسى ، ونحن نهنئ شعب أبيى ونتمنى لهم التوفيق فى إدارة حكمهم السياسية الجديدة .

١٠-الاتفاق حول المنطقتين:

كما تتمتع المنطقتان (جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق) باتفاقية جيدة كجزء من اتفاقية السلام الشامل . فالاتفاقية تعطى الحركة الشعبية لتحرير السودان ٤٥ بالمائة من السلطة فى هاتين المنطقتين ، وتحل مشكلة الأراضى ، وهي أحد الأسباب الرئيسية التى دعت الناس فى المنطقتين إلى حمل السلاح ، وتعطى الحق فى المشاورة الشعبية بعد مضى أربع سنوات كى يتمكّن الشعب من التعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم وقرارهم المتعلق بالاتفاق حول المنطقتين .

وأنا أودّ أن أؤكد لشعب المنطقتين أن الحركة الشعبية لتحرير السودان لن تتخلى عنهم أبداً كما يدعى بعض مثيرى المشاكل فى دعايتهم .

أولاً : سيبقى الجيش الشعبى لتحرير السودان فى المنطقتين بشكل وحدات مندمجة مشتركة .

ثانيًا : سيتم نشر قوات إضافية على العدد المطلوب للوحدات المندمجة المشتركة فى الجنوب إلى جانب وحدات إضافية أخرى من

الجيش الشعبى لتحرير السودان وسيكونون جميعًا تحت إمرة كل من الجيش الشعبى لتحرير السودان والمقرّ الحكومى (GHQ) .

ثالثًا : إن الحركة الشعبية لتحرير السودان هى الحركة نفسها التى ستشكل حكومة جنوب السودان ونسبة الـ ٤٥ بالمائة فى حكومة ولايات جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق .

وسيمكنكم أن تروا أن كلاً من الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبى لتحرير السودان سيبقيان موحّدين وأن المنطقتين هما عنصران غير قابلان للتقسيم .

١١- ستبقى الحركة الشعبية لتحرير السودان حركة وطنية سياسية:

تتيح اتفاقية السلام الشامل للحركة الشعبية لتحرير السودان المحافظة على شخصيتها الوطنية وكما تتيح لها أن تنتشر فى كل أرجاء السودان . وسوف تعمل الحركة الشعبية لتحرير السودان على تقوية نفسها فى جنوب السودان حيث ستتمتع بنسبة ٧٠ بالمائة من السلطة ، كما أننًا ستتمتع بنسبة ٤٥ بالمائة من السلطة فى جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق . وسيكون للحركة أيضًا سلطة بنسبة ١٠ بالمائة فى ولايات الشمال الخمسة عشر . ومع تعزيز وتقوية الحركة الشعبية لتحرير السودان في جنوب السودان وتوسّعها وتعزيز صُفُوفها فى جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق وولايات أخرى فى الشمال ستكسب الحركة الشعبية لتحرير السودان قوة كامنة تمكنها من أن تصبح حزب الأغلبية فى الانتخابات الوطنية

المقبلة على المستويات المحلية كافة والولاياتية والوطنية .

لذا ، أدعو بمناسبة الاحتفال بالذكري الثانية والعشرين السودانين كافة أينما وجدوا في الجنوب ، في جبال النوبة في منطقة النيل الأزرق ، في شرق السودان ، في شمال كردفان ، في الخرطوم ، في وسط السودان وفي أقصى الشمال إلى الالتحاق بالحركة الشعبية لتحرير السودان والانضمام إلى صفوفها كي نتمكن من إتمام مشروع السودان الجديد ونبنى السودان الكبير .

١٢- اتفاقية السلام الشامل جيدة أيضاً للآخرين"

إن اتفاقية السلام الشامل ليست جيدة فقط بالنسبة إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان وجنوب السودان وجبال النوبة والنيل الأزرق وأبيي بل جيدة أيضاً لحزب المؤتمر الوطني والقوى السياسية الأخرى كافة الموجودة في الشمال وكل أرجاء السودان . حيث إنَّ حزب المؤتمر الوطني سيكون شريكنا طوال ست سنوات قادمة على الأقل . وبالنسبة لقوى سياسية أخرى في الشمال فإن اتفاقية السلام الشامل تحقق لهم أهدافهم كافة التي كافحوا من أجلها بما في ذلك الديمقراطية والانتخابات والحكومة الانتقالية والدستور الانتقالي وحقوق الإنسان . كما يمكن تكييف الاتفاقية وتطبيقها لتجلب السلام في أنحاء أخرى من البلاد مثل دارفور وشرق السودان .

إن اتفاقية السلام الشامل تمثل نموذجًا للانتقال إلى التغيير

الديمقراطى فى السودان ، إذا ما تمّ تطبيقها ، ولتجديد السودان ولتحقيق الرخاء والازدهار والسعادة والفرح لكل السودانيين خلال فترة حياتنا ولأجيالنا المستقبلية القادمة .

وكما رأيتم فى النقاط الاثنتى عشر التى قدمتها لكم الآن ، فإن اتفاقية السلام الشامل تضم كل الأهداف التى كافحنا من أجل تحقيقها طوال الاثنتين والعشرين سنة الماضية . فإذا ما جمعتم (أ) القوة الحقيقية فى حكومة جنوب السودان مستقلاً ، و(ب) نظامًا مصرفيًا منفصلاً ، عندئذ يمكن للمرء أن يقول أننا نملك بحقّ جنوب سودان يتمتع بالحكم الذاتى . وكما سبق وقلت إنّ اتفاقية السلام الشامل جيدة للجميع فى السودان للقوى السياسية كافة ولكل الشعب السودانى . إن الجيش الشعبى لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى جلبًا اتفاقية السلام الشامل ، لكنها باتت الآن ملكًا لكل الشعب السودانى وهى اتفاقية رابحة للجميع . فليس هناك خاسرون فى اتفاقية السلام الشامل إذ إنها تعطى كل ذى حقّ حقه .

إن نموذج «الدولة الواحدة - نظامان اثنان» سينعكس فى كل الهياكل والعلاقات فالترابط بين الخرطوم وجوبًا سيكون اسميًا فقط على أعلى المُستويات الكُبرى مثل المحكمة الدستورية الوطنية ومكتب النائب الأول لرئيس الجمهورية والنظام المصرفى المزدوج والوحدات المندمجة المشتركة وغيرها . ويجادل البعض أن اتفاقية السلام الشامل تمثل ترتيبات انقسامية ، ولكننى لا أوافقهم على

هذا الرأى ، فاتفاقية السلام الشامل جيدة لوحدة البلاد ، حيث لا تقوم الوحدة إلا على الحرية والمساواة والثقة . وإذا تأكد للجنوبيين والمهمّشين من الشعب السودانى عمومًا بأنهم سيحصلون على حقوقهم فى المساواة والعدل فإنهم عندئذ فقط يتمكنون من أن يختاروا طوعًا أن يبقوا فى سودان موحّد وجديد وليس مكرهين على ذلك بل بناء على رغبتهم .

٧- برنامج الحركة الشعبية لتحرير السودان خلال الفترة الانتقالية:

يبدو واضحًا أن اتفاقية السلام الشامل اتفاقية جيدة ولم يتبقّ سوى تنفيذها وترجمتها إلى منافع لشعب جنوب السودان ، وللمنطقتين ولأبيى والسودان ككل . ولقد لخّصت برامج وأولويات الحركة الشعبية لتحرير السودان لفترة ما بعد الحرب فى النقاط الستّ التالية فهذه برامج ستغيّر جذريًا حياة الشعب فى السودان الجديد . فالحصص الربحية التى يتوقعونها كأفراد وكمجموعات والتى حاربوا من أجل الحصول عليها طوال الخمسين سنة الماضية منذ شهر أغسطس ١٩٥٥ ستعمل هذه البرامج على توفيرها لهم . وأنا أدعو الشعب السودانى كله إلى بناء إجماع حول تلك البرامج وإلى امتلاكها ، هذه البرامج هى التالية :

(١) جراحات الحرب ومداواتها:

إننى أؤمن أن مهمتنا الأولى والرئيسية هى أن نشفى الجراح

وأن نسامح ونتصالح ونقف متحدين وراء اتفاقية السلام الشامل وتنفيذها كى نتمكّن من مجابهة تحديات الفترة الانتقالية بهدف وإرادة وتناغم موحد . هذا ما فعلناه مؤخراً فى الحوار جنوب - جنوب . ولقد دعوت إلى اجتماع كل الجهات المسؤولة عن عدم الاستقرار الذى حصل فى الأشهر الأخيرة فى منطقة البحيرات وواراب وغرب النيل الأعلى . فعلى السلام والمصالحة والاستقرار أن يبدأ - هنا - حيث تقوم الإدارة الانتقالية للحركة الشعبية لتحرير السودان .

(٢) البنى الأساسية الحكومية:

أما أولويتنا الثانية فهى إقامة بنى أساسية لحكم صالح وسيادة حكم القانون لتأمين العدالة والاستقرار فى كافة أرجاء السودان . وينبغى لهذا الحكم أن يشمل كل المجموعات العرقية فى مجالات السياسة والسُلطة والاقتصاد وأن يقوم على الشفافية التامة وأن يحارب محاباة الأهل والأقارب والفساد .

(٣) البنى الأساسية الطبيعية

أما أولويتنا الثالثة فستكون البنى الأساسية الطبيعية ، أى بناء الطرقات وشبكات السكك الحديدية والمواصلات النهرية والاتصالات السلكية واللاسلكية وتوليد الطاقة الكهربائية ، علمًا بأننا نبدأ فعليًا من الصفر . فمنذ الخليقة لم يوجد فى جنوب السودان طريق معبّدة أبدًا علما بأن مساحته تساوى مساحة كينيا

وأوغندة مجتمعة . وسوف نركّز جهودنا على إنشاء ثلاثة عشر طريقا مفتاحية هي : (١) جوبا - نيمولي ، (٢) جوبا - كابويتا - لوكيشوغيو ، (٣) واو - رومبيك - مريدى - ياى - كايا ، (٤) جوبا - ياى - لاسو ، (٥) جوبا - ملكال - رينك ، (٦) واو - تمبورا - يمبيو - ماريدى ، (٧) رومبيك - ييرول - بور - بوشالا ، (٨) واو - واراب - أبيي - كادوغلي ، (٩) ملوط - آدار - أولو - كرموك - دامازين ، (١٠) ملكال - نصير - جيكو ، (١١) واو - أويل - بابنوسة ، (١٢) واو - راجا - نيالا إلى دارفور ، و(١٣) شامبي - ييرول - بانتيو - باريانغ - جاو - كادوغلي .

إضافة إلى الطُرقات هناك سكتان حديديتان رابطتان مهمتان : إعـــادة تأهيل خط السكة الحـــديدى الرابط بين واو - أويل - بابنوسة ، وخط سكة حديدى آخر يربط بين جوبا وممباسا إما عبر أوغندة أو عبر كينيا . كما أننا نبحث أيضاً مع جمهورية الكونغو الديمقراطية إقامة ربط بين جوبا - ياى - لاسو وكيزانغالى بخطوط السكة الحديدية ليكون هناك منفذ على المحيط الأطلسي وفتح أسواق جمهورية الكونغو الديمقراطية على جنوب السودان . ويعدّ فتح خط النقل النهرى فى النيل أمراً مُلحّاً أيضاً . وأخيراً ، إقامة سدّ رئيسي لتوليد الطاقة الكهربائية فى المنحدرات النهرية فى فُلة أو عند شلالات بيدين جنوب جوبا حيث إنه على قدر كبير من الأهمية للتنمية الشاملة في جنوب السودان .

إن شبكة النَقلْ هذه سترَبط جنوب السودان بشماله وبالقرن الأفريقي الأكبر وبمنطقة البحيرات الكبرى ، وتخلق سوقًا كبيرة تقدّر بثلاثمائة مليون شخص . وهذه استراتيجية الربح مقابل الربح لكل الشركاء في السودان الموجودين في الإقليم وفي بقية أرجاء العالم وأنا أدعو الشعب السوداني للتطلع إلى الأمام في إقامة كيانات اقتصادية وسياسية كبرى في الإقليم .

(٤) التنمية الاقتصادية والبنى الأساسية المالية:

إنَّ هدفنا على الجبهة الاقتصادية قد تمّ تحديده بوضوح ، فضمن إطار اتفاقية السلام الشامل وتمشيًا مع أهداف التنمية في الألفية ، سوف تتبنى كل من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان العمل على إزالة الفقر كهدف أعلى من أهداف التنمية الاجتماعية – الاقتصادية . ووصولاً إلى تحقيق إزالة الفقر والقضاء عليه فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان ستتبنى رؤية وبرنامجًا اقتصاديًا تنمويًا تركز على النموّ الاقتصادي من خلال التنمية الريفية وتحويل الزراعة التقليدية المندمجة مع الصناعات الزراعية . كما نَهدف إلى تحويل الزراعة التقليدية القائمة حاليًا في جنوب السودان ومَناطق أخرى من خلال الابتكارات التكنولوجية ونجعل الزراعة محركا للنموّ .

وتنحصر رؤية الحركة الشعبية لتحرير السودان في شعارين اثنين هما «استخدام عائدات النفط لدفع محرك الزراعة» و«نقل

المدن إلى الناس فى الأرياف بدلا من نقل الناس إلى المدن» ، علمًا أن ما يربو عن ٩٠ بالمائة من سكان السودان الجديد يعيشون فى مناطق ريفية . ولإعطاء التنمية بُعداً ذا معنى يجب أن يكون لدينا سوقًا حيّة نشطة تضم مؤسسات مالية وأن نشجع إقامة اقتصاد السوق .

(٥) توفير الخدمات الاجتماعية والعامة:

إن أولويتنا الخامسة هى توفير الخدمات الأساسية لشعبنا وهى التعليم والصحة والصرف الصحى والمياه العذبة وغيرها من الضرورات الحياتية الأساسية وتسهيل عودة نحو ثلاثة ملايين من النازحين واللاجئين داخل حدود البلاد وإعادة إدماجهم وإعادة تأهيلهم ، حيث من المتوقع لهم أن يعودوا إلى ديارهم ومنازلهم بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل . ويقدر عدد الذين عادوا إلى منازلهم خلال فترة الستة أشهر الماضية بأكثر من مليون لاجئ ونازح إلاّ أن المجتمع الدولى لم يفعل أى شىء فى هذا الوضع الخطير . وأنا أناشد الأمم المتحدة وأدعو المجتمع الدولى إلى القدوم بشكل عاجل وسريع لتقديم العون والمساعدة لشعب جنوب السودان والمنطقتين و أبيّى .

(٦) الشباب والمرأة والمهجر:

وأودّ أن أذكر فى النهاية باختصار وأن أوجه مناشدة لمكوّنات

ثلاثة من مُكوّنات شـعـبنا ، وهـم الشـبـاب والمرأة ومَنْ هـم فى المهجر . فنحن بحاجة إلى عودة مَنْ فى المهجر كى يسهموا فى بناء الأمّة وإذا لم يتمكنوا من العودة فإنهم يساعدون حيثما كانوا . لقد حرم أطفالنا من حيوية الشباب ، فلم ينعموا بالسلام منذ ولادتهم . وعلينا أن نركّز فى المرحلة القادمة على تنمية الشباب .

أما النساء وهن «مهمّشات المهمشات» ؛ فيجب أن ينلن اهتمامًا خاصًا لتنمية مهاراتهن ومساعدتهن على المشاركة فى أعمال مدرّة للدخل . فعندما يصبح للمرأة دخلاً محترمًا إلى جانب دخل زوجها يمكنها حينئذ فقط أن تكتسب قوة واحترامًا كاملاً . كما ينبغى أيضًا تمكين مجموعات المجتمع المدنى ليشاركوا فى كل تلك المبادرات والنشاطات .

(٧) التركيز على تنمية الموارد البشرية:

سوف تعطى الحركة الشعبية لتحرير السودان عمومًا الأولوية لتنمية الموارد البشرية من حيث هى الاستراتيجية الأكثر فعالية فى القضاء على الفقر وللتنمية الاقتصادية أيضًا . وقد أعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان سياستها المتعلقة بمجانية التعليم العام فى المدرسة الابتدائية ليلتحق مع حلول عام ٢٠١٥ كل البنات والأولاد من الذين فى عمر الدراسة بالمدارس ، وفى تلك الفترة ينبغى أن نكون قد حصلنا أيضًا على التعليم الثانوى المجانى . وسنعدّ مبادرات أخرى ونقدّمها لمن هم فى سنّ أكبر من سنّ

المدارس الابتدائية بما فى ذلك تعليم الشباب واليافعين والتعليم الوظيفى والتعليم المهنى وذلك بهدف تنمية المهارات .

الخلاصة:

وأنا أختتم حديثى أود أن أؤكّد لكم مرة ثانية أن هناك متسع من المكان لكل السودانيين الجنوبيين الذين يرغبون فى المشاركة وطريقة تأكيدى هى ما أردّده دوما من قول إنجيل يوحنا ، الأصحاح ١٤ ، العدد ، ١ - ٢ «لا تضطرب قلوبكم» ، قال لهم يسوع المسيح ، «أنتم تؤمنون بالله فآمنوا بى . فى بيت أبى منازل كثيرة . وإلا فإنى كنت قد قلت لكم أنا أمضى لأعدّ لكم مكانا . وإن مضيت وأعددت لكم مكانًا آتى وآخذكم إلىّ حتى حيث أكون أنا تكونون أنتم أيضًا» .

وأنا أقول للجنوبيين إنه يكون هناك متسع من المكان فى حكومة جنوب السودان وحكومة الوحدة الوطنية ، ونحن نرحّب بالجميع . ففى المجلس التشريعى مثلا سيكون لدينا ١٣٥ عضواً فى البرلمان المركزى ، و ١٧٠ فى البرلمان الجنوبى ، وحوالى ٤٠٠ عضو فى عشر ولايات جنوبية ، ومجموع ذلك يفوق ٧٠٠ مشرّع . أما التنفيذيين الجنوبيين فسيكون لنا منهم ١٠ وزراء وعشرة آخرين وزراء دولة فى حكومة الوحدة الوطنية ، وعشرين وزيرا فى حكومة جنوب السودان ، وحوالى ٤٠ وزيرا فى حكومات

الولايات ، ومجموع هؤلاء يفوق السبعين وزيراً . ولدينا أيضًا القضاء والخدمات المدنية . ومع التنمية الضخمة سنعمل على دفع وإطلاق القطاع الخاص الذى سيكون مربحًا ومكسبًا ومليئًا بفرص العمل . وهكذا ترون أن هناك متسع من المكان للجميع ، إن مُشكلتنا الحقيقية هى النقص فى القوة البشرية .

وأودّ أن أنهى كلمتى بأن أؤكد لكم إن الحركة الشعبية لتحرير السودان ستستمر ثابتة وأنها ستبقى حركة للشعب ومن الشعب ، فالحركة لن تخون أهدافكم ولا تفتكم بها كما لم تخنكم طوال الاثنين والعشرين عامًا الماضية من الكفاح . وسوف تستمرّ الحركة فى رؤيتها ومثلها التى ضحّت طوال واحد وعشرين عاما من أجلها فانهمرت فيها دموعنا وسالت دماؤنا .

ومرة أخرى وبمناسبة الاحتفال بالذكرى الثانية والعشرين ، أودّ أن أهنئكم على إنجاز اتفاقية السلام الشامل وأحيى شهداءنا الذين خصصنا لهم هذا اليوم . كما أحيى وأهنئ شعب السودان كله حيثما وُجد فى يوم الذكرى هذه ، وأؤكد لكم جميعًا بأن الحركة ستبقى مخلصة لأهداف الكفاح والنضال . وأن الحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبى لن يخونا أهداف أمتنا وتاريخ مسيرتنا معروف لدى الجميع .

وأتمنى أن تكونوا بخير ونحن نبدأ العام الثالث والعشرين من

كفاحنا . ليبارككم الرب الإله جميعًا . وليحيا الجيش الشعبى لتحرير السودان ، ولتحيا الحركة الشعبية لتحرير السودان ، وليحيا السودان الجديد ، والنصر للحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبى لتحرير السودان ولشعب السودان الجديد .

الملحق

الرابع



أعضاء الوفد المرافق

للدكتور جون قرنق في زيارته للقاهرة

أعضاء الوفد المرافق للدكتور جون قرنق :

١ - الدكتور / منصور خالد : المستشار السياسى لرئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان .

٢ - القائد / نيال دينق : حاكم بحر الغزال .

٣ - القائد . / فاقان أموم : سكرتير التجارة .

٤ - القائد / دينق ألور : سكرتير الشئون الخارجية .

٥ - القائد / دانيال كودى : سكرتير الاتصالات والمواصلات والبيئة والسياحة / وممثل الحركة بالشرق الأوسط والخليج .

٦ - القائد / جون لوك : سكرتير الإعلام .

٧ - القائد / توماس سيريليو : قائد الفرقة السادسة (غرب

الاستوائية) .

٨ - القائد المناوب / ياسر عرمان : ممثّل الحركة في دولة إرتريا .

٩ - الرائد / أتيم قرنق أتيم : رئيس الحرص الشخصي للقائد العام للجيش الشعبي لتحرير السودان .

١٠- الرائد / مو مناسا : ضابط اتصال .

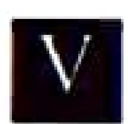
١٢- ملازم أول / كوال مجاك : ضابط أمن .

١٣- شول أكويي / حرس شخصي .

١٤- مابيور جون قرنق : ابن رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان .

الملحق

الخامس



اجتماع الدكتور جون قرنق

مع عدد من المسؤولين المصريين

اجتمع الدكتور جون قرنق مع عدد من المسئولين المصريين من مختلف المستويات .

الدكتور يوسف والى : نائب رئيس مجلس الوزراء .

السيد عمرو موسى : وزير الخارجية .

الدكتور أسامة الباز : المستشار السياسى الخاص لرئيس الجمهورية .

السفير فؤاد يوسف : مُساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية

الملحق

السادس



الدكتور جون قرنق

وعدد من الفعاليات الثقافية

والمفكرين المصريين

التقى الدكتور جون قرنق بعدد من الفعاليات الثقافية والسياسية :

- أسرة وادى النيل .
- اللجنة المصرية للتضامن الآسيوى الأفريقى .
- مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية .
- الحزب الوطنى .
- حزب الوفد .
- حزب التجمع الوطنى الوحدوى التقدمى .

كما التقى بمجموعة من المفكرين المصريين :

- الدكتور ميلاد حنا
- الدكتور سعد الدين إبراهيم .

- الأستاذ أحمد حمروش .
- الأستاد محمد حسنين هيكل (محادثة تليفونية) .
- الأستاذ عادل حمودة .
- الدكتور صبحى عبد الحكيم : رئيس أسرة وادى النيل .
- الأستاذ أحمد نافع .
- التقى فى مأدبة غداء أقامها الدكتور أسامة الباز بالأستاذ لطفى الخولى والدكتور عبد المنعم سعيد مدير مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، والأستاذ عادل حسين رئيس تحرير جريدة الشعب .
- كما التقى عدد من قيادات حزب الوفد فى حفل غداء أقامه له بس سراج الدين ، وكان قبلها التقى بالباشا فؤاد سراج الدين فى منزله .

- التقى بعدد كبير من المثقفين والسياسيين المصريين وقيادات الرأى العام فى حفل عشاء أقامه الأستاذ فاروق أبو عيسى الأمين العام لاتحاد المحامين العرب ، ومن بينهم ضياء الدين داود ورفعت السعيد وآخرين .

- وفى مقر حزب التجمع الوحدوى التقى فى حوار مفتوح بالسيد خالد محيى الدين رئيس الحزب والدكتور رفعت السعيد والأستاذ ضياء الدين داود (رئيس الحزب العربى الديموقراطى الناصرى) ، وعدد كبير من أعضاء الأمانة العامة واللجنة المركزية للحزب .

- التقى بوفود من الأحزاب السودانية والنقابيين وممثلى تنظيمات المجتمع المدنى : حزب الأمة ، الحزب الاتحادى الديموقراطى ، الحزب الشيوعى ، ومؤتمر البجا .

- كما التقى بالصحفيين السودانيين بالقاهرة ، وعدد كبير من المثقفين السودانيين وبالمهتمين بقضية توحيد قُوىَ السودان الجديد ، وبمجموعات من النساء السودانيات ، وبعدد من الشباب السودانى ، وبمجلس كبار الزعماء الجنوبيين برئاسة الدكتور باسفيكو لادو .

الملحق

السابع



لقاءات صحفية

للدكتور جون قرنق

تحدث الدكتور جون قرنق إلى العديد من الصحف والمجلات المصرية والعربية ، والقنوات الفضائية التليفزيونية :

- الأهرام
- الأهرام ويكلى
- الأهرام الفرنسي
- الشرق الأوسط
- العالم اليوم
- الخرطوم
- روزاليوسف

- المصور
- الأهرام العربى
- جريدة البيان
- جريدة الجزيرة السعودية واشنطون بوست
- لوس أنجلوس تايمز
- وكالة الأنباء الفرنسية
- تليفزيون الشرق الأوسط (MBC)
- القناة الفضائية اللبنانية (LBC)
- تليفزيون الجزيرة (قطر)

كما التقى الدكتور جون قرنق مع بعض السفراء والبعثات الدبلوماسية المعتمدة فى مصر :

- سفراء المجموعة الأوروبية
- السفير الأثيوبى
- السفير الارترى
- السفير الأمريكى
- السفير البولندى
- سفير جنوب أفريقيا

الملحق

الثامن



إعــــلان

المبادىء

نحن ممثلو حكومة جمهورية السودان ، الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان ، والحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان - المتحدة .

إشارة لمحادثات السلام السابقة بين حكومة السودان ، من جهة ، والحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان ، والحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان - المتحدة ، من جهة أخرى ، بالتحديد أديس أباب فى أغسطس ١٩٨٩ ، نايروبى فى ديسمبر ١٩٨٩ ، أبوجا فى مايو / يوليو ١٩٩٢ ، أبوجا فى أبريل / مايو ١٩٩٣ ، نيروبى فى مايو ١٩٩٣، ، فرانكفورت فى يناير ١٩٩٢ .

إدراكًا لأهمية الفُرصة المتفردة التى وفرتها مبادرة الإيقاد للسلام للتوصل إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض للنزاع فى السودان .

اهتمامًا بالمعاناة المستمرة للمواطنين السودانيين فى المناطق المتأثرة بالحرب .

بهذا نتّفق على إعلان المبادىء أدناه والذى يشكل الأساس لحل النزاع فى السودان :

١ - أى حل متكامل للنزاع السودانى يتطلب من كل أطراف النزاع القبول والالتزام التأمين بـ :

١-١ تاريخ وطبيعة النزاع السودانى تظهر بوضوح أن الحل العسكرى لا يمكن أن يقود إلى سلام دائم واستقرار فى البلاد .

١-٢ الحل السلمى والعادل يجب أن يكون هدفًا مُشتركًا لأطراف النَزاع .

٢-١ يجب التأكيد على حق تقرير المصير لمواطنى جنوب السودان لتحديد وضعهم المستقبلى عن طريق الاستفتاء .

٢-٢ يجب على كل الأطراف أن تعطى الأولوية للمحافظة على وحدة السودان شريطة أن تضمن المبادئ التالية فى الإطار السياسى والقانونى والاقتصادى والاجتماعى للبلاد .

٣-١ السودان مجتمع متعدد الأعراق والإثنيات والديانات والثقافات . يجب الإدراك والاستيعاب التأمين لكل أنواع التنوع هذه .

٣-٢ يجب أن يكفل القانون المساواة السياسية والاجتماعية الكاملة بين كل المواطنين فى السودان .

٣-٣ يجب التأكيد على حق تقرير المصير على أساس الفيدرالية ، الحكم الذاتى ، . . إلخ ، لكل أهالى المناطق المختلفة .

٣-٤ يجب أن تقوم بالسودان دولة ديموقراطية عَلمانية Secular State تكفل حرية الاعتقاد والعبادة لكل المواطنين السودانيين . يجب فصل الدين عن الدولة . يجوز للدين والأعراف أن تكون أساسًا لقوانين الأحوال

الشخصية .

٣-٥ يجب تحقيق تقسيم الثروة بطريقة مناسبة وعادلة بين كل المواطنين في السودان .

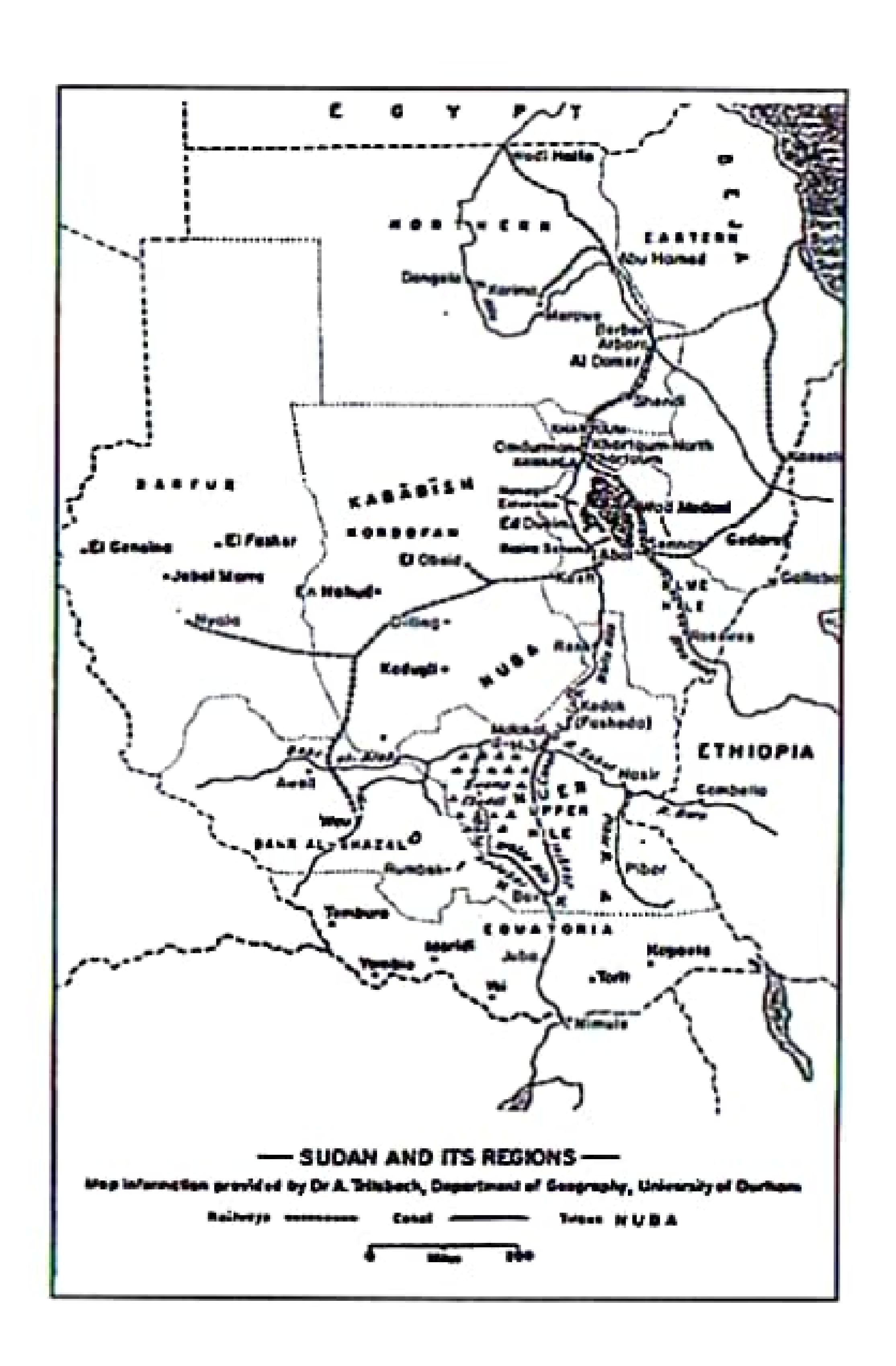
٣-٦ حقوق الإنسان كما يعترف بها دوليًا تكون جزءًا لا يتجزأ من هذه الترتيبات ويجب تضمينها في الدستور .

٣-٧ يجب أن ينص الدستور وقوانين السودان في استقلال القضاء .

٤ - في حالة عدم الاتفاق على المبادىء المشار إليها أعلاه في ٣-١ إلى ٣-٧ يكون للطرف المعني الخيار في تقرير المصير ، بما في ذلك الاستقلال ، عن طريق الاستفتاء .

٥ - يتم الاتفاق على ترتيبات انتقالية ، تتفاوض أطراف النزاع حول مدتها ومهامها .

٦ - ستتفاوض أطراف النزاع على اتفاق لوقف إطلاق النار يتم تنفيذه كجزء من التسوية الشاملة للنزاع في السودان .



— SUDAN AND ITS REGIONS —

Map information provided by Dr A. Trilsbach, Department of Geography, University of Durham

رقم الايداع: ٦١٨- ٢٠٠٥

ماستر للطباعة - الخرطوم - السودان

سبتمبر ٢٠٠٥م



إننا سعداء وفخورين بأن الزعيم السوداني المفكر د. جون قرنق هو الذي بادر بتشريفنا لتقديم هذا الكتاب، وهو أمر له دلالته ليس فقط علي وحدة السودان وهو أمر سيلمسه القارئ في قراءة مقولاته وأفكاره، ولكن أهمية هذا الأمر تكمن في أن جون قرنق يؤمن أيضاً بأهمية العلاقة بين مصر والسودان، ليس من خلال التاريخ فحسب، وانما بنظرة مستقبلية في كل من المجال السياسي والثقافي فضلاً عن جوانب التعامل الاقتصادي والاجتماعي.

د. صبحي عبدالحكيم
د. ميلاد حنا

يجب أن لاننظر للحركة ،كهيكل تنظيمي ساكن ومتحجر، بل يجب أن نفهمها في علاقتها بالاطار الذي نشأت وتطورت في داخله منذ عام ١٩٨٣م. ففي سياق هذا التطور طرحت الحركة ،مشروعاً وطنياً ديمقراطياً، هو الوحيد، في رأيي، القابل للتطور والتطبيق. ويحمل هذا المشروع كل ماهو ايجابي وثمين في تجربة الحركة الشعبية، كما يأخذ من قوي السودان الجديد في شمال السودان أرقي وأكثر مكونات تجاربها السابقة ايجابية، اضافة الي العناصر الايجابية للسودان القديم.

د. الواثق كمير

- نحن ننظر إلي السودان كبلد سيظل موحداً ترتكز هويته علي هذين النوعين من التنوع التاريخي والمعاصر.
- إذن دعونا نتفق علي أن هدفنا هو وحدة البلاد وأن هذه الوحدة يجب أن تقوم علي حقائق الواقع. فأي وحدة خلافاً لذلك غير قابلة للتطبيق ولايعوزنا برهان.
- إن الحركة الشعبية لتحرير السودان ستستمر ثابتة وانها ستبقي حركة للشعب ومن الشعب. فالحركة لم تخون اهدافكم ولاتفتكم بها كما لم تخنكم طوال الاثنين والعشرين عاماً الماضية من الكفاح وسوف تستمر الحركة في رؤيتها ومثلها التي ضحت طوال الاثنين والعشرين عاماً من أجلها فانهمرت فيها دموعنا وسالت دماؤنا.

د. جون قرنق

رقم الايداع الدولي: ردمك 9 - 0 - 806 - 99942 ISBN
الغلاف: عصام عبدالحفيظ